

الوصول الآمن

دليل لكافة الجمعيات الوطنية

مجموعة الموارد العملية



ICRC

أعد هذا الدليل بالتعاون مع
الجمعيات الوطنية للصليب
الأحمر والهلال الأحمر



اللجنة الدولية للصليب الأحمر
International Committee of the Red Cross
19, avenue de la Paix
1202 Geneva, Switzerland
T +41 22 734 60 01 F +41 22 733 20 57
www.icrc.org



© حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر، أكتوبر/ تشرين الأول 2013

ICRC

الوصول الآمن

دليل لكافة الجمعيات الوطنية

شكر وتقدير

يعتمد هذا الدليل في مضمونه والموارد المرفقة به والتي تشكل معًا مجموعة الموارد العملية للوصول الآمن إلى المحتاجين على مساهمات أكثر من 50 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقد تعاونت هذه الجمعيات عن كثب طيلة ما يربو على عقد من الزمان مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) من أجل إعداد وتطبيق إطار للوصول الآمن يكون حجر الزاوية الذي تستند إليه تلك الموارد.

ولقد قدّم زملاء من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) ومن اللجنة الدولية مساهمات وإرشادات في طور إعداد مجموعة الموارد العملية، وسيكون لهم دور أساسي في دعم تطبيقها مع الجمعيات الوطنية.

ويجب التنويه بوجه خاص إلى أعضاء الفريق الاستشاري للمشروع والإعراب عن خالص الامتنان لهم. فقد قدّموا مساهمات ومشورات طوال ثلاث سنوات حول شكل الدليل ومضمونه، وشاركوا بأرائهم السديدة والمتبصرة حول الطبيعة الخاصة للتحديات التي تواجهها أي جمعية وطنية عندما تعمل في مناطق محفوفة بالمخاطر وسياقات غير آمنة. وأسدوا المشورة أيضًا بشأن العديد من المسارات التشاورية مع الجمعيات الوطنية التي جرت خلال إعداد الدليل وساعدوا على تحليل النتائج ودلالاتها بالنسبة للدليل.

ويضم الفريق الاستشاري لمشروع الوصول الآمن ممثلين عن جمعية الصليب الأحمر الكندي وجمعية الصليب الأحمر الكولومبي وجمعية الصليب الأحمر النيبالي وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية الصليب الأحمر الأوغندي وأمانة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. وتقضّل الصليب الأحمر الكندي أيضًا بإعارة موظف للجنة الدولية بصفة رئيس مشروع كي يعمل مع الجمعيات الوطنية على إعداد مجموعة الموارد العملية.

وندعو كافة الجمعيات الوطنية إلى مواصلة المساهمة في مجموعة الموارد العملية على مدار السنوات المقبلة عن طريق تبادل خبراتها في تطبيق إطار الوصول الآمن. ونحن نتطلع إلى العمل معها على تنفيذه.

المحتويات

7	تحديد السياق
9	كلمة استهلالية
10	نبذة عن الدليل
11	كيف بدأت الفكرة
13	الجزء الأول: الأساسيات
15	أولاً- لمحة عن إطار الوصول الآمن
15	ما هو؟
17	لمن يُوجَّه ولماذا؟
19	كيف يُمكن تطبيقه؟
20	أين يُطبَّق ومتى؟
21	الجزء الثاني: الأسس
23	أولاً- فهم السياق الميداني
24	بعض المفاهيم الأساسية
24	الخصائص والتحديات في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة
31	ثانياً- الجمعيات الوطنية: مهمتها وأدوارها
31	من سولفرينو إلى اليوم
31	الأسس القانونية والتنظيمية
34	علاقة الجمعيات الوطنية بصفقتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني
37	الجزء الثالث: الخصوصيات
39	أولاً- الدورة الأساسية لإطار الوصول الآمن
40	الوصول
40	النظرة
41	القبول
43	الأمن
46	ثانياً- العناصر الثمانية لإطار الوصول الآمن
46	أوجه الترابط بين عناصر إطار الوصول الآمن
47	العلاقة بين العناصر ودورة الوصول الآمن
50	جدول إطار الوصول الآمن
54	ثالثاً- المبادئ الأساسية وإطار الوصول الآمن
55	كيف يعزز تطبيق المبادئ الأساسية مفاهيم الوصول والنظرة والقبول والأمن؟
59	منظور الحركة
61	التداخل بين المبادئ الأساسية وإطار الوصول الآمن
63	الجزء الرابع: التطبيق
65	أولاً- بعض الاعتبارات التمهيديّة
65	الجمعيات الوطنية: القيادة والالتزام

65	علاقة إطار الوصول الآمن بالتطوير العام للجمعيات الوطنية
66	تطبيق فريد حسب السياق
67	إذكاء الوعي داخل الجمعيات الوطنية
67	التطبيق الهادف وفق الأدوار
69	ثانيًا- عملية تطبيق إطار الوصول الآمن
69	العملية
73	قياس النتائج والآثار
74	الأدوات
74	دعم اللجنة الدولية لعملية التطبيق الخاصة بالجمعيات الوطنية
75	الكلمة الختامية

77	الملحقات
79	الملحق رقم 1: مسرد
82	الملحق رقم 2: جدول مرجعي سريع لإطار الوصول الآمن
84	الملحق رقم 3: محتويات مجموعة الموارد العملية للوصول الآمن

	الأشكال
10	الشكل رقم 1: الأجزاء الأربعة لدليل الوصول الآمن
17	الشكل رقم 2: الأسباب الخمسة لتطبيق إطار الوصول الآمن
40	الشكل رقم 3: دورة الوصول الآمن
47	الشكل رقم 4: سلسلة ردود الفعل
48	الشكل رقم 5: كيف ترتبط عناصر إطار الوصول الآمن بالدورة؟
55	الشكل رقم 6: المبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
57	الشكل رقم 7: المبادئ الأساسية الملهمة والموحدة للحركة برمتها
68	الشكل رقم 8: التطبيق الهادف وفق المسؤوليات والمساءلة
70	الشكل رقم 9: عملية تطبيق الوصول الآمن
71	الشكل رقم 10: أداة التقييم والتخطيط لإطار الوصول الآمن
72	الشكل رقم 11: المجالات الممكن إدراج نتائجها
73	الشكل رقم 12: أداة وضع المؤشرات المرجعية والرصد لإطار الوصول الآمن
76	الشكل رقم 13: الطريق إلى الوصول الآمن

	الجداول
15	الجدول رقم 1: العناصر الثمانية لإطار الوصول الآمن
19	الجدول رقم 2: عملية تطبيق الوصول الآمن
	الجدول رقم 3: الخصائص والتحديات في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات
28	غير الآمنة
46	الجدول رقم 4: العناصر الثمانية
66	الجدول رقم 5: أدوات دعم تطوير الجمعيات الوطنية
	الجدول رقم 6: الأفكار المسبقة التي قد تثبط أي جمعية وطنية عن تطبيق إطار
67	الوصول الآمن
74	الجدول رقم 7: أدوات تطبيق إطار الوصول الآمن

تحديد السياق



كلمة استهلالية

يرى كثيرون أن المثل الإنسانية العليا المتجسدة في إعطاء الأمل والعزاء هي أهم سمات حركتنا الدولية - الملهمة لمن استفادوا من خدماتها ولمن يعملون مع هذه الحركة ولمن يشاهدونها وهي تؤدي مهامها على شاشات التلفزيون أو أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم. ويعبر كثيرون عن الامتنان ليس لأنهم احتاجوا إلى مساعدتها، ولكن لأنهم شعروا بأن العالم أصبح مكاناً أفضل لمجرد أن الحركة موجودة.

وتُعزى استجابة حركتنا للاحتياجات في العالم بأسره، في ما وراء القوة البناءة والمحركة للمشاعر التي تتمتع بها رموز الصليب الأحمر والهلال الأحمر والكريستالة الحمراء، إلى حد كبير لصفتي التفاني والشجاعة اللتين يتحلى بهما موظفو ومتطوعو الجمعيات الوطنية، الذين يخاطر العديد منهم بسلامتهم النفسية والجسدية عن طيب خاطر في سبيل مساعدة الآخرين.

📖 **الأمن:** يقصد به عدم التعرض للخطر أو الأذى بسبب أعمال متعمدة مثلما يمكن أن يحدث في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيئات غير الآمنة، بما فيها النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية.

📖 **الأطراف المعنية:** يقصد بهذه العبارة كل من يهتم بأنشطة الجمعية الوطنية أو يشارك فيها أو يتأثر بها، مثل الأشخاص الذين تهدف إلى تقديم الخدمات لهم ومساعدتهم، وممثلي المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، والسلطات العامة، ومكونات الحركة الدولية، والجهات الفاعلة من غير الدول والجهات الفاعلة المسلحة والجهات المانحة ووسائل الإعلام وغير ذلك من المنظمات والشركات. ويعتبر المتحكمون في زمام الأمور مجموعة فرعية من الأطراف المعنية.

وحرصاً من الموظفين والمتطوعين على **أمنهم** 📖 ولكي يحظوا بقبول الجميع ولكي يعملوا بحياد وعدم تحيز واستقلال عند أداء ما يعتبرونه مسؤوليتهم الإنسانية، يجب عليهم أن يترفعوا عن آرائهم السياسية ومعتقداتهم الطائفية أو الدينية، وأحياناً حتى عن هويتهم. ويجب على الجمعيات الوطنية في الوقت نفسه أن تعتمد ممارسات لدعمهم وحمايتهم، وأن تسعى إلى الارتقاء بمستوى قبولهم لدى **الأطراف المعنية المؤثرة** 📖. ويمكن تعلم الممارسات المناسبة على مر الزمن مع اكتساب الخبرة. وإذا تبادلت الجمعيات الوطنية ذات الخبرة ممارساتها المثلى مع غيرها وإذا تبنى الجميع نهجاً منظماً للارتقاء بمستوى القبول والأمن والوصول إلى المحتاجين، سينخفض منحنى تعلم الفرد والمؤسسات انخفاضاً كبيراً.

واعتباراً لكل هذا، عمدت اللجنة الدولية بالتعاون مع الفريق الاستشاري لمشروع الوصول الآمن الذي يضم ممثلين من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي، إلى إعداد مجموعة الموارد العملية للوصول الآمن التي يعتبر هذا الدليل عنصراً رئيسياً فيها. ونحن إذ نقدم التوجيه والأدوات لتعزيز حماية موظفي ومتطوعي الجمعيات الوطنية، فإننا نعترف بالتزامهم بمساعدة المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية، ونسعى إلى تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على أداء مهمتها وأدوارها الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

ويمكن لحركتنا العالمية أن توسع نطاق وصولها إلى قدر أكبر من الأشخاص من خلال العمل بطريقة أكثر فعالية وأماناً من أجل تزويدهم بالمساعدة التي قد يكونون في أمس الحاجة إليها.



د. فيليب شبوري،

مدير القانون الدولي والتعاون

باللجنة الدولية للصليب الأحمر

نبذة عن هذا الدليل

هذا الدليل عنصر رئيسي من مجموعة الموارد العملية للوصول الآمن وقد صُمم لدعم الجمعيات الوطنية في أداء مهمتها وأدوارها الإنسانية، وخصوصًا عندما تعمل في مناطق محفوفة بالمخاطر وسياقات غير آمنة. وقد أعدت مجموعة الموارد العملية بناءً على طلب عدة جمعيات وطنية في مجلس المندوبين لعام 2009، وهي ترمي إلى تعريف الجمعيات الوطنية بإطار الوصول الآمن وتقديم توجيهات عملية وأدوات لدعم عملية تطبيق هذا الإطار وتنفيذه.

وُضع الدليل الأساسي بصفة رئيسية من أجل موظفي ومتطوعي الجمعيات الوطنية الذين يتبوؤون مناصب قيادية وإدارية بالمقر الرئيسي وعلى الصعيد الإقليمي وفي الفروع. ويشمل ذلك الأمناء العامين وأعضاء هيئة الحكم ومديري الاستجابة الميدانية ورؤساء فرق العمل ورؤساء البرامج وخدمات الدعم. ويعتبر تبنيهم لإطار الوصول الآمن والتزامهم به ضروريًا لضمان إدراجه بالكامل في سياسات الجمعيات الوطنية وبنياتها ونظمها وبرامجها وفي ممارساتها على جميع المستويات.

وقد صُممت بنية هذا الدليل لتقديم أقصى قدر ممكن من المعلومات والتوجيه، بدءًا من الأساسيات ووصولًا إلى الفهم الكامل لإطار الوصول الآمن وتنفيذه. غير أن المضمون ذو طبيعة عامة ويجب دائمًا مواضعته مع السياق المعني، مع مراعاة جميع الظروف ذات الصلة به.

تشمل عبارة المناطق المحفوفة

بالمخاطر والسياقات غير الآمنة كما

وردت في هذا الدليل مجموعة واسعة من الحالات تتراوح بين الحالات التي لا تشمل على أي عنف ولكنها مع ذلك تعرّض الجمعية الوطنية لمشكلات تتعلق بالنظرة إليها أو قبولها، وصولًا إلى الحالات التي تشهد مظاهرات عنيفة وأعمال شغب أو أحداث تمرد عفوية (المشار إليها أيضًا بالاضطرابات والتوترات الداخلية) والنزاع المسلح الصرف، فضلًا عن حالات كثيرة تجمع بين خصائص عدة سياقات مختلفة. وقد تنوّر أيضًا مشكلات ذات صلة بالأمن والوصول إلى المحتاجين في أعقاب كارثة طبيعية أو في حالات تنتشر فيها اللصوصية أو أعمال العنف على يد العصابات أو غير ذلك من أشكال الجريمة.

الشكل رقم 1: الأجزاء الأربعة لدليل الوصول الآمن

الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	الجزء الرابع
الأساسيات	الأسس	الخصوصيات	التطبيق
يقدم الجزء الأول من الدليل نظرة عامة موجزة على إطار الوصول الآمن وفوائده بالنسبة للجمعيات الوطنية ومكان تنفيذه وأوانه وطريقته.	يتناول الجزء الثاني الخصائص والتحديات المشتركة بين مختلف السياقات الميدانية التي يمكن أن توجد الجمعيات الوطنية فيها ويناقش القواعد القانونية والتنظيمية التي تستند إليها أنشطتها الإنسانية في تلك السياقات.	يتضمن الجزء الثالث رؤية أكثر تعمقًا لمضمون إطار الوصول الآمن، حيث يوضح كيف تتبثق النظرة إلى الجمعية الوطنية وقبولها وأمنها تتبثق عن فكرة الوصول وتساهم فيها في الوقت نفسه. ويصف "العناصر" الثمانية لإطار الوصول الآمن والإجراءات والتدابير المرتبطة بها وتداخلها مع المبادئ الأساسية واعتمادها عليها. وترد تفاصيل العناصر الثمانية والإجراءات والتدابير الموازية لها في جدول إطار الوصول الآمن	يوضح الجزء الرابع عملية التقييم والتخطيط الخاصة بإطار الوصول الآمن ويستعرض الأدوات المتاحة لدعم هذه العملية ويصف طريقة استخدامها.

يوجد قسم إضافي عن كل عنصر من عناصر إطار الوصول الآمن على الإنترنت ^(www)، ويمكن الاطلاع عليه على موقع: www.icrc.org/ar/saferaccess وهو يتضمن مشورة عملية عن «طريقة التنفيذ» وأدوات ونماذج ذات صلة بها. ويمكن أيضًا الاطلاع على أدوات تطبيق إطار الوصول الآمن المرتبطة بهذا الدليل وعلى نخبة من تجارب الجمعيات الوطنية وعلى دراسات الحالة المستفيضة وعلى فيلم فيديو – جميعها توضح جانب التطبيق العملي لإطار الوصول الآمن وتشكل جزءًا لا يتجزأ من مجموعة الموارد العملية - على الإنترنت ^(www) على العنوان الإلكتروني المشار إليه أعلاه.

مفتاح الرموز المستخدمة في هذا الدليل:

تعريف المصطلحات

^(www) الإشارة إلى الموارد العملية على شبكة الإنترنت

Underlining رابط إلى صفحة أخرى أو الموارد الخارجية

العودة إلى الصفحة السابقة

كيف بدأت الفكرة

شرعت الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر منذ عام 2001 في العمل مع اللجنة الدولية لتوثيق الدروس المستفادة بينما كانت تتأهب في الوقت نفسه للاستجابة للاحتياجات في مناطق محفوفة بالمخاطر وسياقات غير آمنة، شملت **نزاعات مسلحة** و**اضطرابات** و**توترات داخلية**. وقد أتاح هذا الجهد التعاوني الناجح الفرصة لتحديد الإجراءات والتدابير التي ثبت أنها تسهم في تعزيز الأمن والوصول إلى الأشخاص المحتاجين والمجتمعات المحلية المحتاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وقد تجلّت هذه المعرفة الثرية والممارسات الجيدة في صيغة إطار الوصول الآمن التي طُرحت لأول مرة عام 2003 وطبقتها عدة جمعيات وطنية طوال العقد الماضي. واستناداً إلى مساهمات إضافية من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية خلال العديد من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية والمشاورات ومسارات الدروس المستفادة، أُجري تحديث لإطار الوصول الآمن عام 2013 لكي يجسد بطريقة مناسبة التحديات التي تواجهها الجمعيات الوطنية في السياقات الإنسانية المعقدة اليوم.

ولاحظت العديد من الجمعيات الوطنية، بحكم خبرتها، أثناء تطبيقها إطار الوصول الآمن في مجموعة من السياقات المختلفة أن الإجراءات والتدابير المقترحة مفيدة على نحو خاص لعملها في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، ولكنها وجيهة أيضاً في عملها اليومي. وعلاوة على ذلك، أظهرت التجربة أن تطبيق هذا الإطار بطريقة منظمة أكثر جدوى من اتباع نهج خاص.

ولا توجد دائماً ضمانات مطلقة للسلامة أو الأمن عند تقديم المساعدة الإنسانية والحماية في السياقات الصعبة وذات الطبيعة الخطرة. غير أن الإجراءات والتدابير التي طرحها هذا الإطار ستساعد الجمعيات الوطنية على كسب الثقة والقبول لدى المجتمعات المحلية ولدى من يتحكمون في الوصول إليهم أو يؤثر عليهم، ومن ثم تؤدي إلى الحد من المخاطر التي تواجهها تلك الجمعيات أو التخفيف من وطأتها.

لم نتخيل أبداً أن هذا النزاع سيؤثر في بلادنا بأكملها. والصليب الأحمر النيبالي يملك نظاماً جيداً إلى حد ما للاستجابة للكوارث، وكنا نعتقد أننا سنكون مستعدين لأي شيء. ولكن أصبح من الواضح بشكل خطير أن العمل في سياق النزاعات يختلف كثيراً عن مواجهة الكوارث. ولذلك أدخلنا تعديلات جذرية على نهجنا كي تكون مقبولة في جميع الحالات المحفوفة بالمخاطر.

ديف راتنا دهاخوا، الأمين العام

جمعية الصليب الأحمر النيبالي

يوجد **نزاع مسلح** عندما تلجأ الدول إلى استخدام القوة المسلحة في ما بينها، أو عندما تنشعب مواجهة مسلحة طويلة الأمد بين قوات مسلحة حكومية وجماعات مسلحة منظمة أو بين هذه الجماعات على أراضي دولة ما (تكون طرفاً في اتفاقيات جنيف). ويميز القانون الدولي الإنساني بين نوعين من النزاعات المسلحة هما: نزاعات مسلحة دولية بين دولتين متعديتين أو عدة دول، ونزاعات مسلحة غير دولية بين قوات حكومية وجماعات مسلحة غير حكومية أو في ما بين تلك الجماعات فقط.

تشمل **الاضطرابات الداخلية** حالات تنسم بدرجة من الجسامة أو تستمر خلال فترة زمنية معينة وتنطوي على أعمال عنف. وقد تتخذ أعمال العنف أشكالاً مختلفة تتراوح بين اندلاع أعمال تمرد عفوية وصولاً إلى الصراع بين جماعات منظمة إلى حد ما وبين السلطات الحاكمة. وتستتفر السلطات الحاكمة في الحالات التي لا تستفحل بالضرورة لتصل إلى مستوى الصراع المفتوح قوات غفيرة من الشرطة أو حتى من القوات المسلحة لاستعادة النظام الداخلي. وقد دفع ارتفاع عدد الضحايا بالضرورة إلى تطبيق حد أدنى من القواعد الإنسانية. وقد بات من الواضح على مر السنين أن التعريف المذكور أعلاه لا يشير على سبيل الحصر إلى الحالات التي تنطوي على مشاركة سلطات الدولة، بل تشمل أيضاً المواجهات بين جماعات مختلفة تضم أفراداً ليسوا في سدة الحكم.

يمكن القول أن **التوترات الداخلية** تشمل على نحو خاص حالات التوتر الخطير (السياسي أو الديني أو العرقي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وغير ذلك)، ولكنها تشمل أيضاً عواقب النزاع المسلح أو الاضطرابات الداخلية. وتتميز هذه الحالات بخاصية أو أكثر من الخصائص التالية، إن لم تكن كلها مجتمعة: توقيفات على نطاق واسع، وعدد كبير من السجناء «لأسباب سياسية» واحتمال وجود سوء معاملة أو ظروف غير إنسانية في أماكن الاحتجاز، وتعليق الضمانات القضائية الأساسية إما كجزء من إعلان حالة الطوارئ أو مجرد أمر واقع، والادعاءات بوقوع حالات اختفاء.

ويمكن مفتاح التطبيق الناجح لإطار الوصول الآمن في التزام أعضاء الجمعيات الوطنية في كل مستويات الحكم والإدارة بمواجهة التحدي باعتبارها مهمة دائمة تشمل جميع البرامج وخدمات الدعم فضلاً عن الموظفين والمتطوعين في المناصب القيادية والإدارية.

والمأمول أن تجد كافة الجمعيات الوطنية أفكاراً تلهمها لكي تدرج الإجراءات والتدابير الواردة في إطار الوصول الآمن في نهج تطوير تنظيمها كمؤسسات وبناء قدراتها، بما يشمل إدراجها في طريقة تأهيبها واستجابتها في جميع الحالات التي تقتضي مساعدة إنسانية، سواء في زمن السلم أو في أحلك الظروف.

الجزء الأول

الأساسيات



أولاً - لمحة عن إطار الوصول الآمن

يتناول هذا القسم المفاهيم الأساسية الكامنة وراء إطار الوصول الآمن ويقدم استعراضاً موجزاً عن كيفية تطبيقه وأوانه ومكانه ويوضح أهميته وصلته بعمل كل الجمعيات الوطنية. وترد النقاط بالتفصيل في الأقسام التالية من الدليل.

ما هو؟

يتضمن إطار الوصول الآمن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي ثبت أنها إذا طبقت بنهج يراعي السياق ومنظم البنية وبالاقتزان بالمبادئ التوجيهية تؤدي إلى زيادة مستوى قبول الجمعيات الوطنية وتعزيز أمنها ووصولها إلى الأشخاص المحتاجين والمجتمعات المحلية المحتاجة إلى المساعدة.

يتضمن إطار الوصول الآمن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تتخذها الجمعيات الوطنية للتأهب والاستجابة للتحديات وتحديد الأولويات حسب السياق من أجل الحد من المخاطر التي قد تعترضها في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيئات غير الآمنة والتخفيف من وطأتها، ومن أجل كسب الثقة والقبول لدى الأشخاص المحتاجين ولدى المجتمعات المحلية المحتاجة إلى المساعدات الإنسانية، ولدى من يتحكمون أو يؤثرون في الوصول إلى هؤلاء الأشخاص وهذه المجتمعات.

وتنقسم الإجراءات والتدابير المقترحة إلى ثمانية «عناصر» يركز كل واحد منها على مجال رئيسي (انظر الجدول رقم 1)، وهي توفر مجتمعة مرجعاً شاملاً للجمعيات الوطنية إبان تأهبها للاستجابة الإنسانية والاضطلاع بها.

الجدول رقم 1: العناصر الثمانية لإطار الوصول الآمن

أولاً		تقييم السياق والمخاطر	تكتسب الجمعيات الوطنية فهماً واضحاً للجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المترابطة للسياق الميداني المتغير والمخاطر الكامنة فيه، ويشكل هذا الفهم الأساس الذي تستند إليه للوقاية من تلك المخاطر وإدارتها.
ثانياً		السند القانوني والسياسات	تمتلك الجمعيات الوطنية أساساً قانونياً وصكوكاً قانونية وتنظيمية سديدة وتضع سياسات توفر أساساً تستند إليه للقيام بمهمتها وأدوارها الإنسانية تماشياً مع سياسات الحركة والقانون الدولي الإنساني والتشريعات الوطنية.
ثالثاً		قبول الجمعية الوطنية	تحظى الجمعيات الوطنية بدرجة عالية من القبول لدى الأطراف المعنية الرئيسية بفضل تقديمها للمساعدة والحماية الإنسانية المهمة إلى الأشخاص والمجتمعات المحلية على نحو يراعي السياق ويتمشى مع المبادئ الأساسية والسياسات الأخرى للحركة.
رابعاً		قبول الأفراد العاملين في الجمعية الوطنية	يحظى الموظفون والمتطوعون بدرجة عالية من القبول لدى الأطراف المعنية الرئيسية من خلال عملهم على نحو يتسق مع المبادئ الأساسية والسياسات الأخرى للحركة.
خامساً		تمييز هوية الجمعية الوطنية	تتخذ الجمعيات الوطنية جميع التدابير اللازمة لحماية وتعزيز هويتها المرئية وهوية موظفيها ومتطوعيها.
سادساً		الإعلام والتنسيق على الصعيد الداخلي	تنفذ الجمعيات الوطنية استراتيجيات وآليات للإعلام والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى للحركة.
سابعاً		الإعلام والتنسيق على الصعيد الخارجي	تنفذ الجمعيات الوطنية استراتيجيات وآليات للإعلام والتنسيق مع الجهات الفاعلة الخارجية.
ثامناً		إدارة المخاطر الأمنية في الميدان	تتحمل الجمعيات الوطنية المسؤولية وتخضع للمساءلة عن سلامة موظفيها ومتطوعيها وأمنهم من خلال وضع وتنفيذ نظام وبنية لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان.

معظم المفاهيم التي يقوم عليها إطار الوصول الآمن ليست جديدة على الجمعيات الوطنية لأنها تعنى بمختلف الأنشطة المألوفة الخاصة بتطوير المؤسسات وبناء القدرات. وتشكل بالفعل العديد من هذه الإجراءات شروطاً والتزامات واضحة تقع على عاتق الجمعيات الوطنية كما هو منصوص عليه في السياسات والقرارات التي اعتمدتها الحركة، وينبغي من ثم أن تكون إجراءات اعتيادية .

ومع ذلك، يتضمن إطار الوصول الآمن عدداً من **إجراءات التأهب الإضافية** و **تدابير لتحديد الموضع أو تدابير للقبول الفعلي** . ويستحسن أن تُتخذ هذه الإجراءات والتدابير قبل الاستجابة الميدانية بكثير وأن تشمل إقامة علاقات جيدة مع المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المسلحة والأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة بهذا الشأن والحفاظ على تلك العلاقات، باعتبارها جزءاً من **استراتيجية إدارة المخاطر الأمنية في الميدان** والحصول على قبول تلك المجتمعات والجهات لوجود الجمعيات الوطنية وعملها وموافقتها عليه.

وسواء كانت هذه الإجراءات والتدابير جديدة أو مألوفة، فإن الطريقة التي وُصفت ونُظمت بها في إطار الوصول الآمن تقدم منظوراً خاصاً يمكن لأي جمعية وطنية من خلاله تقييم نفسها وسياقها الميداني واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً لذلك.

وتُعدّ المبادئ السبعة الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (انظر الشكل رقم 6) جزءاً مكملًا للتطبيق الناجح لإطار الوصول الآمن، وخصوصاً مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال. والالتزام الصارم بهذه المبادئ في الميدان هو أمر جوهري بالنسبة للتصور السائدة عن جمعية وطنية ما، ومن ثمّ مدى ما تحظى به من قبول لدى جميع الأطراف المعنية.

إجراءات التأهب الإضافية هي تلك الإجراءات التي تتخذها الجمعية الوطنية بالإضافة إلى الإجراءات المعتادة للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وترمي إلى زيادة أمنها في حالة معينة.

تدابير تحديد الموضع أو تدابير القبول الفعلي إقامة علاقات جيدة مع المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المسلحة وغيرها من الأطراف المعنية ذات الصلة بهذا الشأن والحفاظ على هذه العلاقات باعتبارها جزءاً من استراتيجية إدارة المخاطر الأمنية في الميدان، وضمان قبولها بوجود الجمعية الوطنية وعملها وموافقتها على هذا الوجود والعمل.

تتلخص إدارة المخاطر الأمنية في الميدان في تقييم السياق الميداني وتحديد المخاطر المحدقة بالموظفين والمتطوعين والممتلكات والعمليات وتحليل هذه المخاطر وتنفيذ استراتيجيات وتدابير للتخفيف من وطأة المخاطر للحد من احتمال وقوع أي حادث غير مرغوب فيه ومن عواقبه.

«لقد التزمت جمعية الصليب الأحمر البريطاني من خلال استراتيجية «إنقاذ الأرواح لتغيير الحياة» بتركيز مواردها تدريجياً على تلبية احتياجات الفئات الأشد ضعفاً. ويوجد معظم المواطنين الأشد ضعفاً في أيرلندا الشمالية داخل المجتمعات المحلية التي تعاني من أسوأ آثار «الاضطرابات» والتي ما زالت تعاني من مستويات مرتفعة من التوتر الطائفي والعنف الفعلي أو التهديد به.

ويسعى الفريق المعني بشؤون أيرلندا الشمالية إلى تذليل العقبات التي يواجهها الأشخاص المستضعفون في الحصول على الخدمات الإنسانية، والتمسك في الوقت نفسه بالمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولاسيما الحياد وعدم التحيز.

واستعداداً لتوسيع نطاق وصولنا بأمان، وجدنا أن إطار الوصول الآمن مرآة مفيدة للغاية ندرس من خلالها أنفسنا والبيئة الخارجية والعمل الذي نحتاج إلى القيام به لتحقيق هذا الطموح على نحو جيد.

شارون سينكلير، مديرة العمليات الخاصة بأيرلندا الشمالية
جمعية الصليب الأحمر البريطاني

لمن يُوجّه ولماذا؟

يرمي إطار الوصول الآمن إلى مساعدة كافة الجمعيات الوطنية على تعزيز فعاليتها خدماتها الإنسانية في سياقاتها المحددة وخصوصاً في الحالات التي يحدق فيها الخطر بالأمن وبإمكانية الوصول إلى الفئات المحتاجة.

وتكمن مهمة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بصفة عامة والمهمة المشتركة بين مكوناتها جميعاً في «تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وُجدت»¹. وقد تواجه الجمعيات الوطنية في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الآمنة، حيث تصل الاحتياجات غالباً إلى ذروتها، تحديات إزاء الوفاء بمهمتها الإنسانية بسبب المخاطر الكامنة التي تهدد الموظفين والمتطوعين والقيود المفروضة على الوصول إلى المحتاجين.

وعندما تمتلك جمعية وطنية القدرة على العمل بأمان وبلا عراقيل في هذه المناطق والسياسات، فلن تقتصر فائدة هذا العمل على من تخدمهم من أشخاص ومجتمعات محلية فحسب، بل ستمتد أيضاً إلى الموظفين والمتطوعين الذين يؤدون مهام للجمعية الوطنية ويضطلعون بأنشطتها الإنسانية، وإلى جميع مكونات الحركة العاملة مع الجمعية الوطنية في هذا المسعى.

ويشرح الشكل رقم 2 الأسباب الكامنة وراء أهمية إطار الوصول الآمن بالنسبة لكافة الجمعيات الوطنية

الشكل رقم 2 : الأسباب الخمسة لتطبيق إطار الوصول الآمن

1 الارتقاء بالقدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية لعدد أكبر من الأشخاص

2 الوقاية من الحوادث الأمنية التي تسبب الأذى لموظفي الجمعية الوطنية ومتطوعيها، والحد من هذه الحوادث وتجنب وقوعها

3 تحسين القدرة على مواجهة التحديات التي تطرحها البيئات الإنسانية الراهنة المتسمة بالتحقيد والتطور المستمر

4 أداء الجمعية الوطنية المهمة الموكلة إليها والاضطلاع بالأدوار المنوطة بها في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الآمنة

5 اعتماد نهج أكثر تنظيمًا لتعزيز أمن الجمعية الوطنية وقدرتها على الوصول إلى المحتاجين

1- الارتقاء بالقدرة على معالجة الاحتياجات الإنسانية لعدد أكبر من الأشخاص

تتعرّز قدرة الجمعيات الوطنية على أداء مهمة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية «أينما وجدت» من خلال قبولها على نطاق واسع من جانب كافة الأطراف المعنية، بما فيها المجتمعات المحلية التي تقدم إليها الخدمات والمتحكمون في زمام الأمور² الذين يتحكمون في وصولها إلى المحتاجين أو يؤثرون على هذا الوصول. ويمكنها إذا اتخذت الإجراءات والتدابير المحددة في إطار الوصول الآمن، والتي تشمل تطبيق المبادئ الأساسية بحزم واعتماد نهج أكثر إحكاماً لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان، أن تحظى بالقبول المنشود وأن تتمكن من مساعدة عدد أكبر من الأشخاص بأمان وفعالية أكبر.

2- الوقاية من الحوادث الأمنية التي تسبب الأذى لموظفي الجمعية الوطنية ومتطوعيها والحد من هذه الحوادث وتجنب وقوعها

تعتبر حماية صحة الموظفين والمتطوعين وأمنهم وصالحهم فضلاً عن حماية ممتلكات الجمعيات الوطنية (بما في ذلك سمعتها) ضرورة لا بد منها في السياقات الراهنة المحفوفة بالتحديات. وعدا الأسباب المعنوية والأخلاقية، يقع على عاتق الجمعيات الوطنية في

المتحكمون في زمام الأمور: هم جميع من يتبوؤون مراكز تمكّنهم من التحكم في عملية الوصول إلى الأشخاص المتضررين من الأحداث أو من فرض قيود على هذا الوصول أو ضمانه. وقد تشمل هذه الفئة السلطات الوطنية والمحلية وقوات الأمن والجهات الفاعلة المسلحة والجهات الفاعلة من غير الدول ورجال الدين وزعماء المجتمعات المحلية وأفراد المجتمعات المحلية والأشخاص المحتاجين للمساعدة. ويندرج المتحكمون في زمام الأمور ضمن مجموعة أوسع من الأطراف المعنية التي لا بد لأي جمعية من الجمعيات الوطنية أن تضعها في اعتبارها عند الاضطلاع بعملياتها.

¹ النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي اعتمدته المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف عام 1986 وتُحلّ عامي 1995 و2006، الديباجة، ص 5

معظم البلدان، شأنها شأن أي رب عمل آخر، واجب قانوني يتمثل في رعاية موظفيها.² وإذا لم تتمكن جمعية وطنية ما من اتخاذ جميع التدابير الممكنة للحيلولة دون تعرض موظفيها ومتطوعيها للأذى أثناء أداء واجبهم الإنساني، فقد تتعرض لإجراءات المساءلة القانونية.

3- تحسين القدرة على مواجهة التحديات التي تطرحها البيانات الإنسانية الراهنة المتسمة بالتعقيد والتطور المستمر

إن تقديم الخدمات الإنسانية في الظروف المعقدة والمتغيرة التي تسود الحقل الإنساني في الوقت الراهن أمر تحفه التحديات. وكي تتسنى الاستجابة بفعالية في هذه الظروف، من الضروري وجود أسس قوية لتطوير الجمعيات الوطنية من الناحية التنظيمية وبناء قدراتها وتأهبها للاستجابة للاحتياجات في حالات الطوارئ. وتدعم هذه الأسس نهجاً وأدوات مختلفة وضعها الاتحاد الدولي، مثل عملية «تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها» و«القائمة المرجعية لصفات الجمعيات الوطنية حسنة التأهب والقدرة على مواجهة حالات الكوارث والنزاعات». ويكمل إطار الوصول الآمن هذه الأدوات والنهج ويقدم توجيهاً خاصاً بشأن الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها لتحسين مستوى القبول والأمن والوصول إلى المحتاجين. والمقصود من ذلك هو إدراج تلك الإجراءات والتدابير في جهود التطوير الشامل للجمعيات الوطنية.

4- أداء الجمعية الوطنية المهمة الموكلة إليها والاضطلاع بالأدوار المنوطة بها في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة

يدعم إطار الوصول الآمن الجمعيات الوطنية في أداء مهامها وتحمل مسؤولياتها القانونية والدستورية لكي تنظم عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والخدمات الأخرى بالتعاون وبالتنسيق مع السلطات العامة من أجل مساعدة الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع المسلح وفق ما تنص عليه اتفاقيات جنيف، ومساعدة من تضرروا من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى.³ (انظر الجزء الثاني، القسم الثاني وقسم المشورة العملية على شبكة الإنترنت [www](#)) تحت عنوان: «السند القانوني والسياسات»).

وإضافة إلى ذلك، تُطالب الجمعيات الوطنية بالعمل بشكل متزايد في مجموعة متنوعة من المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة التي تقتضي استجابة محايدة وغير متحيزة ومستقلة للاحتياجات الإنسانية.

5- اعتماد نهج أكثر تنظيماً لتعزيز أمن الجمعية الوطنية وقدرتها على الوصول إلى المحتاجين

ثبت أن اتباع نهج أكثر تنظيماً في تحديد إجراءات للتأهب تراعي جميع السياقات وتدابير لتحديد موضع الجمعية الوطنية تكون مطلوبة لسد الثغرات وتذليل العقبات والتصدي للمخاطر والتحديات التي تعترض سبيل الأمن والوصول إلى المحتاجين في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، هو إجراء أكثر فعالية من أسلوب التعلم التلقائي أولاً بأول والذي قد يؤدي إلى تقييد الوصول إلى المحتاجين وإلى إصابة الموظفين والمتطوعين أو حتى إلى وفاتهم.

«كنا ننظر لإطار الوصول الآمن في البداية على أنه أداة للمتطوعين العاملين في خدمة الإسعاف ليس إلا، ولكن بعد أن اعتمدت قيادة جمعيتنا الوطنية إطار الوصول الآمن في عام 2012 أصبح الآن يُطبَّق ويُروَّج له على مستوى جميع الموظفين.»

تجربتنا المختارة: الصليب الأحمر المكسيكي

² الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المسائل القانونية المتعلقة بالعمل التطوعي: مجموعة أدوات للجمعيات الوطنية، جنيف، 2011، ص 31

³ النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، القسم الثاني، المادة 3 (2). ومن المفهوم أن مصطلح «الطوارئ» المستخدم في هذا السياق يشمل الاضطرابات والتوترات الداخلية.

كيف يمكن تطبيقه؟

يتحقق التطبيق الأمثل لإطار الوصول الآمن من خلال تبني نهج دائم ومنظم يستند إلى خبرات الجمعيات الوطنية، ويتوافق مع السياق، وذلك بتوظيف ما يتوفر من إجراءات وأدوات.

يستند النهج المنظم المعتمد في تطبيق إطار الوصول الآمن إلى خبرة الجمعيات الوطنية الخاصة بالعمل في مختلف مناطق العمليات الميدانية ويقوم على دورة للتقييم والتخطيط هي مألوفة بالفعل بالنسبة للعديد من الجمعيات الوطنية.

تبدأ العملية بتحديد الثغرات والعقبات والمخاطر والتحديات التي تعترض سبيل الجمعيات الوطنية وتؤثر على أمنها ووصولها إلى من يحتاج إلى المساعدة من أشخاص ومجتمعات محلية، استناداً إلى التجارب والخبرات السابقة أو إلى الواقع الراهن أو إلى سيناريوهات متوقعة. وبلي ذلك مرحلة تخطيط مدعومة بعملية وأداة التخطيط والتقييم الخاصة بإطار الوصول الآمن التي تشمل تحديد الأولويات والإجراءات لسد الثغرات وتخطي العقبات والتصدي للمخاطر والتحديات. وتكون الخطوة -الحاسمة- التالية هي تطبيق الخطة وهي تشمل مجموعة متنوعة من الإجراءات والتدابير المحددة التي ينبغي اتخاذها من جانب مختلف الأفراد والأقسام داخل الجمعية الوطنية (انظر جدول إطار الوصول الآمن، الجزء الثالث، القسم الثاني، للتعرف على أفكار بشأن أنواع الإجراءات التي قد يلزم اتخاذها).

وتُدرج في ما بعد نتائج الإجراءات حسب الشكل الذي ستتخذه، في سياسات الجمعية الوطنية وبُناها ونُظُمها وبرامجها وممارستها. ويعد الرصد جزءاً لا يتجزأ في كل مرحلة من مراحل عملية التطبيق.

ويُعتبر التطبيق عملية مستمرة حيث أن الجمعيات الوطنية في حاجة إلى الاستمرار في الاستجابة للسياق والاحتياجات المتغيرة وتوخي الحذر واليقظة في ما يتعلق بالتداعيات الممكنة لتلك العملية على أمنها ووصولها إلى المحتاجين.

وتُرد مناقشة هذه العملية باستفاضة في [الجزء الرابع](#). وقد أعدت وما زالت تعد أدوات وموارد إضافية لدعم تطبيقها.

الجدول رقم 2: عملية تطبيق الوصول الآمن إلى المحتاجين

تشكيل فريق توجيهي للوصول الآمن (قوامه 5-8 أشخاص) لدعم العملية الدائمة الخاصة بتنفيذ الإجراءات والتدابير المقترحة في ظروف تتغير باستمرار. وإذا كان لدى الجمعية الوطنية بالفعل آلية مشابهة أو فريق مشابه، يمكن توسيع نطاق مهمتهما بحيث تشمل هذه الوظيفة.	الإدارة	
تحديد الثغرات والعقبات والمخاطر والتحديات الحالية أو المحتملة التي تحول دون قبول الجمعية الوطنية وأمنها ووصولها إلى المحتاجين، من خلال إمعان التفكير في السياق القائم والتجارب والخبرات حديثة العهد والسيناريوهات المقبلة المحتملة. وينبغي تسجيل الاستنتاجات في أداة التقييم والتخطيط الخاصة بإطار الوصول الآمن.	التقييم	
إعداد خطة عمل باستخدام أداة التقييم والتخطيط الخاصة بإطار الوصول الآمن لتحديد ومعالجة العوامل الرئيسية التي تؤثر في القبول وتهدد الوصول إلى المحتاجين أو تزيد من المخاطر التي قد يتعرض لها الموظفون والمتطوعون.	التخطيط	
تنفيذ خطة العمل وفق الأولويات المحددة.	اتخاذ الإجراءات	
إدراج نتائج الإجراءات في سياسات الجمعية الوطنية وبُناها ونُظُمها وبرامجها وممارستها؛ وتقديم التوجيه والتدريب المناسبين إلى الموظفين والمتطوعين.	الإدراج	
رصد التقدم المُحرَز والأثر المُتحَقَّق باستخدام عملية وأداة وضع المؤشرات المرجعية والرصد المعدتان لهذا الغرض؛ وتكرار العملية كلما تغير السياق، وإجراء تقييم شامل مرة كل عام على الأقل.	الرصد	

أين يُطبَّق ومتى؟

يُطبق إطار الوصول الآمن بصفة رئيسية في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيارات غير الآمنة حيث يمكن للعنف أو التهديد به أن يعوق الوصول إلى السكان المستضعفين ذوي الاحتياجات الإنسانية، ويعرّض حياة الموظفين والمتطوعين للخطر. ويمكن أيضًا تطبيقه أثناء الاستجابة الميدانية أو تحسبًا لاستجابة وشيكة.

بيد أن بعض الحالات حتى في زمن السلم قد تنطوي على جوانب حساسة تتطلب الاستعداد لها وإدارتها بعناية. وقد تتغير الظروف الميدانية بسرعة، وعندما يندلع العنف بشكل غير متوقع لا يوجد وقت كافٍ لمواءمة الإجراءات بما يكفي لضمان تمتع الموظفين والمتطوعين بأفضل مستوى ممكن من الأمن والوصول إلى المحتاجين.

ونشجع كافة الجمعيات الوطنية لهذه الأسباب جميعها على إدراج إطار الوصول الآمن كجزء من النهج الذي تتبعه لتطوير بنيتها التنظيمية وبناء قدراتها، وعلى تطبيقه في أنشطتها اليومية.

ويعرض القسم الأول من الجزء الثاني وصفًا مفصلاً للسيارات الميدانية المطبقة والخصائص التي تميزها والتحديات المرتبطة بها.

يطبق إطار الوصول الآمن بصفة رئيسية في الحالات التي تنطوي على عنف أو خطر وقوع أعمال عنف مما قد يعوق الجمعية الوطنية عن تقديم المساعدة الإنسانية بأمان. وقد ثبتت أيضًا فائدة هذا الإطار عندما يُطبق في زمن السلم باعتباره جزءًا من الأنشطة اليومية للجمعية الوطنية.

«كنا نعمل في بيئة تتسم بالسلم لأكثر من ثلاثة عقود، ثم اندلع النزاع فجأة ودون سابق إنذار. ولم تكن لدينا فكرة جيدة عن كيفية العمل في هذه الحالات أصلاً. وعندما استخدمنا إطار الوصول الآمن تعلمنا سبلاً تمكننا من الارتقاء بقدرتنا على الوصول إلى المحتاجين والحد من المخاطر للعمل في هذا النوع من الحالات، وهذا ما أتاح لنا الوصول إلى أكبر عدد من الأشخاص المتضررين من العنف».

أوميش برازاد داكال، المدير التنفيذي
لجمعية الصليب الأحمر النيبالي

نقاط رئيسية

- ▶ يتضمن إطار الوصول الآمن جملة من الإجراءات والتدابير التي يمكن للجمعية الوطنية اتخاذها للحد من المخاطر التي قد تعترضها عندما تعمل في مناطق محفوفة بالمخاطر ووسايات غير آمنة والتخفيف من حدة هذه المخاطر، ولدعم تطويرها بشكل عام.
- ▶ يرمي إطار الوصول الآمن إلى مساعدة كافة الجمعيات الوطنية على تعزيز فعالية خدماتها الإنسانية في المناطق المحددة التي تعمل بها، ولاسيما عندما يتعرض أمنها ووصولها إلى المحتاجين للخطر.
- ▶ تتحمل الجمعيات الوطنية واجباً معنوياً وأخلاقياً وقانونياً لرعاية موظفيها ومتطوعيها العاملين في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيارات غير الآمنة لمنع وقوع الضرر عليهم.
- ▶ يستحسن تطبيق إطار الوصول الآمن باستخدام نهج منظم للتقييم والتخطيط يستند إلى تجارب الجمعيات الوطنية وخبرتها ويمكن مواءمته حسب السياق المعني.
- ▶ يطبق إطار الوصول الآمن بصفة رئيسية في حالات تتضمن عنفاً أو تهديداً باستخدام العنف وقد ثبتت فائدته أيضًا عندما يُطبَّق في زمن السلم.

الجزء الثاني

الأسس



أولاً- فهم السياق الميداني

يستعرض هذا القسم السياقات الميدانية المختلفة التي يحظى فيها إطار الوصول الآمن بأهمية قصوى، وخصائص هذه السياقات وبعض التحديات المشتركة التي تواجه الجمعيات الوطنية.

ويستحسن لاستيعاب الغرض الذي يحققه إطار الوصول الآمن في تطوير الجمعيات الوطنية فهم الخصائص المميزة الموجودة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة في الوقت الراهن.

وتجد عدة جمعيات وطنية نفسها في لحظة ما تستجيب للاحتياجات الإنسانية في مناطق محفوفة بالمخاطر أو سياقات غير آمنة. وتنطوي بعض تلك المناطق أو السياقات على أعمال عنف أو تهديد باستخدام العنف، مما يتطلب تدابير معينة للتأهب ومواءمة الممارسات الميدانية بغية تعزيز الأمن والوصول إلى المتضررين من أشخاص ومجتمعات محلية.

تحت المجهر: في مرمى النار بسورية

بلغت الاحتياجات الإنسانية مستويات غير مسبوقة في عام 2013 بعد أكثر من عامين من أحداث العنف في سورية، إذ نزح ملايين الأشخاص داخل البلاد أو عبروا الحدود بحثاً عن الأمان والسلامة. وعند تحرير هذه الوثيقة، كان نحو مليوني شخص يتلقون معونات شهرية من الهلال الأحمر العربي السوري الذي استطاع تقديمها رغم درجة الخطورة العالية. ولكن ذلك لم يتحقق دون خسائر بشرية: فقد سقط 32 قتيلًا من الموظفين والمتطوعين أثناء أداء واجبهم الإنساني وأصيب أو احتجز عدد كبير منهم.

وقد قال رئيس الهلال الأحمر العربي السوري الدكتور عبد الرحمن العطار: «هناك العديد من المناطق التي يمكن للجمعية الوطنية تقديم مساعداتها الإنسانية فيها لمن يحتاجون إليها بغض النظر عن الانتماءات السياسية للأشخاص الذين يتلقون المساعدة. وقد نجحنا في هذه المهمة، ولكننا كنا قادرين على القيام بها بفضل الالتزام القوي لمتطوعينا الذين يخاطرون بحياتهم يوميًا في سبيل القضية الإنسانية».

ونظرًا لمهمة الهلال الأحمر العربي السوري والتحديات الدائم المتمثل في الحفاظ على صورته المحايدة وغير المتحيزة قولاً وفعلاً، بغية الارتقاء بمستوى قبوله لدى جميع الجهات والفصائل في سياق يتزايد فيه العنف الطائفي، فقد حدد تمسكه بالمبادئ الأساسية وضمان التواصل في الميدان مع جميع الأطراف المعنية باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيته الميدانية.

واكتسبت معظم الجمعيات الوطنية خبرة في التأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها. غير أن لكل منطقة من المناطق المحفوفة بالمخاطر وسياق من السياقات غير الآمنة خصائصه وتحدياته المميزة (انظر الجدول رقم 3). ويشكل فهم الجمعية الوطنية لهذه الخصائص والتحديات عاملاً مساعداً لها على التخطيط لاستراتيجيتها الخاصة بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية وإدارة المخاطر الأمنية في الميدان وفقاً لذلك. ولكن يجب عليها أولاً أن تجري **تقييماً شاملاً ومستمرًا للسياق والمخاطر** لتحديد العقبات التي تعوق الوصول إلى المحتاجين والتحديات الأمنية الخاصة بالسياق الذي تعمل به. (انظر على شبكة الإنترنت [www](#)) في قسم المشورة العملية «تقييم السياق والمخاطر» لمزيد من المعلومات المحددة حول كيفية إجراء ذلك التقييم).

تقييم المخاطر هو عملية شاملة تضم تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها.

بعض المفاهيم الأساسية

تعد بعض المفاهيم الرئيسية أساساً لفهم السياق الميداني. وينبغي هنا إيلاء اهتمام خاص لثلاثة من هذه المفاهيم. ويتضمن المسرد (الملحق رقم 1) تعريف لمصطلحات رئيسية أخرى.

تشمل عبارة **المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة** مجموعة واسعة من الحالات تتراوح بين تلك الحالات التي لا تشتمل على أي عنف ولكنها مع ذلك تعرّض الجمعيات الوطنية لمشكلات تتعلق بالنظرة إليها أو قبولها، ووصولاً إلى الحالات التي تشهد مظاهرات عنيفة أو أعمال شغب أو أحداث تمرد عفوية (المشار إليها أيضاً بعبارة «الاضطرابات والتوترات الداخلية») وإلى «النزاع المسلح» الصرّف، فضلاً عن حالات عديدة تجمع بين خصائص عدة سياقات مختلفة. وقد تثار أيضاً مشكلات ذات صلة بالأمن والوصول إلى المحتاجين في أعقاب وقوع كارثة طبيعية أو في حالات تنتشر فيها اللصوصية أو أعمال العنف على يد العصابات أو غير ذلك من أشكال الجريمة.

القانون الدولي الإنساني هو فرع من فروع القانون الدولي العام. وهو يتضمن قواعد ترمي في زمن النزاعات المسلحة ولدواع إنسانية إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في العمليات القتالية أو الذين كفوا عن المشاركة فيها وإلى وضع قيود على وسائل وأساليب القتال. ويشير القانون الدولي الإنساني بصفة أدق إلى معاهدات دولية أو قواعد عرفية وضعت خصيصاً لتسوية القضايا الإنسانية الناشئة مباشرة عن النزاعات المسلحة، سواء كانت هذه النزاعات ذات طابع دولي أو غير دولي.

النزاع المسلح هو حالة تلجأ فيها الأطراف إلى القوة المسلحة في ما بينها، وقد ينشأ بين دولتين أو أكثر (نزاع مسلح دولي)، أو يأخذ شكل عنف مسلح طويل الأمد بين سلطات حكومية وجماعات مسلحة منظمة داخل أراضي الدولة (نزاع مسلح غير دولي). ويعتبر تصنيف حالة ما على أنها نزاع مسلح أم لا أمراً مهماً لأنها إن كانت نزاعاً مسلحاً وإذا أخطرت اللجنة الدولية أطراف النزاع بهذا التصنيف على وجه الخصوص، فلا بد من تفعيل تطبيق **القانون الدولي الإنساني** الذي يحدد الحقوق والواجبات المنوطة بالسلطة الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة. (انظر المسرد، الملحق رقم 1، للاطلاع على تفاصيل أكثر عن هذا التعريف).

تُستخدم عبارة **الاضطرابات والتوترات الداخلية** للإشارة إلى أعمال عنف خطيرة لا ترقى إلى مستوى النزاع المسلح ومن ثم لا ينطبق عليها القانون الدولي الإنساني. وقد تُعزى هذه الحالات لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية أو اجتماعية أو اقتصادية أو أي أسباب أخرى، وقد تتطوي على أعمال عنف جسيمة تضر بعدد كبير من الأشخاص. وقد تكون لهذه الحالات إحدى التداعيات التالية: اندلاع أعمال تمرد أو اقتتال تلقائياً بين جماعات أو بين تلك الجماعات والسلطات الحاكمة، وتدخل مكثف للشرطة وقوات الأمن أو القوات المسلحة من أجل إعادة استتباب النظام الداخلي، وتوقيفات على نطاق واسع وعدد كبير من «السجناء لدواع أمنية»، واحتمال حدوث سوء معاملة أو احتجاز في ظروف غير إنسانية، وتعليق الضمانات القضائية الأساسية، وادعاءات بوقوع حالات اختفاء. (انظر المسرد، الملحق رقم 1، من أجل الاطلاع على تعريف أكثر تفصيلاً).

ولا تنطوي جميع المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة بالضرورة على أعمال عنف، إلا أن بعض التحديات التي تطرحها حيال قبول جمعية من الجمعيات الوطنية ووصولها إلى هذه المناطق غالباً ما تشبه التحديات المطروحة في المناطق التي تشهد أعمال عنف.

الخصائص المميزة للمناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة والتحديات التي تنطوي عليها

يختلف كل سياق عن غيره من السياقات، بغض النظر عن خصائصه وتصنيفه. وينبغي لذلك تحليل كل سياق تحليلًا شاملاً والاستجابة للاحتياجات فيه على هذا الأساس.

القانون الدولي الإنساني هو فرع من فروع القانون الدولي العام. وهو يتضمن قواعد ترمي في زمن النزاعات المسلحة ولدواع إنسانية إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في العمليات القتالية أو الذين كفوا عن المشاركة فيها وإلى وضع قيود على وسائل وأساليب القتال. ويشير القانون الدولي الإنساني بصفة أدق إلى معاهدات دولية أو قواعد عرفية وضعت خصيصاً لتسوية القضايا الإنسانية الناشئة مباشرة عن النزاعات المسلحة، سواء كانت هذه النزاعات ذات طابع دولي أو غير دولي.

ولكن قد يكون من المفيد فهم بعض الاتجاهات والتحديات العامة السائدة في هذا السياق أو ذلك. ويتناول هذا القسم بوجه خاص النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية التي تنطوي على نحو شبه دائم على أعمال عنف.

تحت المجهر: استجابة غير متوقعة للاحتياجات في كندا

تلقي الصليب الأحمر الكندي قبل سنوات دعوة غير متوقعة للاستجابة لمواجهة مسلحة بين شعب «الموهوك» الأصلي وشرطة مقاطعة «كيبك» والجيش الكندي في «كانيسيتيك» وهي قرية يقطنها «الموهوك» قرب بلدة «أوكا» الواقعة على مسافة 70 كيلومتراً غرب مدينة «مونتريل». وقد نشأ الوضع بسبب منازعة على الأرض تعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي. وأسفر الحادث عن مظاہرات وأعمال شغب، وعُلّق بعض الأشخاص وراء الحواجز. وكانت القيود التي فرضت على الحركة تعني أن شعب «الموهوك» وبعض أهالي المجتمعات المحلية الذين يقطنون المناطق المجاورة أصبحوا عاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والرعاية الصحية.

وكانت تلك التجربة هي الأولى من نوعها التي يتعامل فيها الصليب الأحمر الكندي مع مواجهة مسلحة داخل حدود البلاد. ولذلك قررت الجمعية الوطنية إجراء تقييم شامل تضمن تقييماً للاحتياجات. وسعت أيضاً إلى الحصول على ضمانات من جميع المعنيين بأنهم يرحبون بالمساعدة الإنسانية وبأنهم سيحترمون عدم تحيز الجمعية الوطنية وحيادها. وشددت أيضاً على أنها ستعمل باستقلال عن الحكومة. ونتيجة لذلك ورغم أن الصليب الأحمر الكندي لم يتمكن من التغلب على جميع التحديات، استطاع في نهاية المطاف أن يعبر الحواجز ويقدم المساعدات الإنسانية بحياد وبلا تحيز إلى من ظلوا عالقين وراء تلك الحواجز.

ورغم استجابة الجمعية الوطنية الفعالة للاحتياجات الناجمة عن الوضع، أثارت أنشطتها أسئلة داخل الجمعية الوطنية وفي أوساط الشعب الكندي والحكومة بشأن مهمتها ودورها في مثل هذه الظروف. وقد تعلم الصليب الأحمر الكندي درساً عن أهمية الحفاظ على حوار مع الحكومة في زمن السلم لتوضيح طبيعة مهمته ودوره واستكشاف الظروف التي يمكن أن يعمل بها في شراكة مع السلطات العامة والظروف التي يمكن أن يعمل فيها باستقلال أكبر. وتعلم أيضاً أن موظفيه ومتطوعيهم، بمن فيهم أفراد هيئة حكم الجمعية الوطنية، يجب أن يعوا الدور الخاص الذي يمكن أن تؤديه الجمعية الوطنية في هذا النوع من الحالات.

جمعية الصليب الأحمر الكندي، مقتبس من مقابلة مصورة بالفيديو، 2012⁴

الأسباب الجوهرية

قد تتعدد الأسباب الكامنة وراء اللجوء إلى العنف في مكان معين أو تنتوع وتتعقد، وقد يكون بعضها متعلقاً بالسلطة أو بالسياسة أو بالحصول على الموارد، بما في ذلك الموارد المالية والطبيعية والأراضي. وقد يكون لها أبعاد أخرى مثل الانتماء العرقي أو الديني.

ومن المهم فهم تاريخ أعمال العنف والأسباب الجوهرية وراء اللجوء إليها والأساليب والأسلحة المستخدمة فيها والتداعيات الجغرافية الناجمة عنها، لأن هذه العوامل تؤثر في سياق العمليات الميدانية بأكملها. وينبغي لتلك العوامل أن تحدد على وجه الخصوص الفئات الأكثر ضعفاً بين السكان واحتياجاتهم في مجالي المساعدة والحماية، وكيفية استجابة الجمعية الوطنية لها. ويشكل اكتساب هذا الفهم جزءاً رئيسياً من تقييم الوضع والمخاطر (انظر «تقييم السياق والمخاطر» في «قسم المشورة العملية» على شبكة الإنترنت (www)).

المتحكمون في زمام الأمور

قد يساهم وجود المتحكمين في زمام الأمور، بمن فيهم الجهات الفاعلة المسلحة، في وجود بيئة عامة ينعدم فيها الأمن وتقرض قيوداً على الوصول إلى المحتاجين، وهذا هو أهم عامل يتعين على أي جمعية وطنية تستجيب للاحتياجات في مناطق محفوفة بالمخاطر وسياقات غير آمنة أن تولي اهتماماً كبيراً لتسويته. وقد يكون للجهات الفاعلة المسلحة أهداف أو دواعي مختلفة للقتال، وأساليب وأسلحة مختلفة، وقد تعتمد أحياناً فرض قيود على الوصول إلى المحتاجين.

⁴ للمزيد من المعلومات عن هذه الحالة، انظر <http://westcoastnativenews.com/oka-1990/>

ويجب على الجمعيات الوطنية أن تتفاوض مع جميع المتحكمين في زمام الأمور بشأن الوصول إلى المحتاجين وأن تمنح الاهتمام الواجب للجوانب الحساسة للسياق وللشريعات التي من الممكن أن تحول دون التواصل. وغالبًا ما تكون هذه المهمة بالغة الدقة ومحفوفة بالمخاطر بالنسبة للجمعية الوطنية، وقد رأت عدة جمعيات وطنية أنه من المفيد العمل بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدولية.

ويمكن للجمعية الوطنية أن تصل بسلاسة إلى المحتاجين إذا حظيت بالقبول من خلال تقديمها خدمات إنسانية مهمة بانتظام وفقًا للمبادئ الأساسية، ومن خلال تواصل منتظم يساعد على بناء الثقة والاحترام.

وينبغي للجهات الفاعلة المسلحة أن تقتنع بأن وجود الجمعية الوطنية واضطلاعها بأنشطتها لن يؤثرًا سلبيًا على أهدافها وتطلعاتها. وغالبًا ما تسعى الجماعات المسلحة أو الجماعات السياسية في الواقع إلى الحصول على دعم لأهدافها بواسطة العمل الإنساني. ومن الضروري في هذه الحالات أن تكون الجمعية الوطنية على بينة بهذا الاحتمال وتأخذ في الاعتبار عند اتخاذها قرارات بشأن العمليات الميدانية لتجنب التفضيل غير المقصود لجانب على حساب جانب آخر، ومن ثمّ المساس بمفهوم الحياد وعدم التحيز.

قد تضطر الجمعيات الوطنية للتعامل مع عدد من الجماعات المختلفة تكون مسلحة في أغلب الأحيان ولديها ولايات متباينة. وقد يصعب للغاية تحديد قيادات تلك الجماعات والاتصال معها، حيث تتغير باستمرار في كثير من الأحيان.

انتشار الجهات الفاعلة من غير الدول

يوجد تحدٍ من نوع خاص في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيقات غير الآمنة اليوم يكمن في ازدياد عدد الجماعات المختلفة، التي تكون مسلحة في غالب الأحيان وذات ولايات متباينة. ولا يسهل التعرف على هذه الجماعات وقد تتغير تشكيلاتها وولاءاتها ومواقعها باستمرار. وتبني دوافعها وقد تكون غامضة. ويجوز أن تكون هذه الجماعات ذات طبيعة إجرامية مما يطرح مشكلات ومخاطر إضافية. وتكون الحدود الفاصلة بين المتمردين وأمرأ الحرب والقوات شبه العسكرية والميليشيات والعصابات وتجار المخدرات والمجرمين غير واضحة في العديد من الحالات.

يمكن أن تشمل الجهات الفاعلة

من غير الدول جماعات المعارضة أو الجماعات الموالية للحكومة أو المتظاهرين أو المتمردين أو العصابات المحلية أو الجماعات الطائفية أو المجموعات الإجرامية أو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وقد تكون هذه الجهات مسلحة أو غير مسلحة.

تحتاج الجمعية الوطنية إلى تواصل أكثر مع السلطات ومع الأطراف المعنية الأخرى ذات النفوذ في زمن السلم كي تقوم بالتوعية وترتقي بمستوى وصولها إلى المحتاجين عند حدوث أزمات في المستقبل.

تجربتنا المختارة: جمعية الصليب الأحمر في كوت ديفوار

يصعب للغاية مواكبة سياق سريع التغير وتحديد الجهات التي يتعين الاتصال بها وإقامة هذا الاتصال في ظل التغير المستمر في قيادات هذه الجماعات من أجل مناصرة الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة والتفاوض بشأن الوصول الآمن لتلبية تلك الاحتياجات. وقد تزداد صعوبة المهمة أكثر بسبب قوانين مكافحة الإرهاب التي قد تجرّم تلك الأطراف جميعًا، بما فيها المنظمات الإنسانية التي تُجري اتصالات مع جماعات المعارضة. وارتأت الجمعيات الوطنية في ظل هذه الظروف أنه من المفيد العمل بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدولية في هذا المجال.

البعد الإنساني

يحتشد الناس معًا بشكل عام فورًا عقب وقوع كارثة طبيعية كبرى. وعادةً ما يكون الجيران وأفراد المجتمع المحلي أول من يتولى البحث عن المفقودين والإغاثة وتقديم المساعدة لبعضهم البعض. ولكن قلما يحدث ذلك في السياقات التي يسود فيها العنف المسلح. ويرتكب أعمال العنف بشر ضد غيرهم من البشر عن عمد واستهداف، رغم أن أضرارًا «عرضية» غير مقصودة يمكن أن تحدث أيضًا.

وقد تعرّض نزاعات مسلحة أو اضطرابات أو توترات داخلية الحكومة ضد مواطنيها، والجيران ضد جيرانهم أو تولى حتى أفراد الأسرة الواحدة على بعضهم بعضاً. وغالباً ما يُستخدم التعذيب والاعتصاب وغيرهما من أشكال القسوة والترهيب لزرع الخوف أو للسيطرة بجعل الناس يشعرون بالعجز.

وقد يمزق هذا العنف وتداعياته أوصال الأسر والمجتمعات المحلية التي قد تجد نفسها إما صدفةً أو بمحض اختيارها على «طرفي نقيض». وعندما ينفصل المرء عن أسرته وعن مجتمعه المحلي فهذا يسبب انهياراً في أنظمة التكيف الطبيعية ويحدث خللاً في بنى الدعم الرسمية وغير الرسمية ويجعل الأشخاص معزولين وأكثر ضعفاً.

وقد تؤثر كارثة طبيعية ما مباشرةً على الجمعية الوطنية وعلى موظفيها ومتطوعيها بقدر ما تؤثر العوامل الموجودة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الآمنة ولكن بطريقة مختلفة. فقد تتعرض وحدة الجمعية الوطنية في بعض الأوقات لتحديات بسبب الأحداث التي غالباً ما تتسبب في الانقسام، ويتعين عليها من ثمّ اتخاذ مبادرات خاصة للتخفيف من مخاطر الانقسام الناجمة عن الضغوط الخاصة بكل سياق. ودائماً ما يحدث الخطر بالأفراد – بمن فيهم العاملون أو المتطوعون في الجمعية الوطنية – الذين ترتبط انتماءاتهم العرقية أو طبقاتهم الاجتماعية أو ديانتهم أو انتماءهم السياسي بالأسباب المؤدية إلى العنف.

وقد يجد الموظفون والمتطوعون صعوبة بالغة في عدم التفاعل مع الوضع عاطفياً أو بطريقة أخرى. ومن الممكن أن يعترّيهم مثلاً شعور بالصدمة أو الخيانة أو الغضب أو الخوف، أو ربما يصبحون هم وأسرتهم وأصدقائهم هدفاً للعنف أو قد يتضررون منه جميعاً بطريقة مباشرة. وقد يعرضهم ذلك لخطر شديد أو يؤدي بهم إلى النزوح أو حتى اللجوء، مما يحول أيضاً دون مشاركتهم بأمان في جهود الجمعية الوطنية للاستجابة للاحتياجات. ويمكن أيضاً أن تتسبب عواطفهم في توتر شديد وتؤثر في حكمهم على الأمور وفي سلوكهم. ويمكن تخفيف وطأة تلك التداعيات من خلال تدابير معينة يتخذها الأفراد والجمعيات الوطنية.

❧ لا يقتضي العمل في مرمى النار والاستجابة لأحداث العنف الكبرى الاهتمام بالسلامة الجسدية للموظفين والمتطوعين فحسب، بل يتطلب أيضاً الاهتمام بسلامتهم النفسية. ويكون ذلك بفضل تمارين خاصة تُدرج في البرامج التدريبية العامة وأيضاً بفضل الاجتماعات الإعلامية المنتظمة والمتابعة بعد أي حادث. ❧

تجربتنا المختارة: ماغن دافيد أدوم

وتُبرز هذه العوامل مزايا الجمعية الوطنية والأفراد العاملين فيها حيث تُعتبر أصلاً في زمن السلم محايدة وغير متحيزة ومستقلة وتقدم خدمات إنسانية مناسبة وجيدة. ويمكن أيضاً جني فوائد كبيرة من الجمعية الوطنية وموظفيها ومتطوعيها لأنهم فعلياً جزء من المجتمع المحلي الذي يقدمون إليه الخدمة. وإذا كان الموظفون والمتطوعون إما يعيشون في المجتمعات المحلية أو ينتمون إليها فقد يعزز ذلك مستوى قبول الجمعية الوطنية لدى المتحكمين في زمام الأمور، وهذا سيُزيد بدوره من قدرتها على تلبية احتياجات الأشخاص والمجتمعات بأمان. ويمكن على العكس في ظروف معينة أن يُزيد الانتماء للمجتمع الوطني مستوى المخاطر عليهم شخصياً، ومن ثمّ يسلط الضوء على أهمية إدارة نشرهم في الميدان بعناية بغية التخفيف من المخاطر التي قد يواجهونها.

ويجب على جميع الأطراف المعنية الإلمام بمهمة الجمعيات الوطنية وأساليب عملها والأدوار التي يمكنها الاضطلاع بها والتزامها بالعمل في جميع الأوقات وفقاً للمبادئ الأساسية (انظر الجزء الثالث، القسم الثالث). وهذا لا يضمن الأمن والوصول إلى المحتاجين لأن عوامل أخرى خارجة عن سيطرة الجمعيات الوطنية قد تتدخل، إلا أن التجربة أثبتت أنها يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً في الحد من المخاطر.

ويبرز الجدول رقم 3 بعض خصائص المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الآمنة والتحديات التي يطرحها العمل فيها، بما فيها بعض الخصائص والتحديات التي نوقشت أعلاه، ويعطي ملخصاً لبعض الاستجابات النموذجية للجمعيات الوطنية في سياقات كهذه.

الجدول رقم 3: خصائص المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات وغير الأمانة والتحديات التي يطرحها العمل فيها

السياق

- ◀ ينجم عن وجود الجهات الفاعلة المسلحة - بشر يقاتلون بشرًا - حدوث أذى جسدي ونفسي مقصود وتقييد الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة ومستوى مرتفع من انعدام الأمن وما يرتبط بذلك من أثر عاطفي (الإنكار والشك والخوف والذعر).
- ◀ يمكن أن تكون الحكومة التي تقوم الجمعية الوطنية بدور مساعد لها في المجال الإنساني مشاركًا فعليًا وأن تطرح من ثمّ تحديًا أمام قدرة الجمعية الوطنية على الحفاظ على حيادها الحقيقي والمتصور وتقديم خدماتها دون تحيز وعلى نحو مستقل.
- ◀ يتغير السياق على الدوام وهو حافل بأحداث ومخاطر لا يمكن التنبؤ بها، وكل هذا يؤدي إلى زيادة الاحتياجات وتغيرها ومن ثمّ تغير متطلبات الاستجابة لها.
- ◀ قد يصبح الأشخاص المتسبون/ الجماعات المتسببة في هذه الاحتياجات أيضًا متحكمين في زمام الأمور يسيطرون على سياق العمليات الميدانية وعلى العديد من القيود المفروضة على الوصول إلى المحتاجين والمخاطر التي تواجهها الجمعيات الوطنية.
- ◀ يشكل الأطراف المعنية والمتحكمون في زمام الأمور، ومن بينهم الجهات الفاعلة المسلحة والمتظاهرون، مخاطر أمنية على الأشخاص المتضررين ومخاطر أمنية على موظفي المنظمات الإنسانية وممتلكاتها.

الاحتياجات

- ◀ تصبح غالبًا عوامل الانقسام داخل الأسر والمجتمعات المحلية وفي ما بينها أكثر بروزًا، مما يزكي الشكوك ويقوض إمكانية الوصول إلى شبكات الدعم الرسمية وغير الرسمية، ومن ثمّ يزيد من حدة الضعف.
- ◀ فضلًا عن الفئات المعتادة المندرجة تحت فئة الأشخاص "الأكثر" ضعفًا (المسنون وذوو الإعاقة والأطفال والنساء)، تشمل فئات الأشخاص المستضعفين في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الأمانة أفرادًا يمكن أن يُستهدفوا لما لهم من صلة بهذا السياق. ويمكن أن يشمل ذلك عوامل من قبيل الانتماء العرقي والانتماءات السياسية والوضع الاقتصادي والطبقة الاجتماعية والانتماءات العشائرية أو الدينية ويشمل غالبًا مجموعات مثل الشبان ممن هم في سن القتال.
- ◀ غالبًا ما تتسبب السياقات المحفوفة بالمخاطر وغير الأمانة في رحيل الأشخاص خارج حدود بلدهم الأصلي طلبًا للحماية.
- ◀ زادت الحاجة إلى الحماية لدى الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو الذين توقفوا عن المشاركة فيه.
- ◀ غالبًا ما يتحول الاغتصاب والتعذيب معًا إلى أسلحة تستخدم للضغط الجسدي والنفسي.
- ◀ كلما تصاعد مد العنف وطال أمده، تراجعت الخدمات العامة الاجتماعية والموارد اللازمة للحفاظ على الحياة والحاجة إلى وجود جهات فاعلة إنسانية أخرى، في الوقت الذي تزداد فيه الاحتياجات الإنسانية. وقد يسبب ذلك ضغطًا إضافيًا كبيرًا على الجمعيات الوطنية وشركائها داخل الحركة الدولية لتوسيع نطاق قدرتها على تقديم المساعدة والحماية إلى عدد أكبر من الأشخاص في سياق أمني تتزايد فيه التحديات وتحف به التحديات الأمنية.

الاستجابة

للاحتياجات⁵

- ◀ هناك حاجة ماسة لحماية الأشخاص والمجتمعات المحلية التي تُقدّم إليها المساعدة.
- ◀ قد تؤثر عوامل الانقسام على وحدة الجمعية الوطنية وأمن موظفيها ومتطوعيها.
- ◀ يجب تقديم المساعدة باستخدام نهج "عدم إلحاق الضرر"⁶ الذي يراعي السياق، والسعي إلى تحقيق الترابط بين المجتمعات المحلية بدلًا من تشتيتها عن غير قصد، مع الاستناد إلى آليات الحماية الذاتية والمساعدة القائمة بالفعل.
- ◀ يقترن تحليل السياق بتحليل "للنزاع" يتطور تدريجيًا، وهذا يعني تحديد جميع الجهات الفاعلة المنخرطة في الوضع وطموحاتها والأسباب الكامنة وراء توترها وخلافاتها، ومواقعها وأساليبها في القتال.

⁵ وردت الإجراءات المدرجة تحت هذا العنوان بالتفصيل في جدول إطار الوصول الآمن (انظر الجزء الثالث، القسم الثاني).

⁶ يركز نهج ماري أندرسون «عدم إلحاق الضرر» على افتراض مؤداه أن هيئات المعونة عندما تقدم المساعدة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الأمانة ينبغي لها أن تولي اهتمامًا خاصًا للحد من إمكانية مساهمة هذه المساعدة في إذكاء التوتر والعنف أو إقصاء هذه الإمكانية، وينبغي لها أن تسعى إلى الاعتماد على وسائل بناء جسور التواصل مع المجتمعات المحلية.

Mary B. Anderson, "Do no harm" How aid can support peace-or war, Lynne Rienner Publishers, Boulder, 1999

- ◀ يتعين الاتصال بجميع الأطراف المعنية بغية ترتيب الوصول إلى المحتاجين وتوفير المعلومات من أجل إدارة المخاطر الأمنية في الميدان واتخاذ القرارات. ونظراً لطابع هذه المهمة البالغ الحساسية والخطورة وضرورة تنسيق هذا العمل بشكل وثيق، ارتأت عدة جمعيات وطنية أنه من المفيد العمل بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدولية.
- ◀ تحتاج الجمعيات الوطنية لاتخاذ تدابير مختلفة لتحديد موضعها أو تدابير لضمان قبولها الفعلي بغية تعزيز الوصول الآمن إلى السكان المتضررين. وسيكون الوضع المثالي هو اتخاذ التدابير التي تستغرق وقتاً طويلاً قبل وقوع الحدث بفترة كافية.
- ◀ نظراً لصعوبة الحفاظ على العمل بحياد وعدم تحيز واستقلال فعلياً وفي نظرة الجميع، قد يصبح من الصعب إقامة علاقات أو شراكات أو أداء بعض الأدوار أو المشاركة في بعض آليات التنسيق.
- ◀ وربما يتعين الابتعاد عن الجهات الفاعلة الأخرى في الوقت الذي يجري فيه التنسيق.
- ◀ إذا كانت السلطات العامة التي تقوم الجمعية الوطنية بدور مساعد لها في المجال الإنساني طرفاً في "النزاع"، فيجب على الجمعية الوطنية أن تعزز قدرتها على تقديم المساعدة والحماية الإنسانية باستقلال وشفافية وأن تتحلى بالحياد وعدم التحيز في كل الأوقات. وقد يعني ذلك إعادة النظر في قربها من آليات التنسيق التي تتحكم فيها الحكومة وتغيير الدور الذي يمكن أن تقوم به عادةً.
- ◀ يجب اكتساب القبول والتفاوض بشأن الوصول إلى المحتاجين، لأن هذا يؤثر على طريقة تقديم الخدمات الإنسانية وربما على تحديد من يقدمها.
- ◀ قد يتأثر موظفو الجمعيات الوطنية تأثراً عميقاً بعواقب النزاع وهو أمر مفهوم ومُقدّر، وقد يدفعهم هذا التأثير إلى الانفعال العاطفي، ويجوز أن يكون له تداعيات على أمنهم وعلى وصولهم إلى المحتاجين ومن ثم يكونون بحاجة إلى دعم للتعامل مع التوتر. وقد يتأثرون هم أو تتأثر أسرهم من الناحية البدنية أيضاً، مما يعوق قدرتهم على الانخراط بهمة ونشاط في جهود الاستجابة للاحتياجات.
- ◀ قد يتأثر قبول المنظمة بتعدد هويات الموظفين والمتطوعين (المتصورة والمحددة ذاتياً) وانتماءاتهم (العرقية أو السياسية أو الاقتصادية أو الطبقية أو العشائرية أو الدينية)، مما قد يهدد بتقويض قبولهم وأمنهم أو يزيد من هذا التهديد. وينبغي لذلك التعامل مع هذه المسألة بعناية.
- ◀ رغم أهمية المبادئ الأساسية بالنسبة إلى كل الجمعيات الوطنية في جميع الأوقات، فلا غنى عنها باعتبارها دليلاً عملياً وتنفيذياً لمسارات التفكير والتواصل ولاتخاذ القرارات والإجراءات.
- ◀ يكمن الغرض من الاتصالات الخارجية في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيئات غير الآمنة في ضمان توفير المساعدة والحماية لمن تضرروا من الأحداث والحفاظ على سلامة موظفي ومتطوعي الجمعية الوطنية ووضع الجمعية الوطنية في مركز تقبلها فيه الأطراف المعنية الرئيسية. ويكون أي اتصال أثناء أي "نزاع" ما حساساً للغاية ويمكن أن يساء فهمه بسهولة ولهذا السبب قد يكون أحياناً معتدلاً أو حتى متواضعاً، بينما ينبغي في أحيان أخرى إرسال إشارات قوية.
- ◀ تُعتبر إدارة المخاطر الأمنية في الميدان مسألة مهمة للجمعيات الوطنية في كل الأوقات. ولكن من الضروري اتباع نهج مكثف ومتخصص في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيئات غير الآمنة لأن هذا قد يعني إنقاذ أرواح من تساعد الجمعيات الوطنية وقد يُعتبر مسألة حياة أو موت بالنسبة لموظفيها ومتطوعيها.
- ◀ يكمن التحدي الدائم أمام قيادات الجمعية الوطنية في تحقيق التوازن بين الواجب الإنساني للاستجابة للاحتياجات وواجب الرعاية من أجل تعزيز أمن الموظفين والمتطوعين. ويمكن تحقيق ذلك جزئياً من خلال تعزيز الممارسات الخاصة بإدارة المخاطر الأمنية في الميدان.

النقاط الأساسية

- ▶ تطرح السياقات التي تدور فيها أعمال عنف أو تهديد بالعنف تحديات خاصة للجمعيات الوطنية، ولاسيما أمن موظفيها ومتطوعيها والوصول إلى المحتاجين.
- ▶ يتميز كل سياق عن غيره بغض النظر عن خصائصه ومواصفاته، ولذلك يجب تحليل كل سياق باستفاضة والاستجابة للاحتياجات فيه على هذا الأساس.
- ▶ تختلف استجابة أي جمعية وطنية للاحتياجات في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة من عدة جوانب عن استجابتها في حالة الكوارث الطبيعية، فذلك يتطلب منها مواءمة تأهيلها المعتاد وممارساتها الميدانية بغية الارتقاء بمستوى الوصول الآمن إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة.
- ▶ يؤثر وجود المتحكمين في زمام الأمور، بمن فيهم الجهات الفاعلة المسلحة، والأسباب التي تدفعهم للقتال وأساليبهم القتالية تأثيراً كبيراً على السياق الميداني كله وعلى الأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر استضعافاً وعلى احتياجاتهم الإنسانية وعلى استجابة الجمعية الوطنية للاحتياجات.

ثانيًا- الجمعيات الوطنية: مهمتها وأدوارها

يتناول هذا القسم الأسانيد القانونية والتنظيمية التي تؤسس لمهمة الجمعيات الوطنية والأدوار التي تضطلع بها في النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية، والطريقة التي تتطور بها بمرور الوقت لكي تشمل مجموعة أوسع من الحالات التي يمكن أن تستدعي استجابة أي جمعية وطنية للاحتياجات.

من سولفرينو إلى اليوم

يتمثل الدور الذي حُدد أولاً للجمعيات الوطنية في مساعدة الخدمات الطبية التابعة للقوات المسلحة الوطنية أثناء النزاعات المسلحة الدولية، وهي فكرة طرحها لأول مرة هنري دونان عام 1863 وهي اليوم مكرسة في اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949.

يمكن تتبع أصول مهمة الجمعيات الوطنية المتمثلة في الاستجابة للاحتياجات في النزاعات المسلحة إلى تأسيس الحركة الدولية على يد هنري دونان والاقتراح الذي قدمه بعد التجارب التي مر بها خلال معركة «سولفرينو» عام 1859، والقائل بإنشاء جمعيات طوعية للإغاثة في كل بلد بغرض تقديم الرعاية للمصابين والمرضى في زمن الحرب.

وقد جاء في رؤية هنري دونان، كما وردت في كتابه «تذكّار سولفرينو»⁷، أن جمعيات الإغاثة الطوعية ستظل غير عاملة في زمن السلم لكنها ستنظم صفوفها وتتأهب لتقديم المساعدة خلال النزاعات المسلحة كلما دعت الضرورة إلى ذلك. ولن يكون عليها أن تضمن حسن نية سلطات البلدان التي تأسست فيها فحسب، بل عليها أيضًا أن تتمكن من العمل بفعالية أثناء النزاعات المسلحة ومن طلب الإذن والتسهيلات من تلك السلطات. وكانت هذه الخطوة بمثابة انطلاقة لدور الجمعيات الوطنية المساعد للخدمات الطبية الملحقة بالقوات المسلحة الوطنية خلال النزاعات المسلحة الدولية، وهذا ما صيغ لاحقًا في اتفاقية جنيف لعام 1906 ومن ثم اكتسب صفة رسمية.

وتغيرت مهمة الجمعيات الوطنية والأدوار التي تقوم بها تغيرًا كبيرًا مع مرور الوقت. ويشمل عملها اليوم مجموعة واسعة من المهام والمسؤوليات في جميع الحالات التي تتطلب استجابة للاحتياجات الإنسانية في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيئات غير الآمنة، بما في ذلك النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية، والكوارث الطبيعية والتكنولوجية.

الأسانيد والأسس القانونية والدستورية

توكل اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولان الإضافيان إليها لعام 1977 للجنة الدولية مهمة محددة تقضي بالعمل في حالات النزاع المسلح، إلا أن أكثر من 40 مادة من نفس تلك الاتفاقيات والبروتوكولين تشير إلى أدوار الجمعيات الوطنية في تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات المسلحة.

ويمكن أن نجد أول إشارة رسمية إلى الأدوار الإنسانية الموكلة للجمعيات الوطنية في الاضطرابات والتوترات الداخلية في القرار الرابع عشر الذي اعتمد في المؤتمر الدولي العاشر المنعقد عام 1921 والذي أكد حقها وواجبها المتمثلين في الإغاثة التي لا تقتصر على حالات الحرب الأهلية فحسب، بل تشمل أيضًا «الاضطرابات الاجتماعية والثورية»⁸.

⁷ هنري دونان، تذكّار «سولفرينو»، اللجنة الدولية، جنيف، 1986.

⁸ المؤتمر الدولي العاشر للصليب الأحمر والهلال الأحمر، 1921، القرار الرابع عشر المبادئ العامة، المواد 1 - 3.

علاوة على ذلك تتمتع الجمعيات الوطنية، وفقاً للنظام الأساسي للحركة الدولية، بمهمة ودور ميداني يتمثل في ما يلي:

«تنظم الجمعيات الوطنية، بالتنسيق مع السلطات العامة، عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وغيرها من الخدمات لمساعدة ضحايا النزاعات المسلحة كما تنص عليه اتفاقيات جنيف، وضحايا الكوارث الطبيعية وسائر حالات الطوارئ من المحتاجين إلى مساعدتها»⁹.

وقد أصبحت اليوم قائمة الأحكام القانونية والأطر التنظيمية¹⁰ المتعلقة بمهمة الجمعيات الوطنية والأدوار التي تقوم بها في النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية شاملة للغاية، وهي توسع نطاق مسؤوليات الجمعيات الوطنية ليتجاوز المسؤوليات التي كانت متوقعة منها منذ نحو قرن ونصف، في وقت كانت النزاعات الدولية هي السائدة وكانت الجمعيات الوطنية في طور الإنشاء وتحديد وضعها ومهامها.

وتبين هذه الأدوار الممتدة التزام الجمعيات الوطنية بخدمة مهمة الحركة الدولية والمساهمة فيها وهي «تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت، وحماية الحياة والصحة، وضمان احترام الإنسان خاصة في أوقات النزاع المسلح وحالات الطوارئ الأخرى»¹¹.

وبينما تتحمل الدولة وسلطاتها العامة في جميع الأوقات المسؤولية الرئيسية عن تقديم المساعدة للأشخاص المستضعفين والمجتمعات المحلية المستضعفة في أراضيها الوطنية،¹² إلا أن أنشطة الجمعيات الوطنية نابعة من مهمتها - المحددة في أحكام القانون الدولي الإنساني المذكورة سلفاً والواردة في الإطار القانوني والتنظيمي للحركة الدولية - والمتمثلة في تنظيم عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ «بالتنسيق مع السلطات العامة» لكل من «يحتاجون إلى مساعدتها».

وعلاوة على ذلك، تلزم هذه الصكوك المختلفة الجمعيات الوطنية بتعزيز قدرتها وكفاءتها على الاستجابة الفعلية في النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية واتخاذ التدابير اللازمة للتأهب وتوطيد الموضع في زمن السلم.¹³ ولهذا الغرض، تتحاور الجمعيات الوطنية مع السلطات العامة المعنية من أجل التحقق من إعداد تشريعات وسياسات واتفاقيات على الصعيد الوطني تقضي بتمكينها من تقديم المساعدة وتوفير الحماية بفعالية في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الآمنة. وتحقق الجمعيات الوطنية أيضاً من أن صكوكها التنظيمية تجسد على نحو ملائم مهمتها وأدوارها في تلك الحالات كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للحركة الدولية والقواعد والسياسات الأخرى التي اعتمدتها الاجتماعات الدستورية للحركة الدولية.¹⁴

وتنص أيضاً المادة 4 من النظام الأساسي للحركة الدولية التي تعدد شروط الاعتراف بجمعية من الجمعيات الدولية على «أن [يكون] لها تنظيم يسمح لها بأداء المهام المحددة في نظامها الأساسي الخاص، بما في ذلك الاستعداد في أوقات السلم للمهام الدستورية التي تقع على عاتقها في حالات النزاع المسلح».(الشرط رقم 6).

الهيئات الدولية للحركة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحيدة ومستقلة تؤدي مهمة إنسانية بحثة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى وتقديم المساعدة لهم.

وتسعى اللجنة الدولية جاهدة أيضاً إلى تجنب المعاناة عن طريق نشر وتعزيز القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية.

وقد تأسست اللجنة الدولية عام 1863

وانبثقت عنها اتفاقيات جنيف والحركة

الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وهي توجه وتنسق الأنشطة الدولية التي

تنفذها الحركة الدولية في حالات النزاعات

المسلحة وحالات العنف الأخرى.

ويعد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب

الأحمر والهلال الأحمر أوسع شبكة إنسانية

قائمة على المتطوعين في العالم ويشمل

بمساعداته 150 مليون شخص سنوياً من

خلال جمعياته الوطنية البالغ عددها 189

جمعية. ويعمل الاتحاد الدولي بكل مكوناته

قبل وقوع الكوارث وحالات الطوارئ

الصحية وخلالها وبعدها من أجل تلبية

احتياجات الأشخاص المستضعفين وتحسين

حياتهم. ويضطلع الاتحاد الدولي بهذه

المهمة دون تحيز على أساس الجنسية

والعرق والجنس والمعتقدات الدينية والطبقة

الاجتماعية والآراء السياسية.

⁹ النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المادة 3 الفقرة (2). من المفهوم أن مصطلح «الطوارئ» على النحو المستخدم في هذا السياق يشمل الاضطرابات والتوترات الداخلية.

¹⁰ يقصد بعبارة «الأحكام القانونية»، كما وردت في الوثيقة الحالية القانون الدولي والتشريعات الداخلية، أما «الإطار التنظيمي» فيقصد به قرارات الاجتماعات الدستورية للحركة التي قد تشمل قرارات أو قواعد أو سياسات أو توجيهات.

¹¹ النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الديباجة.

¹² تأكدت المسؤولية الرئيسية للدول وسلطاتها العامة عن تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص المستضعفين على أراضي كل منها وكذا الدور المساعد للجمعيات الوطنية في المجال الإنساني في الفقرة 1 من منطوق القرار رقم 2 الذي اعتمدته المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر عام 2007.

¹³ وردت في إطار الوصول الأمن توجيهات بشأن هذه الأنشطة. وتوفّر الأدوات والمواد العديدة الأخرى التي وضعها الاتحاد الدولي، مثل القائمة المرجعية لصفات الجمعيات الوطنية حسنة التأهب والقادرة على مواجهة الكوارث، توجيهات من أجل التأهب للاستجابة.

¹⁴ انظر على وجه الخصوص القرارات 4 و5 داخل القرار رقم 7 لمجلس المندوبين عام 2011، حيث يشجع القرار رقم 4 الجمعيات الوطنية على تحديد أدق لمهامها وأدوارها ومسؤولياتها في النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى ضمن صكوكها الأساسية القانونية والدستورية حسب الاقتضاء، ويدعو القرار رقم 5 اللجنة الدولية والاتحاد الدولي إلى العمل بشكل وثيق مع الجمعيات الوطنية وإلى إبداء المشورة إليها في هذا الصدد.

وينص الإطار القانوني والدستوري المعتمد في الحركة الدولية بوضوح على الالتزام المشترك لمكونات الحركة الدولية بدعم تطوير كفاءات الجمعيات الوطنية في مجال الاستجابة للاحتياجات في النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية.¹⁵

تحت المجهر: عندما تظهر الحاجة إلى المساعدة والحماية

المساعدة

قد تكون أنشطة المساعدة التي تقدمها الجمعية الوطنية واسعة النطاق شأنها شأن الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة. وستظل تلبية تلك الاحتياجات من ثم مرهونة بقدرات كل جمعية على حدة، ودورها الذي تتفاوض بشأنه داخل بلدها وقدرات الآخرين وأدوارهم. وقد تشمل الأنشطة تقديم الأغذية وتوفير المأوى في حالات الطوارئ والمياه والصرف الصحي والإسعافات الأولية والخدمات الطبية والملابس والخدمات الشخصية التي تلبي احتياجات خاصة بالمستفيدين أو بالحالة، وقد تشمل أيضًا إدارة الرفات البشرية وتبادل الرسائل العائلية (المرتبطة أيضًا بأنشطة الحماية).

ويعتبر تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص والمجتمعات المحلية في الأساس واجبًا يقع على عاتق الدولة أو السلطات المعنية الأخرى، مثل طرفٍ ما في نزاع معين يسيطر فيه على إقليم أو يحتله. وتتحمل هذه السلطات المسؤولية الرسمية والقانونية عن سلامة الناس الموجودين على أراضيها أو الواقعين تحت سيطرتها، وهي مسؤولة بصفة أعم عن أمن الأشخاص المدنيين في النزاع المسلح. ويكمن الدور الرئيسي للمنظمات الإنسانية، بما فيها الجمعيات الوطنية، في تشجيع هذه السلطات وإقناعها بتحمل مسؤولياتها تجاه السكان المتضررين والتحرك لمساعدة أولئك السكان وحمايتهم عندما تعجز السلطات وغيرها من الجهات عن القيام بذلك أو عندما لا ترغب في ذلك.

الحماية

في حين أن الأنشطة الواسعة التي يمكن الاضطلاع بها تحت مسمى «المساعدة» وكيفية الاضطلاع بها تكون واضحة للجمعيات الوطنية في أغلب الأحيان ومجالاً معروفاً من مجالات التزامها، قد تقل درجة وضوح هذا الدور بالنسبة لحماية الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة. ويقدم كتيب اللجنة الدولية الذي يحمل عنوان «المعايير المهنية الخاصة بأنشطة الحماية» مادة توجيهية مفيدة ويُعرّف الحماية على أنها تشمل ما يلي:

”جميع الأنشطة الرامية إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقاً لنص مجموعة القوانين ذات الصلة وروحها، أي قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين. ويتعين على منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية الالتزام بعدم التحيز عند القيام بهذه الأنشطة (فينبغي ألا تقوم على أساس العرق أو الأصل القومي أو العرقي أو اللغة أو النوع).“¹⁶

ويبرز مشروع الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث «سفير»، وهو عبارة عن مبادرة تطوعية تجمع بين عدد من الوكالات المختلفة حول هدف مشترك هو تحسين نوعية المساعدة الإنسانية والمساءلة، أربعة «مبادئ أساسية للحماية» ينبغي أن يسترشد بها كل عمل إنساني.¹⁷

ويعتبر الاضطلاع بأنشطة الحماية لصالح الأشخاص والمجتمعات المحلية مهمة دقيقة تتطلب خبرة واسعة. ويجب من ثم على الجمعيات الوطنية أن تنظر في توفير التدريب الملازم لموظفيها وأن تدعم هذا العمل بآليات تنظيمية مناسبة. ويسلط الضوء القسم الخاص بالمشورة العملية تحت عنوان «القاعدة القانونية والسياسات» على شبكة الإنترنت (www)، على معلومات إضافية عن دور الجمعيات الوطنية في مجال الحماية وكيف يمكنها القيام بهذا الدور جنباً إلى جنب مع أنشطتها الخاصة بالمساعدة. ويمكن للجنة الدولية أن تقدم المشورة إلى الجمعيات الوطنية الراغبة في استكشاف سبل لزيادة فعاليتها في هذا المجال. ونظراً للطبيعة الحساسة لهذا المجال، توصي الحركة الدولية بشدة بتنسيق نهجها في هذا الصدد.

¹⁵ طبقاً للمادة 5 الفقرة 4 (أ) من النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، يمثل دور اللجنة الدولية في «التعاون [مع الجمعيات الوطنية] في الشؤون ذات الاهتمام المشترك، مثل الإعداد للعمل في أوقات النزاعات المسلحة». ويكفل هذا الدور المسؤوليات الأساسية للجمعيات الوطنية (بموجب المادة 4 (3) (2)) والاتحاد الدولي في المساهمة في تطوير الجمعيات الوطنية.

¹⁶ اللجنة الدولية، المعايير المهنية الخاصة بأنشطة الحماية التي تضطلع بها الوكالات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى، الطبعة الثانية، 2013،

<http://www.icrc.org/ara/resources/documents/publication/p0999.htm>

¹⁷ مشروع «سفير» الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية، طبعة 2011، الصفحات 29 - 47، www.sphereproject.org

الجمعيات الوطنية ودورها المساعد للسلطات العامة في المجال الإنساني

تعتبر إحدى المسائل الأكثر صعوبة والأكثر إثارة للتحديات بالنسبة للجمعية الوطنية هي تحديد كيفية التمكن من أداء «دور المساعد للسلطات العامة في المجال الإنساني» أثناء القيام بمهمتها الإنسانية المتمثلة في تقديم المساعدة باستقلال وحياد وعدم تحيز وحماية جميع المحتاجين للمساعدة.

ويتضاعف مدى هذا التحدي عندما تتخرب الدولة في نزاع مسلح غير دولي أو في عملية لإنفاذ القانون أثناء اضطرابات أو توترات داخلية. وقد يبدو لأول وهلة أن الدور الذي تقوم به الجمعية الوطنية باعتبارها جهة مساعدة للسلطات العامة في مثل هذه الحالات غير متوافق أو غير متنسق مع الشرط المطلق القاضي بأن أي جمعية وطنية ينبغي أن تكون في جميع الأوقات قادرة على العمل وأن يُنظر إليها على أنها تعمل وفقاً للمبادئ الأساسية، ولاسيما مبادئ الاستقلال وعدم التحيز والحياد.

وسعيًا إلى المساعدة على مواجهة هذا التحدي، ينبغي توضيح المجالات المحددة التي تعمل فيها الجمعيات الوطنية بصفتها مساعدة لسلطاتها العامة في المجال الإنساني مع الدولة، وإيجاد التوازن الصحيح بين دور المساعد وواجب الجمعية في الحفاظ على استقلاليتها في العمل واتخاذ القرارات في جميع الظروف وخاصة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيئات غير الآمنة¹⁸. وإن لم يحدث ذلك فقد تتعرض الجمعية الوطنية وموظفوها ومتطوعوها خلال النزاعات المسلحة غير الدولية أو الاضطرابات أو التوترات الداخلية – إذا كانت الدولة منخرطة فيها- لخطر ربطها وربط موظفيها ومتطوعيها بالدولة، ومن ثمّ المساس بصورة الجمعية الوطنية باعتبارها محايدة وغير متحيزة ومستقلة، وتعريض قبولها وأمنها ووصولها إلى من يحتاجون إلى المساعدة للخطر.

وتكتسب السلطات العامة قيمة كبيرة عندما تسمح لمنظمة محايدة ومستقلة وغير متحيزة مثل الجمعية الوطنية بالعمل وتنفيذ الأنشطة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيئات غير الآمنة على الأراضي الوطنية. وهذا هو الحال لاسيما في النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية التي ربما لم تعد فيها الدولة قادرة على الوصول إلى بعض الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة من أعمال العنف لكي تضطلع بمسؤوليتها الأساسية المتمثلة في مساعدة سكانها وحمايتهم.

وخير مثال على ذلك لبنان حيث اعترفت الحكومة قبل سنوات مضت بأن خدمات الطوارئ الطبية للصليب الأحمر اللبناني هي الخدمات العامة الوحيدة التي يمكنها أن تعبر بحرية الخطوط الفاصلة بين الطوائف لتقديم خدمات للجميع عبر أنحاء البلاد. ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة لقدرة الصليب الأحمر اللبناني الميدانية وللقبول الذي يحظى به لدى الطوائف الثماني عشرة (انظر المربع التالي بعنوان «تحت المجهر»).

تحت المجهر: الوصول إلى جميع الأماكن في لبنان

تحدّث ممثلون عن القوات المسلحة اللبنانية والدفاع المدني ووزارة الصحة مؤكدين على أهمية وجود جهة فاعلة إنسانية مستقلة ومحايدة يمكنها تقديم خدمات للأشخاص المقيمين في جميع الأماكن والمجتمعات المحلية. ونظرًا لمستوى التنسيق العالي والحاجة إلى اكتساب الثقة، من المهم للصليب الأحمر اللبناني الحفاظ على استقلاليتها في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالعمليات الميدانية والوقوف كمؤسسة على مسافة واحدة من جميع الأطراف المعنية، سواء على مستوى الواقع أو التصور. وتشمل أمثلة هذا الأسلوب في الواقع العملي: رفض طلب الحكومة بفتح مركز في مكان معين؛ وصون مفهوم الحياد برفض البقاء تحت تصرف الدفاع المدني أثناء المظاهرات، وتفضيل البقاء على أهبة الاستعداد للاستجابة لحالات طوارئ معينة عبر الخط الوطني الساخن؛ ونقل المرضى إلى أماكن علاج كان يُعتقد أنهم سيشعرون بالأمان فيها بدلاً من اتباع نصيحة السلطات بنقلهم إلى مكان بديل.

لبنان: دراسة حالة، التطبيق العملي لإطار الوصول الآمن

¹⁸ انظر بصفة خاصة الفقرة 2 من منطوق القرار رقم 2 للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام 2007 والذي يعرف طبيعة الدور المساعد الذي تسديه الجمعيات الوطنية للسلطات العامة.

تنص مدونة السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال أعمال الإغاثة في حالات الكوارث على ما يلي:

«إذا أرادت الوكالات الإنسانية غير الحكومية أن تعمل بموجب مبادئها الأساسية، فلا بد أن يؤمن لها الوصول بسرعة ودون تحيز إلى ضحايا الكوارث وتزويدهم بالمساعدات الإنسانية. وعلى الحكومة المضيفة واجب تفادي عرقلة وصول هذه المساعدات وقبول أعمال هذه الوكالات غير المتحيزة وغير السياسية وذلك في إطار ممارستها لمسؤولياتها كدولة ذات سيادة»¹⁹.

أسئلة توجيهية

نظراً للسياق الخاص، هل ستتأثر سمعة الجمعيات الوطنية سلباً من حيث كونها جهات محايدة وغير متحيزة ومستقلة عن الدولة، مما يُقيد وصولها إلى المحتاجين للمساعدة ويعرّض أمن موظفيها ومتطوعيها للخطر في الحالات التالية:

- ◀ إذا شاركت في آلية تنسيق حكومية معينة أو قامت بدور ريادي لتنسيق آليات أخرى قد لا يكون أسلوبها موافقاً للمبادئ الأساسية (كما قد يجري عادةً في حالة كارثة طبيعية)؟
- ◀ إذا وافقت على طلب خاص من الحكومة للقيام بمهمة معينة أو لتقديم المساعدة إلى فئة معينة إذا كان هذا الدور لا يتوافق مع الأهداف العامة للجمعية الوطنية كما هو محدد في صكوكها الدستورية أو القانونية الأساسية أو لا يتوافق مع المبادئ الأساسية أو إذا كان ذلك يتجاوز قدرتها؟
- ◀ إذا كانت الحكومة هي مصدر تمويلها الوحيد أو الرئيسي؟
- ◀ إذا كانت هيئة الحكم فيها أو هيكلها الإداري على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي تتضمن ممثلين عن السلطات العامة، أو إذا كان عدد من المقاعد مخصصاً لهذه الهيئات كي تمثل الوزارات الحكومية، وإذا كان من المحتمل أن يشكل العدد الإجمالي لهؤلاء المسؤولين العاملين أغلبية أو أقلية مهيمنة داخل الجمعية الوطنية؟
- ◀ إذا كان عضو من أجهزة الحكم العليا والأجهزة الإدارية فيها على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي يشغل منصباً رفيعاً من مناصب الخدمات العامة أو في حزب سياسي أو هيئة دينية، أو إذا حصل على هذا المنصب أو انتُخب ليتولى هذا المنصب، الأمر الذي يُحتمل أن من شأنه أن يؤدي إلى تعارض في المصالح؟

19 مدونة السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال أعمال الإغاثة في حالات الكوارث، من إعداد الاتحاد الدولي واللجنة الدولية عام 1994، الملحق I، توصيات من أجل حكومات البلدان المتضررة من الكوارث».

تحت المجهر: الدور المساعد للجمعيات الوطنية بإيجاز

تضطلع الجمعيات الوطنية أولاً وقبل أي شيء بأنشطتها الإنسانية بمبادرة شخصية منها واستناداً إلى القانون الدولي الإنساني والإطار الدستوري والتنظيمي للحركة والتشريعات الوطنية والأنظمة الأساسية الخاصة بكل منها.

وتؤدي الجمعيات الوطنية أيضاً بعض الأدوار والأنشطة إما لإكمال العمل الإنساني الذي تقوم به السلطات العامة وإما القيام بهذا العمل بدلاً عن السلطات. وعندئذ يكون للجمعية الوطنية دور مساعد للسلطات العامة في المجال الإنساني.²⁰

وحتى عندما تعمل جمعية وطنية ما بصفتها هذه، يجب عليها أن تستمر في التمسك بالمبادئ الأساسية، بما في ذلك مبادئ الاستقلال والحياد وعدم التحيز، ويجب عليها في كل الأوقات أن تحافظ على استقلاليتها وأن تميز نفسها دائماً وبوضوح عن الأجهزة العسكرية والهيئات الحكومية الأخرى.²¹

وعلى الجمعيات الوطنية واجب إيلاء طلبات الدولة العناية الواجبة في تقديم الدعم لها أو القيام بعمل إنساني بدلاً منها، والاستجابة للاحتياجات على أكمل وجه ممكن. ولكن يحق لها الاعتذار عن طلب الدولة إذا كان هذا الطلب سيقوّض قدرة الجمعية الوطنية على التمسك في جميع الأوقات بالمبادئ الأساسية والحفاظ على استقلالها وحيادها وعدم تحيزها أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القانونية والتنظيمية تجاه المكونات الأخرى للحركة.

وإن عُرّف الدور المساعد للجمعية الوطنية «في المجال الإنساني» تعريفاً فضفاضاً، فقد يعرضها لخطر إمكانية اللجوء إليها لأداء أدوار تتجاوز غرضها الإنساني وأدوارها الإنسانية.

لا يجوز أن تخضع أي جمعية وطنية بوصفها منظمة إنسانية لسلطاتها العامة أبداً مهما كانت الظروف: فالدور المساعد الذي تضطلع به لا يحولها من جمعية وطنية إلى جهاز من أجهزة الدولة.

النقاط الرئيسية

◀ تنص مجموعة المعايير القائمة بوضوح على أن الجمعيات الوطنية يحق لها، بل ومن واجبها أيضاً، أن تشارك في الأنشطة الإنسانية وتقوم بها في حالات النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية وفي الاضطرابات والتوترات الداخلية.

◀ توسّع نطاق مهمة الجمعية الوطنية وأدوارها على مر الزمن ليشمل جميع الحالات التي تتطلب استجابة إنسانية للاحتياجات التي لم تُلَبّ.

◀ وتكتسب السلطات العامة قيمة كبيرة عندما تسمح لمنظمة محايدة ومستقلة وغير متحيزة مثل الجمعية الوطنية بالعمل وتنفيذ الأنشطة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيقات غير الآمنة على الأراضي الوطنية. وهذا هو الحال لاسيما في النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية التي ربما لم تعد فيها الدولة قادرة على الوصول إلى بعض الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة من أعمال العنف وانعدام الأمن.

◀ ينبغي توضيح المجالات المحددة التي تعمل فيها الجمعيات الوطنية بصفتها مساعدة لسلطاتها العامة في المجال الإنساني مع الدولة، وإيجاد التوازن الصحيح بين دور المساعد وواجب الجمعية في الحفاظ على استقلاليتها في جميع الأوقات.

20 هذا الدور منصوص عليه في المادة 3 (1) من النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تنص على ما يلي: «وتدعم الجمعيات الوطنية السلطات العامة في تنفيذ مهامها الإنسانية، تبعاً لاحتياجات السكان في بلدانها». وقد ورد هذا الدور المساعد الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية في المجال الإنساني بالتفصيل في القرارات المتعاقبة التي اعتمدها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

21 تنبغي الإشارة في هذا السياق إلى الوضع الخاص الذي تعمل فيه جمعية وطنية ما بوصفها جهة مساعدة للخدمات الطبية الملحقة بالقوات المسلحة طبقاً للمادة 26 من اتفاقية جنيف الأولى. وبينما يمكن اعتبار هذه الحالة مثلاً واضحاً لتلبية الجمعية الوطنية، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الأفراد العاملين في الجمعية الوطنية الذين يوضعون رهن إشارة الخدمات الطبية الملحقة بالقوات المسلحة هم فقط الذين يخضعون للقوانين واللوائح العسكرية وليست الجمعية الوطنية نفسها.

الجزء الثالث

الخصوصيات



أولاً - الدورة التي يقوم عليها إطار الوصول الآمن

يوضح هذا القسم مدى أهمية النظرة السائدة عن الجمعية الوطنية وقبولها وإدارتها الملائمة للمخاطر الأمنية في الميدان بالنسبة للوصول الآمن إلى المحتاجين. ويبرز أيضًا كيف تساهم بعض الإجراءات المتخذة في زمن السلم وتقديم خدمات إنسانية مهمة ذات جودة عالية في جميع الأوقات وفقًا للمبادئ الأساسية في وصول أوسع نطاقًا وأكثر أمانًا إلى المحتاجين في وقت الأزمات.

تتضح أهمية التعامل مع النظرة السائدة لدى الأطراف المعنية عن الجمعية الوطنية وقبولها بوجه خاص عند اندلاع الأعمال القتالية عندما يزيد تصعيد التوترات من مستوى انعدام الأمن ويمكن أن يخلق عقبات تعوق الوصول إلى المحتاجين.

ويمكن اعتبار تحقيق الوصول الآمن دورة مستمرة. وعندما يمكن الوصول بالفعل إلى المحتاجين أو يُسمح به، فإن تقديم خدمات إنسانية فعالة ومهمة استنادًا إلى احتياجات المجتمعات المحلية ووفقًا للمبادئ الأساسية وسياسات الحركة الأخرى ذات الصلة يؤثر في التصور السائد عن الجمعية الوطنية ويساعد على إقامة علاقات وطيدة مع أفراد المجتمعات المحلية. وسيزيد ذلك بدوره من قبول الجمعية الوطنية لدى المجتمعات المحلية والمتحكمين في زمام الأمور وغيرهم من الأطراف المعنية ويزيد في نهاية المطاف من أمنها ووصولها إلى المحتاجين، خصوصًا في السياقات التي تفتقر بشدة إلى الأمن والتي قد يخضع فيها الوصول إلى المحتاجين للقيود (انظر الشكل رقم 3).

ويعتبر التعامل مع النظرة السائدة والقبول مهمة دائمة ومستمرة بالنسبة لأي جمعية وطنية، وقد وُضعت الإجراءات والتدابير المحددة في إطار الوصول الآمن لدعم الجمعيات الوطنية في ذلك المسعى. ويستحسن تنفيذ الكثير من تلك الإجراءات والتدابير قبل الاستجابة للاحتياجات؛ ولكن حتى في خضم عملية ما قد تظهر بعض حالات سوء الفهم التي قد تُضعف من القدرة على الوصول إلى المحتاجين وتعرض الموظفين والمتطوعين للخطر. ويمكن في هذا الصدد اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الموصى بها لمعالجة المسائل القصيرة الأمد والفورية، وتصبح من ثمّ وجبة للغاية. وإذا وجدت الجمعية الوطنية حلاً لسوء الفهم فقد تتمكن من مواصلة عملها، وإلا فقد تحتاج إلى إعادة النظر في قرارات تنفيذية خاصة بالعمليات الميدانية لأجل المصلحة الفضلى للموظفين والمتطوعين والأشخاص المتضررين أو المجتمعات المحلية المتضررة.

ويكون اندلاع الأعمال القتالية غالبًا لحظة تدرك فيها الجمعيات الوطنية بوضوح مستوى القبول والأمن اللذين تحظى بهما لأن ارتفاع حدة التوترات قد يعني أن مستوى التحديات الذي كان في السابق ضعيفًا نسبيًا تحول إلى صعوبات أو عراقيل أكبر بكثير. ومن الضروري ألا تغفل الجمعيات الوطنية هذه المسائل عندما تبرز، لأن اتخاذ إجراء سريع وناجع قد يصبح علامة فارقة بين السماح بالوصول إلى المحتاجين أو إعاقة هذا الوصول إما على الفور أو مستقبلاً.

تتضح أهمية التعامل مع النظرة السائدة لدى الأطراف المعنية عن الجمعية الوطنية وقبولها بوجه خاص عند اندلاع الأعمال القتالية عندما يزيد تصعيد التوترات من مستوى انعدام الأمن ويمكن أن يخلق عقبات تعوق الوصول إلى المحتاجين.

الشكل رقم 3: دورة الوصول الآمن



الوصول إلى المحتاجين

يعتبر الوصول إلى المحتاجين نقطة الانطلاق والنتيجة النهائية للإجراءات والتدابير المقترحة في إطار الوصول الآمن. وعندما يكون موظفو ومتطوعو جمعية من الجمعيات الوطنية يعملون بالفعل - أو يعيشون أحياناً - داخل المجتمعات المحلية في الأوقات التي يسودها السلم نسبياً، فيسيكونون قد أقاموا علاقات من الثقة والقبول واكتسبوا نظرة إيجابية بشأن مهامهم وأدوارهم الإنسانية، وخصوصاً إذا قدموا خدمات مفيدة وفعالة بالتوافق مع المبادئ الأساسية والسياسات الأخرى للحركة الدولية. غير أن الخصائص المميزة للمناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الأمانة تجعل من اللازم اتخاذ إجراءات وتدابير إضافية لتعزيز النظرة والقبول والأمن إذا كانت الجمعية الوطنية ترغب في الارتقاء بمستوى وصولها إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة في تلك المناطق والسياسات.

سؤالان توجيهيان

- ◀ هل الجمعية الوطنية معروفة بالفعل على نطاق واسع بأنها تقدم أنشطة إنسانية مهمة تتسم بالحياد وعدم التحيز والاستقلال؟
- ◀ هل الجمعية الوطنية حاضرة في جميع أنحاء البلاد وقادرة على الوصول إلى الأشخاص والمجتمعات المحلية بواسطة موظفيها ومتطوعيها؟

النظرة

تؤثر نظرة الأطراف المعنية لوجود منظمة ما ولموظفيها، وخصوصاً الأطراف المتحكمة أو المؤثرة في أمن الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة والوصول إليهم (المتحكمون في زمام الأمور)، بطريقة مباشرة في قبول هذه المنظمة لدى تلك الأطراف المعنية نفسها، ومن ثمّ تؤثر في قدرتها على تقديم المساعدة الإنسانية بأمان.

وقد تكون النظرة دقيقة - أي تستند إلى وقائع حقيقية - أو غير دقيقة - أي تستند إلى افتراضات أو شائعات أو معلومات مضللة. وأيما كان الحال، فعندما تبدو النظرات أو التصورات السلبية وكأنها تحول دون الوصول إلى المحتاجين للمساعدة، أو أنها تؤثر على أمن الموظفين والمتطوعين، يجب اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لمعالجة

عندما تبدو النظرات أو التصورات السلبية وكأنها تحول دون الوصول إلى المحتاجين للمساعدة، أو أنها تؤثر على أمن الموظفين والمتطوعين، يجب اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لتصحيح الوضع.

المشكلة. ويجب أن تعرف الجمعية الوطنية نظرة الأطراف المعنية الرئيسية لها وللعاملين فيها وألا تكتفي بالافتراضات (انظر المربع بعنوان «تحت المجهر» أدناه).

وينبغي الأخذ في الاعتبار أن الهوية المرئية المشتركة للحركة الدولية والعوامل الأخرى المتصلة بسمعتها قد تعني أن الأنشطة والبيانات الخاصة بمكون من المكونات ستؤثر - سلباً أو إيجاباً - في نظرة الأطراف المعنية للآخرين، بمن فيهم الجمعية الوطنية.

سؤالان توجيهيان

- ▶ هل تملك الجمعية الوطنية بالفعل آليات كي تقيس باستمرار نظرة الأطراف المعنية ومنها المتحكمين في زمام الأمور، إليها وإلى موظفيها ومتطوعيها في ما يتعلق بالحياد وعدم التحيز والاستقلال وكيفية تقييم تلك الأطراف لخدماتها؟
- ▶ هل تملك الجمعية الوطنية بالفعل نهجاً منظماً وأدوات وإجراءات لتوضيح الأمور المتعلقة بالنظرة إليها ومعالجة الافتراضات والمفاهيم الخاطئة، أو لتعديل برامجها أو سلوك موظفيها ومتطوعيها كما هو مطلوب وفي الوقت المناسب؟
- ▶ عندما تبدو النظرات أو التصورات السلبية وكأنها تحول دون الوصول إلى المحتاجين للمساعدة، أو أنها تؤثر على أمن الموظفين والمتطوعين، يجب اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لتصحيح الوضع.

تحت المجهر: تعزيز النظرة الإيجابية في نيبال

استحدثت جمعية الصليب الأحمر النيبالي آلية أطلق عليها «موائد مستديرة حول النظرة». وكلما واجهت الجمعية الوطنية صعوبات داخل مجتمع من المجتمعات المحلية، أو تعرض وصولها إلى المحتاجين أو أمنها للخطر، توجه الدعوة - بالتنسيق غالباً مع اللجنة الدولية - للأطراف المعنية الرئيسية وممثلي المجتمعات المحلية لعقد مائدة مستديرة للنقاش حيث تُطرح المشكلات والمخاوف ويجري الرد عليها. وتكون هذه الفعاليات فرصة سانحة للجمعية الوطنية كي تذكي وعي المشاركين بمهمتها وأنشطتها وأسلوب عملها، خصوصاً في ما يتعلق بضرورة عملها وفقاً للمبادئ الأساسية.

وتكمن المشكلة أحياناً في مجرد سوء فهم يمكن توضيحه فوراً، بينما يتعين على الجمعية الوطنية في بعض الأحيان اتخاذ إجراء لمعالجة المخاوف. وإذا كان الحال كذلك، تعود الجمعية الوطنية إلى الأطراف المعنية أو أفراد المجتمع المحلي لإخطارهم بما اتخذته من إجراءات ولمواصلة الحوار الرامي إلى بناء الثقة. وتبذل كل الجهود لإبقاء قنوات التواصل مفتوحة.

القبول

من الأهمية بمكان بالنسبة لأي منظمة إنسانية تعمل في سياق ميداني تحفه القيود أو تتحكم فيه وفي زمام أموره جهات فاعلة مسلحة أو أطراف أخرى أن تحظى بقبول تلك الأطراف المعنية والمجتمعات المحلية التي ترمي إلى خدمتها. ولذلك من المفيد لأي جمعية وطنية :

- ▶ أن تكون لها بالفعل علاقات واسعة قائمة على الثقة والشفافية والاحترام المتبادل مع المجتمعات المحلية ومع جميع الأطراف المعنية الأخرى، وأن يكون معروف عنها أنها جديرة بالثقة في تقديم خدمات مهمة، وأن تكون مسؤولة أمام الأشخاص والمجتمعات المحلية التي تقدم إليها الخدمات في البلاد بأسرها؛
- ▶ أن تقدم خدماتها على نحو يراعي السياق ويستند إلى مواطن القوة والأولويات الموجودة في المجتمعات المحلية؛
- ▶ أن يُنظر إليها بالفعل على أنها محايدة وغير متحيزة ومستقلة وملتزمة في جميع الأوقات بالمبادئ الأساسية وسياسات الحركة الأخرى سواء عملت بمفردها أو في شراكة مع الآخرين؛

- ◀ أن تشارك في أنشطة النشر أو الأنشطة الإعلامية بين أوساط الأطراف المعنية الرئيسية وداخل المجتمعات المحلية بغية توضيح أدوارها وأساليب عملها، وكذلك نشر المعرفة عن أهمية تطبيقها للمبادئ الأساسية واستخدامها السليم للشارات؛
- ◀ أن تتخذ تدابير فعلية لكسب الثقة والقبول خلال استجابتها للاحتياجات في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة كي تتعامل مع النظرة السائدة عنها وتعزز الجوانب الإيجابية إزاءها كمؤسسة وإزاء موظفيها.

وعموماً كلما كانت الجمعية الوطنية أكثر همة ويقظة في جهودها الرامية لكسب القبول، وكلما زادت من قدرتها على التواصل مع جميع المتحكمين في زمام الأمور وإعلامهم والتفاوض معهم، كلما تحسّن مستوى أمنها ووصولها إلى المحتاجين.

ولكن التواصل مع المحتجين أو زعماء الجماعات المعارضة قد يكون مهمة حساسة للغاية بالنسبة إلى الجمعيات الوطنية وقد يُنظر إليها بعين الريبة. وقد سنت بعض الدول تشريعات تحظر الاتصال بكيانات تصنفها على أنها «إرهابية»، فأصبح من الصعب على الجهات الفاعلة الإنسانية التفاوض من أجل الوصول إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة.

واتضح أن تدابير القبول الفعلي محدودة في بعض المناطق التي تشهد درجة عالية من العنف أو قدرًا كبيرًا من الاضطرابات. ويجب من ثَمَّ استكمال هذه التدابير في جميع الأوقات بممارسات سليمة لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان (انظر قسم المشورة العملية على موقع الانترنت www) تحت عنوان «إدارة المخاطر الأمنية في الميدان».

وعندما يندلع نزاع مسلح أو أي أزمات أخرى قد تتغير حتى النظرات الأكثر إيجابية نظرًا لظهور عوامل جديدة على الساحة (انظر الجدول رقم 3). ولذلك ينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى القبول الفعلي نشاطًا دائمًا في أي جمعية وطنية لأنها قد تحتاج إلى بناء الثقة أو إعادة بنائها في المجتمع المحلي أو مع المتحكمين في زمام الأمور في مثل هذه الظروف.

أسئلة توجيهية

- ◀ هل يرى أفراد المجتمع المحلي وزعماءه والأطراف المعنية الأخرى أن البرامج والخدمات الإنسانية التي تقدمها الجمعية الوطنية ذات صلة بتلبية احتياجات المجتمع المحلي؟
- ◀ هل الجمعية الوطنية معروفة وتحظى بالتقدير، وهل يُنظر إليها باعتبارها هيئة غير متحيزة وقادرة على العمل باستقلالية؟
- ◀ هل تملك الجمعية الوطنية آلية لفرز شركائها من أجل الحفاظ على عدم تحيزها وحيادها واستقلالها؟
- ◀ هل تستثمر الجمعية الوطنية في إقامة علاقات وطيدة على أساس من الثقة والمصداقية مع من تخدمهم من الأشخاص والمجتمعات المحلية، وهل تشاركهم في اتخاذ القرارات وفي غير ذلك من السبل في كل مراحل تصميم البرامج وتنفيذها؟
- ◀ هل تنفّذ البرامج بطريقة تجمع شمل المجتمعات المحلية ولا تبتث الفرقة بينها؟
- ◀ هل يوجد تشريع وطني يجزّم الأنشطة المنجزة لدعم الأعمال الإرهابية؟ وما هي أو ما يمكن أن تكون عواقب أو آثار هذا التشريع على أنشطة الجمعية الوطنية؟

التخطيط للمستقبل

ينبغي اتخاذ تدابير لتحديد الموضع أو تدابير لضمان القبول الفعلي في جميع الأوقات وألا يقتصر ذلك على أوقات الأزمات لأن هذه التدابير تقوم أساسًا على العلاقات أو السمعة وتتطلب وقتًا وجهًا مستمرًا لتحقيقها. وتشمل ما يلي:

- ◀ ضمان القيام بأنشطة إنسانية تلبى احتياجات الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة وضمان إنجازها على نحو لا يؤدي إلى مزيد من التوترات وانعدام الأمن (وضع برامج تراعي السياق) أو من المخاطر على الأشخاص المتضررين؛
- ◀ توضيق نطاق استخدامات الشارة والعلامة المميزة وتعزيز حمايتها والترويج لها، ومن ثَمَّ توطيد الهوية الفريدة للجمعيات الوطنية؛
- ◀ الدخول في حوار مع السلطات الوطنية والمحلية ومع الجهات الفاعلة المسلحة كلما أمكن ذلك ومع الأطراف المعنية الرئيسية الأخرى لتعزيز مهمة الجمعية الوطنية وأدوارها مع التشديد على أهمية قدرتها على العمل وفقًا للمبادئ الأساسية في جميع الأوقات؛
- ◀ إدارة الموارد البشرية بما في ذلك المتطوعين بطريقة تضمن تمثيلهم لقيم الجمعية الوطنية واحترامهم للمبادئ الأساسية وحفاظهم على سمعة الجمعية الوطنية بوصفها منظمة إنسانية محايدة وغير متحيزة ومستقلة؛
- ◀ تعزيز احترام القواعد وإطار السياسات المتفق عليها داخل الحركة وتطبيق المبادئ السياسية لضمان الاسترشاد بها في مسارات التفكير وفي الأنشطة الإعلامية وعملية اتخاذ القرارات والإجراءات.

تحت المجهر: إرسال الإشارات الخاطئة

يعني بكل من المهمة المشتركة للحركة وآثار العولمة والإعلام الذي ينقل الأحداث فوراً أن الأخبار عن أي نشاط أو عمل أو كلام يأتي به المرء، سواء ما هو فعلي وملموس أو متصور يمكن أن ينتشر في غضون دقائق، مما يجعل العمل وفقاً للمبادئ الأساسية والنظام الأساسي للحركة وسياساتها الأخرى والحفاظ على صورة كل مكون من مكونات الحركة وسمعته أهم من أي وقت مضى. وقد يؤدي عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية والنظام الأساسي والحفاظ على السمعة إلى عواقب وخيمة قد تهدد الجمعية الوطنية وحياة موظفي الحركة ومتطوعيها على أرض الوطن وحول العالم، ويفرض قيوداً على قدرتهم على الوصول إلى من هم بحاجة للمساعدة.

ويمكن أن يتأثر بكل من النظرة والقبول سلبيًا بما يلي على سبيل المثال:

- استخدام مفردة أو جملة معينة لا ينظر إليها الجميع باعتبارها لغة محايدة أو مقبولة؛
- اتباع سلوك شخصي أو جماعي قد لا يراه الجميع سلوكاً محايداً أو أخلاقياً أو مهنيًا؛
- إقامة علاقات أو شراكات خارجية مع أفراد أو منظمات لا يُنظر إليها على أنها محايدة أو غير متحيزة؛
- الارتباط الوثيق للغاية بالدولة والذي لا ينظر إليه الجميع في حد ذاته على أنه من قبيل الحياد وعدم التحيز.

الأمن


يساهم عادةً كل من النظرة الإيجابية والمستوى العالي من القبول لدى الأطراف المعنية في توفير قدر أكبر من الأمن للفرق الميدانية. غير أن تدابير تحديد الموضع أو تدابير القبول الفعلي لا تكفي وحدها. ويتعين وجود نظام شامل ومهني لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان يكون مكملاً لهذه التدابير، تُحدّد بموجبه المخاطر الميدانية وسبل تجنبها والتخفيف من وطأتها وإدارتها على نحو ملائم وفعال.

وتشمل التدابير الممكن اتخاذها ما يلي:

- ◀ إبلاغ العاملين بتغير المخاطر الميدانية التي قد تعترض سبيلهم؛
- ◀ عقد جلسات إعلامية بشكل ثابت ومتكرر للعاملين قبل أي عمل ميداني وفي أعقابها؛
- ◀ وضع إجراءات للتواصل بين المقر الرئيسي وفرق العمل في الميدان وضمان الحفاظ على الاتصال في الأوضاع غير الآمنة؛
- ◀ توفير ما يناسب من تدريب وتعليم وتوجيه وحماية للعاملين في الجمعية الوطنية، بما في ذلك الاستعداد الشخصي واستخدام المبادئ الأساسية باعتبارها أداة ميدانية لتوجيه الأنشطة الإعلامية والقرارات والإجراءات والممارسات المتعلقة بوضع البرامج المراعية للسياق أو النزاع وتدابير السلامة والأمن والإسعافات الأولية في حالات الطوارئ وإدارة الرفات البشرية (عند الضرورة) والتواصل الميداني والاستخدام السليم للشارة أو العلامة المميزة؛
- ◀ توفير الدعم النفسي للعاملين وإسداء النصائح لهم بشأن طريقة التعامل مع توترهم النفسي؛
- ◀ التحقق من أن الموظفين والمتطوعين يستفيدون من تغطية تأمينية تعوضهم هم أو عائلاتهم في حالات الإصابة سواء البدنية أو النفسية أو الإعاقة أو الوفاة التي قد يتعرضون لها أثناء أداء مهامهم.

❗ لا بد لمتطوعيها وموظفيها أن يفهموا أهمية المبادئ الأساسية وإمكانية تطبيقها في السياق الكندي ولكن أيضاً أثرها على الحركة الدولية ككل. ويمكن أن يكون لأي إجراء يُتخذ في كندا صدى مؤثر في الحركة والعكس صحيح. ❗

لويز غيفريون، نائبة مدير إدارة الكوارث
بالصليب الأحمر الكندي

وتواجه الإدارة تحديًا دائمًا يكمن في تحقيق التوازن بين الواجب الإنساني المتمثل في تلبية الاحتياجات وبين واجب حماية الموظفين والمتطوعين وحماية أمنهم وسلامتهم الشخصية. ويمكن بذل كل الجهود الممكنة لتوفير أعلى مستوى من الأمن، إلا أنه لا يمكن ضمان عدم وجود أي مخاطر بالمرّة. غير أنه كلما كانت الممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر الأمنية أفضل، كلما أصبح من الأرجح الوصول إلى المحتاجين وصولاً واسع النطاق وكلما ارتقى مستوى حماية العاملين وحماية الأفراد والمجتمعات المحلية التي يقدم لها هؤلاء العاملون الخدمات. ولمزيد من المعلومات عن الدعم، يرجى الاطلاع على شبكة الانترنت  في قسم المشورة العملية على «إدارة المخاطر الأمنية في الميدان».

» اتخذت جمعية ماغن دافيد آدموم موقفًا يقضي بأن يخاطر موظفونا ومتطوعنا لإنقاذ أرواح الآخرين بالدخول إلى موقع حدث فيه انفجار ما لإنقاذ الضحايا (وفقًا للمعايير المحددة مع خبراء المفرقات)، حتى وإن لم يصرّح بأن هذا الموقع أصبح «أمنًا»... وقد اعتمدنا هذا النهج لأن الوقت الطويل الذي يمر قبل الإعلان عن «أمن» موقع كبير حدث فيه انفجار ما قد يعني فقدان أرواح كان من الممكن إنقاذها لو أجليت من مكان الحادث بسرعة. ويطبّق هذا القرار الأخلاقي مع كل حادث ينطوي على أعمال عنف عشوائية أو إرهابية نستجيب لها. «

تجربتنا المختارة: ماغن دافيد آدموم

أسئلة توجيهية

- ◀ هل تحظى الجمعية الوطنية وموظفوها ومتطوعوها بنظرة إيجابية لدى الأشخاص والمجتمعات المحلية والأطراف المعنية الرئيسية والمتحكمين في زمام الأمور في المناطق التي تشتد فيها حاجة الناس إلى المساعدة، وهل تتجلى هذه النظرة الإيجابية في وجود درجة عالية من القبول والوصول إلى المحتاجين والأمن؟
- ◀ هل الجمعية الوطنية قادرة على التواصل مع الأطراف المعنية الرئيسية للتفاوض معها حول ضمانات المرور الآمن لموظفيها ومتطوعيها ومركباتها؟ وهل يوجد تشريع نافذ يمكن أن يمنعها من القيام بذلك؟
- ◀ هل تتبع الجمعية الوطنية نهجًا منظمًا ومهنيًا لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان (بما فيها وجود سبل مناسبة لتحديد هوية موظفي الجمعية الوطنية ومتطوعيها ومرافقها ووسائل النقل التابعة لها من خلال رفع علامتها المميزة أو شارة الحماية) وهل تلقى أفرادها تدريبًا مناسبًا وكافيًا وهل هم مشمولون بتغطية تأمينية ملائمة؟

» الدرس الذي تعلمناه في هذه الحالة [الانتفاضة في ليبيا عام 2011] هو أننا في حاجة إلى وضع نظام أفضل لإدارة المتطوعين. وقد تعاملنا مع المتطوعين على نحو تقليدي للغاية. والآن تبين لنا أننا نحتاج إلى نظام ملائم لإدارة المتطوعين – يتضمن تدريبًا أفضل على مدونة قواعد السلوك وتوفير التأمين والحماية والأمن. «

مقابلة مع مفتاح الطويل، مدير العلاقات الدولية
بالهلال الأحمر الليبي

النقاط الرئيسية

- ◀ تحقيق الوصول الآمن إلى المحتاجين للمساعدة من أشخاص ومجتمعات محلية هو هدف الدورة المستمرة التي تبدأ بتقديم خدمات إنسانية فعلية ومهمة وفقاً للمبادئ الأساسية وسياسات الحركة الأخرى.
- ◀ تؤثر نظرة الآخرين إلى منظمة ما وإلى العاملين فيها على نحو مباشر في قبولها ومن ثمّ في قدرتها على تقديم المساعدة الإنسانية بأمان.
- ◀ قد يؤثر الخوف والريبة سلّياً في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة على العلاقات التي كانت جيدة في السابق وعلى النظرة الإيجابية، الأمر الذي يتعين معه اتخاذ إجراءات وتدابير خاصة لإعادة بناء الثقة وكسب القبول.
- ◀ تأتي الممارسات السليمة لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان لتكمل التدابير المتخذة لتحسين النظرة والارتقاء بمستوى القبول من خلال ضمان التعرف على المخاطر المحدقة بالموظفين والمتطوعين والمستفيدين وتخفيفها وإدارتها على نحو مناسب.

ثانيًا - العناصر الثمانية لإطار الوصول إلى المحتاجين

يركز هذا القسم على محتويات إطار الوصول الآمن. ويتناول بالوصف كيفية ترابط «العناصر» الثمانية وكيف يساهم كل منها في تحقيق الهدف العام والشامل المتمثل في الارتقاء بمستوى القبول والأمن والوصول إلى المحتاجين. ويخلص هذا القسم إلى جدول شامل يتناول بالتفصيل العناصر الثمانية وما يقابلها من إجراءات وتدابير مقترحة.

يتضمن إطار الوصول إلى المحتاجين ثمانية عناصر يركز كلٌّ منها على مجال رئيسي (انظر الجدول رقم 4). ويضم كل مجال عددًا من إجراءات التأهب وتدابير تحديد الموضع أو تدابير القبول الفعلي التي ثبت أنها تساعد الجمعيات الوطنية على الارتقاء بمستوى قبولها وأمنها ووصولها إلى الأشخاص المحتاجين والمجتمعات المحلية المحتاجة إلى المساعدات الإنسانية في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة.

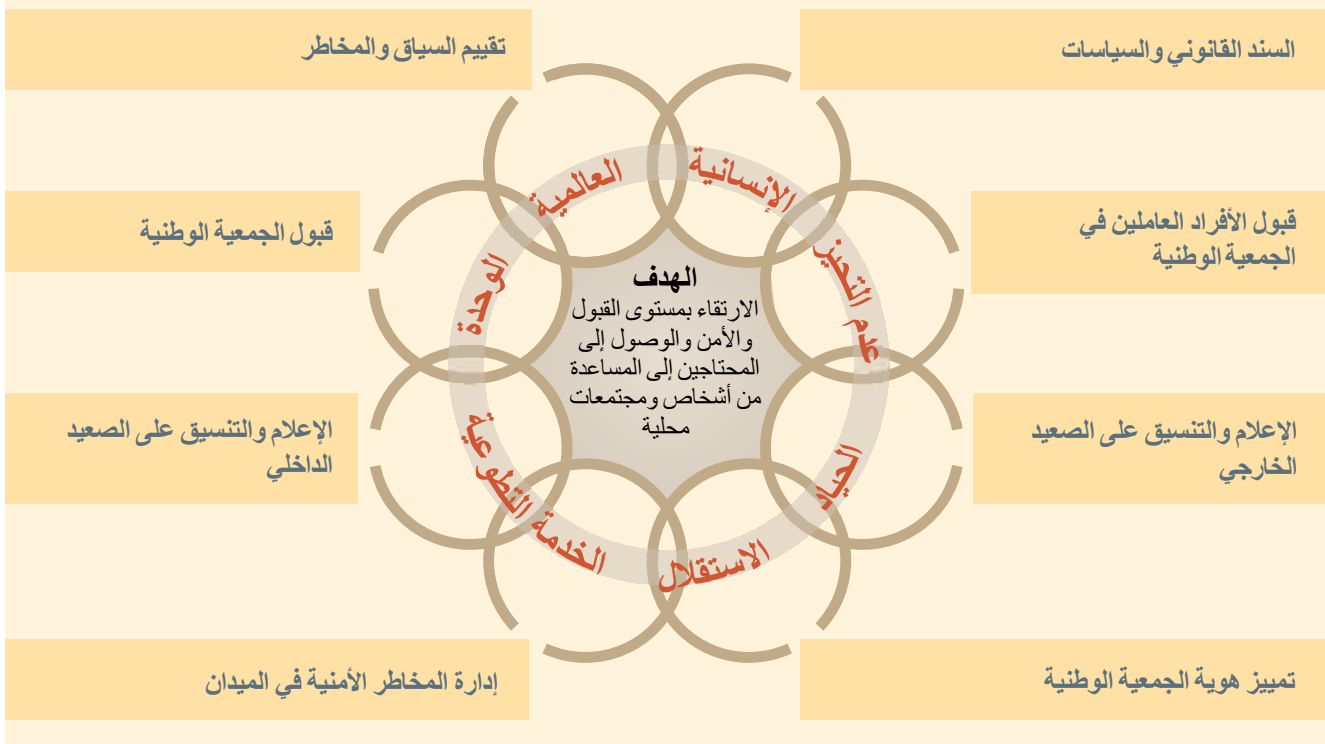
الجدول رقم 4: العناصر الثمانية					
أولاً		تقييم السياق والمخاطر	خامساً		تمييز هوية الجمعية الوطنية
ثانياً		السند القانوني والسياسات	سادساً		الإعلام والتنسيق على الصعيد الداخلي
ثالثاً		قبول المنظمة	سابعاً		الإعلام والتنسيق على الصعيد الخارجي
رابعاً		قبول الأفراد العاملين في الجمعية الوطنية	ثامناً		إدارة المخاطر الأمنية في الميدان

أوجه الترابط بين عناصر إطار الوصول الآمن

يعتبر كل عنصر من العناصر الثمانية لإطار الوصول الآمن جزءًا من سلسلة: فهي مترابطة ومتداخلة. وقد تؤثر من ثم الإجراءات التي تُتخذ أو لا تُتخذ في ما يتعلق بعنصر ما على العناصر الأخرى في أغلب الأحيان. وتستقي السلسلة قوتها من قوة كل حلقة فيها، فإذا انكسرت إحدى حلقاتها أو ضعفت فسيؤثر ذلك سلبًا على السلسلة كلها. (انظر الشكل 4).

وتعتبر مثلًا عملية تقييم السياق والمخاطر المستمرة والأنظمة والتكنولوجيات الملائمة للإعلام والتنسيق على الصعيد الداخلي من الأمور الحاسمة في وضع نظام فعال لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان. وتتوقف خطة الإعلام والتنسيق على الصعيد الخارجي الرامية إلى الارتقاء بمستوى قبول المنظمة على فهم مسبق للطريقة التي يُنظر بها إلى الجمعية الوطنية ومستوى قبولها الموجود أصلاً. ويتطلب إعداد العاملين للاستجابة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة توفر أمور أخرى من بينها معرفتهم بطريقة إجراء تقييم شامل للسياق والمخاطر، والدراية بالسند القانوني والسياسات لتوجيه العمل، وتدريبهم على مدونة قواعد السلوك والخطوط التوجيهية الأمنية، وتدابير الحماية وغيرها من التدابير، مما يعزز كله قبول الأفراد العاملين في الجمعية الوطنية. وتدعم هذه العناصر دورة الوصول إلى المحتاجين - الوصول إلى المحتاجين والنظرة والقبول والأمن - وتقوم على أساس تطبيق المبادئ الأساسية التي توجه مسارات التفكير والإعلام والتواصل واتخاذ القرارات والممارسة.

الشكل رقم 4: سلسلة ردود الأفعال



العلاقة بين العناصر ودورة الوصول الآمن

يرتبط كل عنصر من عناصر إطار الوصول الآمن بعلاقة خاصة بمفهوم أو آخر من مفاهيم النظرة والقبول والأمن والوصول إلى المحتاجين (انظر الجزء الثالث، القسم الأول). ولكن حيث أن جميع عناصر إطار الوصول الآمن مترابطة ومتداخلة، فإن علاقتها ببعضها البعض لا تقتصر على مفهوم معين كما هو مبين في الشكل رقم 5 وموضح بقدر أكبر في ما يلي. الأمر ببساطة هو أن الصلة بينها أقوى من صلتها بالمفاهيم الأخرى.

الوصول إلى المحتاجين

يُعدّ السند القانوني والسياسات الخاصة بالجمعية الوطنية بصفة عامة نقطة البداية للوصول إلى المحتاجين. ويوفر وجود تشريع وطني يصف مهمة الجمعية الوطنية والأدوار التي تقوم بها في مجال الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الآمنة، أداة ميدانية ذات قيمة كبيرة عند السعي إلى الارتقاء بمستوى الوصول إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المتضررة. وعلاوة على ذلك، فإن وجود توصيف قانوني واضح للمهمة يساعد على ضمان الحصول على إذن كتابي من السلطات للقيام بأنشطة إنسانية في بعض المناطق التي تفرض قيود على الوصول إليها وقد يكون عاملاً حاسماً في تحديد ما إذا كانت الجمعية الوطنية قادرة على العمل أم غير قادرة.

علاوة على ذلك، فإن وجود برامج موضوعة بعناية ووضوح وخدمات فعالة تعززها القاعدة القانونية التي تستند إليها الجمعية الوطنية في عملها وتنجز بمشاركة من المجتمع المحلي وتراعي قدراته يعزز الاحترام الذي تحظى به الجمعية الوطنية.

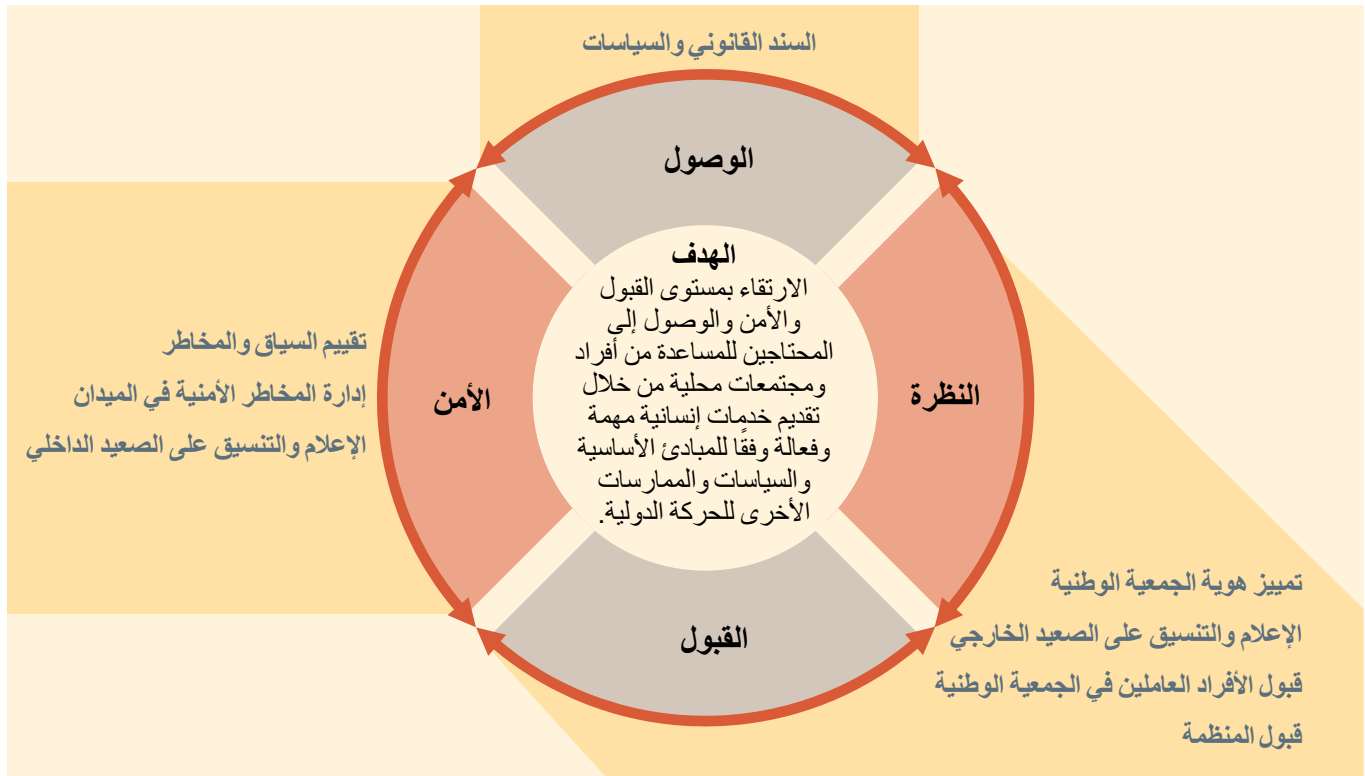
النظرة والقبول

يشجع استخدام وإظهار شارة الجمعية الوطنية وعلامتها المميزة على نحو متسق (تميّز هوية الجمعية الوطنية) على التعرف بشكل أفضل على الجمعية الوطنية وعلى العاملين فيها بوصفها وإياهم يقدمون المساعدة والحماية في المجال الإنساني بشكل محايد وغير متحيز ومستقل. وسيحقق ذلك بسهولة إذا نجحت الجمعية الوطنية في إظهار صورتها من خلال إعلامها الخارجي وأنشطتها الميدانية. ويجب على الجمعية الوطنية أيضاً أن تتخذ إجراءات لدعم مسؤوليات الدولة لتجنب وردع سوء استخدام الغير للشارة والعلامة المميزة، مما سيعزز بدوره هويتها المرئية الفريدة.

إن ما يؤثر في النظرة إلى الجمعية الوطنية ويساهم في زيادة قبولها هو وجود استراتيجية وخطة واضحتين للإعلام الخارجي تستندان إلى فهم السياق وتتألفان من إجراءات ورسائل رئيسية موجهة إلى بعض الأطراف المعنية وتمس المسائل المهمة بالنسبة إلى هذه الأطراف من جهة، وإلى الجمهور الأوسع من جهة أخرى. وينبغي إعداد هذه الاستراتيجية وهذه الخطة لتعزيز كل من قبول الأفراد (الموظفين والمتطوعين) العاملين في الجمعية الوطنية وقبول الجمعية الوطنية برمتها. ولا بد في إطار هذه العملية من تدابير ملموسة لضمان اتساق سلوك الموظفين والمتطوعين والمنظمة بأكملها في جميع الأوقات مع مدونة قواعد السلوك الخاصة بالجمعية الوطنية والمبادئ الأساسية والسياسات والقواعد التنظيمية الأخرى للحركة والجمعيات الوطنية.

وترتبط هذه الإجراءات أيضاً بالنتيجة المنشودة وهي الارتقاء بمستوى الأمن.

الشكل رقم 5: كيف ترتبط عناصر إطار الوصول الآمن بالدورة؟



الأمن

يمكن تحسين مستوى سلامة الجمعية الوطنية وأمنها بقدر كبير بواسطة إجراء تقييم مستفيض ومستمر للسياق والمخاطر تصب المعلومات التي يوفرها هذا التقييم في صميم تطوير وتكييف وتطبيق نهج سديد لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان. ويرتبط كل عنصر من عناصر إطار الوصول الآمن إلى حد ما بالأمن. ولكن من المهم للغاية إعداد نظام وبنية متينين للإعلام والتنسيق على الصعيد الداخلي في الاتجاهين من أجل ضمان تبادل كافٍ للمعلومات الميدانية والقدرة على تنسيق الإجراءات لزيادة مستوى سلامة وأمن الأشخاص والمجتمعات المحلية والعاملين في الجمعية الوطنية.

انظر جدول إطار الوصول الآمن للاطلاع على قائمة كاملة للإجراءات والتدابير الموصى بها. ويتاح على شبكة الإنترنت [www](#) مزيد من المعلومات والتوجيهات العملية حول كل عنصر من العناصر في أقسام المشورة العملية.

النقاط الرئيسية

- ◀ يقترح إطار الوصول الآمن إجراءات وتدابير جربتها واختبرتها الجمعيات الوطنية باعتبارها وسيلة لتعزيز القبول والأمن والوصول إلى المحتاجين في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة.
- ◀ جُمعت الإجراءات والتدابير الموصى بها في ثمانية «عناصر» (أي مجالات رئيسية) في إطار الوصول الآمن.
- ◀ تترايط وتتداخل العناصر الثمانية لإطار الوصول الآمن: فقد يكون للإجراءات المتخذة أو غير المتخذة المرتبطة بعنصر من العناصر أثر على العناصر الأخرى في أغلب الأحيان.
- ◀ يرتبط إطار الوصول الآمن ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ الأساسية ويركز على تحقيق هدف زيادة مستوى القبول والأمن والوصول إلى الأشخاص المحتاجين والمجتمعات المحلية المحتاجة.
- ◀ ترتبط بعض الإجراءات والتدابير ارتباطاً أقوى بمفهوم أو أكثر من مفاهيم دورة الوصول الآمن، ولكن الإجراءات والتدابير المقترحة تساهم كلها في الهدف العام.

جدول إطار الوصول الآمن

عناصر الوصول الآمن	الإجراءات والتدابير
<p>يمكن الغرض من كل عنصر في الارتقاء بمستوى القبول والأمن من أجل تعزيز الوصول إلى المحتاجين للمساعدة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، بما في ذلك في النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية.</p>	<p>حددت لكل عنصر من عناصر الوصول الآمن مجالات قد تقتضي اتخاذ إجراءات لسد الثغرات وتذليل العقبات والتصدي للمخاطر والتحديات الماثلة أمام القبول والأمن والوصول إلى المحتاجين. وإذا كانت مكونات أخرى من الحركة الدولية موجودة في سياق معين، تتولى الجمعية الوطنية تنسيق أنشطتها الخاصة بالتأهب والاستجابة عن كثب مع تلك المكونات وفقاً لسياسات التنسيق والآليات الأخرى للحركة بغية تعزيز الأثر الإنساني إلى أقصى مستوى ممكن وضمان التكامل في العمل.</p>
<p>أولاً - تقييم السياق والمخاطر</p> <p>تكتسب الجمعيات الوطنية فهماً واضحاً للجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المترابطة للسياق الميداني المتغير والمخاطر الكامنة فيه، ويشكل هذا الفهم الأساس الذي تستند إليه للوقاية من تلك المخاطر وإدارتها.</p> <p>1-1 فهم أوجه الشبه والاختلاف في التأهب والاستجابة بين حالات الكوارث والمناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، بما فيها النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية، من حيث علاقتها بما يلي: (1) السياق الميداني المتغير؛ (2) الاحتياجات الإنسانية؛ و(3) طبيعة استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ وتستخدم المعرفة بهذه الأمور لتحديث تدابير التأهب والاستجابة.</p> <p>2-1 استكشاف وتحليل الاتجاهات والتحديات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المستجدة التي قد تؤثر على العمل الإنساني، واستخدام المعرفة بهذه الأمور لتوجيه عمليتي التأهب والاستجابة.</p> <p>3-1 إعداد تقييم للسياق المتطور باستمرار ومواصلة هذا التقييم لضمان فهم أشمل للسياق الميداني فضلاً عن الأطراف المعنية والأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة واحتياجاتهم الخاصة للمساعدة والحماية. (انظر أيضاً العنصرين «خامساً» و«سادساً» الإعلام والتنسيق على الصعيد الداخلي والخارجي).</p> <p>4-1 إجراء تقييم مستمر للمخاطر، وفقاً لتقييم السياق المتطور والقاعدة القانونية للجمعية الوطنية، يشمل الاستراتيجيات التي تضعها المجتمعات المحلية للتأهب ولحماية نفسها، من أجل وضع نظام ونهج موحدين لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان. (انظر أيضاً العنصر «ثامناً» إدارة المخاطر الأمنية في الميدان).</p> <p>5-1 تقييم كفاءات الجمعية الوطنية وقدرتها على إدارة المخاطر الأمنية المحددة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، وتطوير تلك الكفاءات والقدرات. (انظر أيضاً العنصر «ثانياً» السند القانوني والسياسات).</p> <p>6-1 وضع وتنقيح خطة للطوارئ تقوم على تأهب المجتمعات المحلية وتراعي سيناريوهات استباقية محددة بغية تعزيز عملية تقديم المساعدة والحماية بسرعة وبفعالية إلى الأشخاص والمجتمعات المحلية.</p>	<p>1-1 فهم أوجه الشبه والاختلاف في التأهب والاستجابة بين حالات الكوارث والمناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، بما فيها النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية، من حيث علاقتها بما يلي: (1) السياق الميداني المتغير؛ (2) الاحتياجات الإنسانية؛ و(3) طبيعة استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ وتستخدم المعرفة بهذه الأمور لتحديث تدابير التأهب والاستجابة.</p> <p>2-1 استكشاف وتحليل الاتجاهات والتحديات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المستجدة التي قد تؤثر على العمل الإنساني، واستخدام المعرفة بهذه الأمور لتوجيه عمليتي التأهب والاستجابة.</p> <p>3-1 إعداد تقييم للسياق المتطور باستمرار ومواصلة هذا التقييم لضمان فهم أشمل للسياق الميداني فضلاً عن الأطراف المعنية والأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة واحتياجاتهم الخاصة للمساعدة والحماية. (انظر أيضاً العنصرين «خامساً» و«سادساً» الإعلام والتنسيق على الصعيد الداخلي والخارجي).</p> <p>4-1 إجراء تقييم مستمر للمخاطر، وفقاً لتقييم السياق المتطور والقاعدة القانونية للجمعية الوطنية، يشمل الاستراتيجيات التي تضعها المجتمعات المحلية للتأهب ولحماية نفسها، من أجل وضع نظام ونهج موحدين لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان. (انظر أيضاً العنصر «ثامناً» إدارة المخاطر الأمنية في الميدان).</p> <p>5-1 تقييم كفاءات الجمعية الوطنية وقدرتها على إدارة المخاطر الأمنية المحددة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، وتطوير تلك الكفاءات والقدرات. (انظر أيضاً العنصر «ثانياً» السند القانوني والسياسات).</p> <p>6-1 وضع وتنقيح خطة للطوارئ تقوم على تأهب المجتمعات المحلية وتراعي سيناريوهات استباقية محددة بغية تعزيز عملية تقديم المساعدة والحماية بسرعة وبفعالية إلى الأشخاص والمجتمعات المحلية.</p>
<p>ثانياً - السند القانوني والسياسات</p> <p>1-2 إلمام أعضاء الجمعية الوطنية وموظفيها ومتطوعيها بالأطر القانونية ذات الصلة بترسيخ مهمة الجمعية الوطنية وأدوارها والمنبثقة عن القانون الدولي الإنساني والتشريعات الوطنية والإطار التنظيمي للحركة، ونشرها بين هؤلاء الأعضاء والموظفين والمتطوعين والاستعانة بها في توجيه عمل الجمعية الوطنية.</p> <p>2-2 تطوير وتعزيز التشريعات الوطنية وصكوك النظم الأساسية أو الأسس الدستورية والسياسات والاتفاقات والخطط المتعلقة بالجمعية الوطنية والتي تجسد بوضوح مهمتها المتمثلة في الاستجابة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، بما في ذلك النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية والاضطرابات والتوترات الداخلية. (انظر أيضاً العنصرين «خامساً» و«سادساً» الإعلام والتنسيق على الصعيد الداخلي والخارجي).</p> <p>3-2 تعزيز المعرفة والفهم المشترك والدعم لدى الجهات المعنية الرئيسية للمهمة الإنسانية التي تضطلع بها الجمعية الوطنية والتزامها بالعمل في جميع الأوقات وفقاً للمبادئ الأساسية ووضعها بصفتها أحد مكونات الحركة ودورها المساعد للسلطات العامة في المجال الإنساني.</p> <p>4-2 الإلمام بالأسس القانونية التي تعمل مكونات الحركة الأخرى بموجبها والمهام الموكلة إليها واحترام تلك الأسس والمهام، ووضع إطار متين للتنسيق داخل الحركة لضمان التكامل في العمل.</p> <p>5-2 ضمان وجود تشريع وطني يحكم استخدام شارة الجمعية الوطنية وعلامتها المميزة ومسماها والإلمام به واحترامه وإنفاذه من قِبل أعضاء الجمعية الوطنية وموظفيها ومتطوعيها والأطراف المعنية الرئيسية، بمن فيهم السلطات العامة والمجتمع المحلي. (انظر أيضاً العنصر «خامساً» تمييز هوية الجمعية الوطنية والعنصر «سابعاً» الإعلام والتنسيق على الصعيد الخارجي).</p> <p>6-2 المعرفة بسياسات الحركة التي تنظم أنشطة الاستجابة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، بما فيها النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية، وإدراجها في سياسات الجمعية الوطنية واستراتيجياتها وبرامجها وعملياتها، وفي الأنظمة والأدوات وبرامج التدريب والممارسات الخاصة بإدارة المخاطر الأمنية.</p>	<p>تمتلك الجمعيات الوطنية أساسياً وصكوكاً قانونية وتنظيمية سديدة وتضع سياسات توفر أساساً تستند إليه للقيام بمهمتها وأدوارها الإنسانية تماشياً مع سياسات الحركة والقانون الدولي الإنساني والتشريعات الوطنية.</p>

الإجراءات والتدابير

عناصر الوصول الآمن

ثالثاً - قبول الجمعية الوطنية



تحتل الجمعيات الوطنية
بدرجة عالية من القبول لدى
الأطراف المعنية الرئيسية بفضل
تقديمها للمساعدة والحماية
الإنسانية المهمة إلى الأشخاص
والمجتمعات المحلية على نحو
يراعي السياق ويتمشى مع
المبادئ الأساسية والسياسات
الأخرى للحركة.

- 3-1 تتعاون الجمعية الوطنية على نحو وثيق مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد من أجل إعداد وتقديم برامج وأنشطة إنسانية ملائمة وفعالة.
- 3-2 إقراراً من الجمعية الوطنية بأن سلوك العاملين فيها وقبولهم أمران حاسمان في دعم النظرة الإيجابية تجاهها ومن ثمّ تعزيز سمعتها وقبولها، تؤسس الجمعية الوطنية وتنفذ أنظمة وإجراءات وتوجيهات مؤسسية، تشمل مدونة لقواعد السلوك، وتعيّن موظفيها ومتطوعيها وتشرهم وتدريبهم وتوجههم بطريقة تزيد من مستوى قبولهم وأمنهم ووصولهم إلى المحتاجين للمساعدة. (انظر أيضاً العنصر «رابعاً» قبول الأفراد العاملين في الجمعية الوطنية)
- 3-3 تتخط الجمعية الوطنية في حوار مستمر مع الهيئات المعنية في الدولة كي تضمن فهم هذه الهيئات وتقديرها لمهمة الجمعية الوطنية المتمثلة في القيام بدور مساعد في المجال الإنساني؛ وتقبل هذه الهيئات أيضاً بالحاجة التي قد تطرأ للجوء إلى أساليب مختلفة للعمل لضمان الامتثال لمقتضيات الجمعية الوطنية المتمثلة في الاضطلاع بأنشطة إنسانية على نحو محايد ومستقل وغير متحيز فعلياً ونظرياً. (انظر العنصر «ثانياً» السند القانوني والسياسات)
- 3-4 إعداد أنشطة الاستجابة استناداً إلى تقييم السياق والمخاطر، وتنفيذها من خلال نهج يراعي السياق ويسعى إلى جمع شمل المجتمعات المحلية بدلاً من تقسيمها عن غير عمد.
- 3-5 الإلمام بالمبادئ الأساسية وفهمها واستخدامها باعتبارها أداة عملية يُسترشد بها في مسارات التفكير وفي الأنشطة الإعلامية وفي اتخاذ القرارات وفي الممارسات.
- 3-6 تحديد الأطراف المعنية المؤثرة في الوصول الآمن إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة ومعرفة مواقعها وتحليل وضعها للتمكن من الشروع في مبادرات محددة من أجل زيادة القبول لديها.
- 3-7 تعزيز الثقة والاحترام والمساءلة في جميع الأوقات من خلال التواصل بشفافية واتساق وتقديم خدمات موثوق بها ومتوقعة واستراتيجيات لتأسيس العلاقات تعزز القبول لدى جميع الأطراف المعنية، بما فيها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول والمنظمات الأخرى المستجيبة ووسائل الإعلام وزعماء المجتمعات المحلية ورجال الدين.
- 3-8 ترسيخ آليات كي يُسترشد بها في الدراسة المتأنية لإمكانية الدخول في شراكات مع الجهات الفاعلة الخارجية بغية تجنب المخاطرة بالقبول والأمن والوصول إلى المحتاجين. وتؤسس هذه العلاقات والشراكات مع جهات فاعلة مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والشركات الخاصة؛ وينبغي الحفاظ على هذه العلاقات والشراكات على نحو يتسق وسياسات الحركة ويحافظ على المكانة الفريدة التي تحتلها بها الجمعية الوطنية وسمعتها كمُنظمة إنسانية محايدة وغير متحيزة ومستقلة.
- 3-9 وضع وتنفيذ نظام لإدارة المخاطر المحدقة بسمعة المنظمة يشمل متابعة وسائل الإعلام وتقييم نظرة الأطراف المعنية والعمل الرامي إلى التصدي للمفاهيم والوقائع الخاطئة غير الدقيقة أو السلبية. (انظر أيضاً العنصر «سابعاً» الإعلام والتنسيق على الصعيد الخارجي)
- 3-10 وضع نظام لتجنب مشكلات السلامة وإدارتها واستخدامها بشكل فعال لتجنب ومعالجة المشكلات التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الأداء الفعلي والوصول الآمن وعلى صورة الجمعية الوطنية وسمعتها.
- 3-11 تمتلك الجمعية الوطنية هوية مرئية مميزة ومعترفاً بها ترتبط ارتباطاً وثيقاً وعلى نحو إيجابي بطابعها الإنساني ومهمتها ونهجها الميداني. (انظر أيضاً العنصر «خامساً» تمييز هوية الجمعية الوطنية والعنصر «سابعاً» الإعلام والتنسيق على الصعيد الخارجي)

رابعاً - قبول الأفراد العاملين في الجمعية الوطنية



يحتل الموظفون والمتطوعون
بدرجة عالية من القبول لدى
الأطراف المعنية الرئيسية من
خلال عملهم على نحو يتسق
مع المبادئ الأساسية و سياسات
الحركة الأخرى.

- 4-1 إيلاء العناية الواجبة لفرز واختيار طاقم العاملين واتخاذ إجراءات إيجابية لضمان أن تشكيل الموظفين والمتطوعين (بمن فيهم أعضاء هيئة الحكم) يعكس التنوع الموجود في المجتمعات المحلية التي يخدمونها، وأن العاملين المعنيين ليست لديهم انتماءات سياسية قوية ولا تربطهم أي صلة بجماعات مسلحة، وأنهم قادرون على العمل في جميع الأوقات وفقاً للمبادئ الأساسية ومدونة قواعد السلوك والسياسات الأخرى للحركة، ومن ثمّ الارتقاء بمستوى قبولهم وأمنهم وقبول وأمن الجمعية الوطنية لدى الأطراف المعنية والمجتمعات المحلية التي يخدمونها.
- 4-2 يتحلّى الموظفون والمتطوعون (بمن فيهم أعضاء هيئة الحكم) بسلوك يُكّن الاحترام لجميع من يقابلونهم ويُظهر تمسكاً بالمبادئ الأساسية وبالنزاهة والاستقامة وبمدونة قواعد السلوك الخاصة بالحركة وبالجمعية الوطنية، ومن ثمّ يساهمون في كسب سمعة طيبة لأنفسهم وللجمعية الوطنية وللحركة.
- 4-3 يتلقى الموظفون والمتطوعون ما يناسب من تدريب وتعليم وتوجيه وحماية استعداداً لتحديات العمل في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، بما فيها النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية؛ وتشمل الجوانب الموجهة لهم التأهب الشخصي وكيفية استخدام المبادئ الأساسية باعتبارها أداة ميدانية للاسترشاد بها في التواصل والقرارات والتصرفات، وممارسات وضع برامج تراعي السياق أو النزاع، وتدابير السلامة والأمن، والإسعافات الأولية في حالات الطوارئ، وإدارة الرفات البشرية (عند الاقتضاء) والدعم النفسي والاجتماعي والتحكم في التوتر، والدعم القانوني والإداري الوقائي بما في ذلك مدونة قواعد السلوك والتأمين، والاتصالات الميدانية واستخدام الشارة أو العلامة المميزة.

عناصر الوصول الآمن

الإجراءات والتدابير

4-4 يعي الموظفون والمتطوعون مسؤوليتهم الفردية إزاء تقييم مستوى قبولهم في السياق الميداني. وإن كانت لديهم مخاوف بشأن أمنهم أو قدرتهم على الوصول إلى الأشخاص المستهدفين أو المجتمعات المحلية المستهدفة، ينفذون أو يقترحون إجراءات مناسبة بالتنسيق مع الأقسام المعنية في الجمعية الوطنية.

5-4 وضع شروط وأحكام لعمل الموظفين والمتطوعين وأنظمة وإجراءات عمل تضمن استقادتهم من الدعم والتوجيه والحماية والمكافآت أو التعويض والإدارة على مستوى جيد أثناء الاضطلاع بأنشطة الاستجابة.

6-4 إرساء أنظمة لرصد ومعالجة الامتثال للسياسات والخطوط التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة والممارسات.

7-4 يستفيد الموظفون والمتطوعون من نظام لدعم التعامل مع الضغوط (النفسية والاجتماعية).

8-4 يكتسب الموظفون والمتطوعون معرفة بكيفية رصد مستوى توترهم وتوتر أعضاء فرقهم، ويتمكنون من الحفاظ على أسلوب حياة صحي في الأوضاع العصيبة؛ ويتعرفون أيضًا على كيفية الاستفادة من نظام الدعم للتعامل مع الضغوط (النفسية والاجتماعية) الذي توفره الجمعية الوطنية.

خامسًا - تمييز هوية الجمعية الوطنية



تتخذ الجمعيات الوطنية جميع التدابير اللازمة لحماية وتعزيز هويتها المرئية وهوية موظفيها ومتطوعيها.

1-5 رصد مدى تعرض شارة الجمعية الوطنية وعلامتها المميزة لسوء الاستخدام في البلاد، وتوفير دعم فعلي للسلطات العامة كي تتمكن من النهوض بمسؤولياتها القانونية المتمثلة في وضع وتنفيذ قواعد وإجراءات فعالة لإنفاذ الحماية. (انظر أيضًا العنصر «ثانيًا» السند القانوني والسياسات)

2-5 تعزيز المعرفة بالشارات ووظيفة كل منها وشروط إظهارها لدى الأطراف المعنية الرئيسية، بما فيها القوات المسلحة والجماعات المسلحة، وفي أوساط العاملين في المهن الطبية ولدى المجتمعات المحلية بصفة أعم.

3-5 اتخاذ تدابير لضمان تمييز الهوية المرئية للجمعية الوطنية عن هوية الجهات الفاعلة المسلحة والخدمات الطبية الخاصة بها. (انظر أيضًا العنصر «ثانيًا» السند القانوني والسياسي)

4-5 وضع مبادئ توجيهية وأنظمة داخلية للجمعية الوطنية وتنفيذها من أجل دعم الاستخدام المتسق والسليم للشارة وللعلامة المميزة للجمعية الوطنية ووضعها على الملابس ووثائق تحديد الهوية الشخصية والمواد المنتجة والمباني والمعدات ووسائل النقل الخاصة بها. واعتماد أيضًا ممارسات للتعرف على الهوية المرئية (صورة بالغة الوضوح مقابل صورة أقل وضوحًا) تمثل للقواعد التنظيمية للحركة الدولية وتعزز القبول والأمن والوصول إلى المحتاجين. وينبغي النظر في تنفيذ نظام للرقابة من قبيل الأرقام المسلسلة لتعقب ارتداء زي العمل والتعرف على هوية العاملين للحيلولة دون إساءة استخدامها من قبل كيانات غير تابعة للحركة.

5-5 امتثالًا للآلية الموضوعية لإرشاد عملية الدخول في شراكات (انظر الفقرة 3-8)، ينبغي أن يظل أي إظهار مشترك للهوية المرئية أمرًا استثنائيًا ومتحفظًا وينبغي ألا يتسبب في أي لبس. وتكتسب هذه الاعتبارات أهمية قصوى في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيئات غير الآمنة.

سادسًا - الإعلام والتنسيق على الصعيد الداخلي



تنفذ الجمعيات الوطنية استراتيجيات وآليات للإعلام والتنسيق مع الجهات الفاعلة الخارجية.

1-6 وضع وتنفيذ استراتيجية للإعلام الداخلي تتضمن خطة عمل ومواد نموذجية وأدوات ومعدات وتدريب لدعم تنفيذ الخطة.

2-6 إعداد ما يلائم من أنظمة ومعدات وتقنيات للإعلام الداخلي بغية ضمان تواصل موثوق به وآمن مع الفرق الميدانية العاملة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيئات غير الآمنة.

3-6 وضع نظام لإدارة المعلومات لتيسير عملية فعالة لجمع المعلومات الأساسية عن السياق الميداني والمخاطر المرتبطة به وتحليل تلك المعلومات وتدقيقها وتخزينها واسترجاعها. ويشمل ذلك ما يلي:

- ▶ جلسات إحاطة إعلامية منتظمة سابقة ولاحة لفائدة الفرق الميدانية ونظامًا لاستعراض ملاحظات هذه الفرق وتوصياتها وإدراجها في العمليات؛
- ▶ مبادئ توجيهية حول استخدام لغة ومصطلحات محايدة؛
- ▶ مبادئ توجيهية حول السرية والشفافية وإطارًا للمساءلة؛
- ▶ نظامًا لضمان الاعتماد على مصادر موثوق بها وذات مصداقية للمعلومات، والتحقق من صحة المعلومات (من خلال وضع مخطط إجمالي للتدقيق)، والتمييز بين الوقائع والافتراضات وتحديد المعلومات الخاطئة أو المضللة.

4-6 إعداد واستخدام بنية ونظام وإجراءات للإدارة والتنسيق الميدانيين (على شتى المستويات)، بما في ذلك وحدة لإدارة الأزمات مزودة ببروتوكولات واضحة للتنفيذ والتعطيل وإجراءات تشغيل موحدة تشمل تلك المستخدمة للإسراع بوتيرة الموافقة العاجلة على المواد الإعلامية والأدوار والمسؤوليات؛ وتوظيف أفراد للعمل في فرق الجمعية الوطنية وتدريبهم وتعيين رؤساء لهذه الفرق لتوفير آلية سبيدة للإعلام والتنسيق على المستوى الميداني. (انظر أيضًا العنصر «ثامنًا» إدارة المخاطر الأمنية في الميدان).

5-6 وضع إطار للإعلام الاستراتيجي والميداني للحركة وللتنسيق الميداني يتضمن آليات وأدوارًا ومسؤوليات واضحة للإعلام والتنسيق، بما في ذلك تحديد المتحدثين باسم الحركة بوضوح وإعدادهم لتولي هذه المهمة.

الإجراءات والتدابير

عناصر الوصول الآمن

سابقاً - الإعلام والتنسيق على الصعيد الخارجي



تنفذ الجمعيات الوطنية استراتيجيات وآليات للإعلام والتنسيق مع الجهات الفاعلة الخارجية.

- 1-7 إعداد وتنفيذ استراتيجية للإعلام الخارجي تتضمن استراتيجية لتحديد الموضع وخطة عمل ومواد نموذجية وأدوات ومعدات وتدريبات لدعم تنفيذ الخطة.
- 2-7 معرفة الأطراف المعنية الرئيسية وقبولها بالتشريعات والأنظمة الأساسية والسياسات والاتفاقات والخطط الوطنية التي تبرز بوضوح مهمة الجمعية الوطنية المتمثلة في الاستجابة للاحتياجات في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، بما فيها النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية والاضطرابات والتوترات الداخلية، وذلك بغية وضع إطار للاستجابة الفعالة. (انظر أيضاً العنصر «ثانيًا» السند القانوني والسياسات)
- 3-7 دعم الجمعيات الوطنية للسلطات العامة في تعزيز ونشر القانون الدولي الإنساني وتنفيذه على الصعيد الوطني، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحماية الشارات.
- 4-7 تتولى الجمعية الوطنية، في إطار استراتيجيتها لمناصرة العمل الإنساني والدبلوماسية الإنسانية وبالتعاون الوثيق مع اللجنة الدولية، تشجيع الأطراف المنخرطة في النزاع وحاملي السلاح على الامتثال للقانون الدولي الإنساني، مع الدعوة إلى احترام وحماية الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة. (انظر أيضاً العنصر «ثانيًا» السند القانوني والسياسات)
- 5-7 وضع سياسة ومبادئ توجيهية حول استخدام الموظفين والمتطوعين لمواقع التواصل الاجتماعي وتعميم تلك السياسة والمبادئ التوجيهية الملحق بها، ووضع آليات للرصد والامتثال من أجل إنفاذها.
- 6-7 تضطلع الجمعية الوطنية استناداً إلى عملية تحديد جميع الأطراف المعنية الرئيسية، بتواصل ميداني منظم وهادف وفي الوقت المناسب (يركز على الجوانب التالية: من نحن، ماذا نفعل، وكيف نعمل؛ وعلى الشارة) وعقد نقاشات مع الأطراف المعنية لفهم نظرتها للجمعية الوطنية على نحو أفضل، بهدف تمكين الجمعية الوطنية من أداء مهمتها في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة. (انظر أيضاً العنصر «أولاً» تقييم السياق والمخاطر والعنصر «ثالثاً» قبول الجمعية الوطنية)
- 7-7 تستخدم الجمعية الوطنية وسائلها الإعلامية الشبكية والإلكترونية على نحو يراعي السياق، وتبشر المساعدة والحماية للأشخاص والمجتمعات المحلية، ومن ثم تحفظ كرامتهم وتجنبهم هم وموظفيها ومتطوعيها الآثار السلبية؛ وتحقيق توافق بين الوسائل الإعلامية الشبكية والإلكترونية والمواقع والنهج الأخرى للحركة.
- 8-7 استناداً إلى المشاركة في آليات التنسيق الميداني مع الجهات الفاعلة الخارجية، تمتثل أنشطة الاستجابة وتبادل المعلومات إلى المبادئ التوجيهية للجمعية الوطنية بشأن سرية المعلومات وتلبي في الوقت نفسه الحاجة إلى اتخاذ قرارات ميدانية مستقلة وإلى ربطها بشكل وثيق بالاستجابة الميدانية التي تنسقها الحركة.
- 9-7 إرساء وتنفيذ آليات لضمان التواصل المتبادل مع الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة.

ثامناً - إدارة المخاطر الأمنية في الميدان



تتحمل الجمعيات الوطنية المسؤولية وتخضع للمساءلة عن سلامة موظفيها ومتطوعيها وأنهم من خلال وضع وتنفيذ نظام وبنية لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان.

- 1-8 وضع وتنفيذ سياسة للسلامة والأمن.
- 2-8 تعي الجمعية الوطنية الممارسات القائمة التي تنتهجها المجتمعات المحلية لحماية نفسها وتستند إليها، مما يساهم إيجابياً في أمن هذه المجتمعات وأمن الجمعية الوطنية.
- 3-8 إرساء أسس نظام وبنية متكاملين لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان من أجل حماية أمن وسلامة الموظفين والمتطوعين والمرافق والمعدات والمركبات؛ ويعمل هذا النظام وفقاً للأحكام والمسؤوليات المتعلقة بواجب الرعاية وتطبيق المبادئ الأساسية وسياسات الحركة الأخرى. (انظر أيضاً جميع العناصر، خصوصاً العنصر «أولاً» تقييم السياق والمخاطر)
- 4-8 توفير تدريب على إدارة المخاطر الأمنية في الميدان يشمل أدوات وعمليات ومبادئ توجيهية لتقييم المخاطر، ومدونات لقواعد السلوك وتدابير لضمان القبول الفعلي والحماية، يستفيد منها كل من هم مسؤولون عن إدارة العمليات أو من هم معرضون للخطر أثناء أداء مهامهم. (انظر أيضاً العنصر «أولاً» تقييم السياق والمخاطر والعنصر «رابعاً» قبول أفراد الجمعية الوطنية)
- 5-8 تعزيز ثقافة الأمن داخل الجمعية الوطنية وبين جميع الموظفين والمتطوعين بحيث يدرك الجميع ويكونون مجهزين لتحمل مسؤوليتهم الشخصية عن إدارة شؤون سلامتهم وأمنهم وعن الالتزام بالمبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالجمعية الوطنية في هذا الصدد.
- 6-8 توفير تغطية تأمينية ملائمة للموظفين والمتطوعين العاملين أثناء الأزمات من أجل تعويضهم في حالات الإصابة، بما في ذلك حالات الصدمات أو التوترات النفسية أو الوفاة أثناء أداء المهمة.

ثالثاً - المبادئ الأساسية وإطار الوصول الأمن

بغية زيادة مستوى القبول والأمن والوصول إلى المحتاجين للمساعدة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيئات غير الأمانة، يجب أن ترسخ المبادئ الأساسية وأن توجه جميع مسارات التفكير والأنشطة الإعلامية والقرارات والإجراءات. ويوضح هذا القسم كيفية القيام بذلك ولماذا.

ويرتكز عمل الحركة الدولية على سبعة مبادئ أساسية هي الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والخدمة التطوعية والوحدة والعالمية، وهي مبادئ تلهم جميع الأنشطة وتؤثر فيها (انظر الشكل رقم 6). وهي ترتبط بالقانون الدولي الإنساني ونالت الموافقة والقبول عام 1965 بوصفها إطاراً لتوجيه أنشطة الحركة وتنظيمها. وهي أداة ميدانية لا غنى عنها وينبغي تطبيقها في جميع الأوقات، وهي تساعد لاسيما على تأمين الوصول إلى المحتاجين وتعزيز مستوى فعالية المساعدة المقدمة إلى الأشخاص المحتاجين والمجتمعات المحلية المحتاجة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيئات غير الأمانة.

يُنظر للمبادئ الأساسية أولاً وقبل كل شيء على أنها تعبير عن قيم ومثل عليا. ولذلك غالباً ما يُساء تقدير أهميتها كأداة عملية في الميدان وفي اتخاذ القرارات.

» كيفية استخدام المبادئ الأساسية تكمن في تطبيقها. «

د. بيلدار باغوما، وكيل الأمين العام، قسم البرامج والمشاريع،
جمعية الصليب الأحمر الأوغندي

الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال مبادئ ذات أهمية جوهرية من المنظور الميداني. ويشار إلى الإنسانية وعدم التحيز والاستقلال في مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث،²² وهي مدونة اعتمدها أكثر من 490 منظمة عاملة في مجال الإغاثة. وتعتبر مبادئ الخدمة التطوعية والوحدة والعالمية ذات قيمة كبيرة أيضاً بالنسبة لسير عمل أي جمعية وطنية ولصورتها وسمعتها، مما يبرز التفاعل المتبادل والتعزيز المشترك بين جميع المبادئ الأساسية.

ورغم الأهمية الميدانية المميزة للمبادئ الأساسية داخل الحركة وخارجها، فغالباً ما ينظر إليها أولاً وقبل كل شيء على أنها تعبير عن قيم ومثل عليا. ولذلك غالباً ما يُساء تقدير أهميتها كأداة عملية في الميدان وفي اتخاذ القرارات.

» من الواضح أن المبادئ الأساسية تشكل في السياق اللبناني أكثر من مجرد مدونة نظرية أو التزام أيديولوجي. فهي إطار عمل وأداة ميدانية يُسترشد بها في عملية اتخاذ القرارات في ظروف صعبة للغاية. وتكتسب المبادئ الأساسية أهمية بالغة بالنسبة إلى جمعية وطنية تحتاج إلى التوفيق بين دورها كجهة رسمية مساعدة للسلطات العامة وبين قدرتها على تقديم مساعدات إنسانية بحياد واستقلال إلى جميع من هم في أمس الحاجة ووضع الثقة فيها كهيئة قادرة على الاضطلاع بهذا الدور. ومن أهم الدروس المستفادة من لبنان أن هذه الأمور ليست وليدة الصدفة ولا تتأتى دون بذل جهود كبيرة ومتسقة. «

لبنان: دراسة حالة عن التطبيق العملي لإطار الوصول الأمن

²² مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث، من إعداد الاتحاد الدولي واللجنة الدولية عام 1994،

الشكل رقم 6: المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

العالمية	الوحدة	الخدمة التطوعية	الاستقلال	الحياد	عدم التحيز	الإنسانية
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر منظمة عالمية وللجمعيات الوطنية فيها حقوق متساوية وعليها واجب التعاون.	لا يمكن أن تكون هناك سوى جمعية وطنية واحدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في البلد الواحد، ويجب أن تكون مفتوحة للجميع وأن تشمل بأنشطتها الإنسانية مجموع أراضيه.	الحركة منظمة إغاثة تطوعية لا تعمل لأجل المصلحة الخاصة.	الحركة مستقلة، ورغم أن الجمعيات الوطنية تعمل كأجهزة مساعدة للسلطات العامة في ما تضطلع به هذه الأخيرة من نشاطات إنسانية وتخضع للقوانين السارية في بلادها، فإنه يجب عليها أن تحافظ على استقلالها حتى تستطيع أن تتصرف بموجب مبادئ الحركة في جميع الحالات.	لكي تحافظ على التمتع بثقة الجميع تمتنع الحركة عن المشاركة في العمليات الحربية وفي الخلافات ذات الطابع السياسي أو العنصري أو الديني أو الإيديولوجي، في أي وقت من الأوقات.	لا تفرق الحركة بين الأشخاص على أساس جنسياتهم أو عرقهم أو دياناتهم أو انتمائهم الطبقي أو السياسي، وكل ما تسعى إليه هو تقديم المساعدة إلى الأشخاص حسب معاناتهم مع إعطاء الأولوية لأشد حالات الضيق إلحاحًا.	الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر حركة ذات طابع دولي ووطني نبعت من الرغبة في تقديم العون إلى الجرحى في ميادين القتال دون تمييز، وتبذل جهودًا لرفع المعاناة وتخفيفها عن البشرية في جميع الأحوال، كما تهدف إلى حماية الحياة والصحة وإلى ضمان احترام الشخصية الإنسانية وتعزيز التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون والسلام الدائم بين الشعوب.

كيف يعزز تطبيق المبادئ الأساسية مفاهيم الوصول إلى المحتاجين والنظرة والقبول والأمن؟

كي تستجيب أي جمعية وطنية استجابة فعالة عليها أن تستوفي شرطًا مسبقًا وضروريًا يقضي بحفاظها على حيادها الفعلي والمتصور والحفاظ على قدرتها على تقديم خدماتها دون تحيز وعلى التصرف باستقلال في جميع الأوقات، بل وخصوصًا في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة.

أما التمسك بالمبادئ الأساسية الذي يقترن بوقوف الجمعية الوطنية عن كذب إلى جانب المحتاجين للمساعدة من خلال تقديم خدماتها اليومية وسمعة الحركة ككل فهي عوامل أساسية تحكم قدرة أي جمعية وطنية على كسب قبول أكبر، ومن ثمّ تمكّنها من الوصول على نطاق أوسع إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة.

ولا شك أنه قد يكون من الصعب على جميع مكونات الحركة -والعاملين فيها- الاحتفاظ بنظرة الجميع إليها باعتبارها تتمسك بالمبادئ الأساسية في جميع الحالات. فعندما تعمد الدولة التي تؤدي هذه الجمعية الوطنية دورًا مساعدًا لها على سبيل المثال إلى المشاركة في نزاع مسلح غير دولي أو في عملية لإنفاذ القوانين خلال الاضطرابات أو التوترات الداخلية، قد يصبح كل من حياد الجمعية الوطنية واستقلالها على المحك. ورغم هذه التحديات، اكتسبت عدة جمعيات وطنية سمعة بأنها محايدة وغير متحيزة ومستقلة من خلال البرهنة على تمسكها الدائم والمتسق بالمبادئ الأساسية في عملها اليومي. وهذا هو ما أتاح لهذه الجمعيات الاضطلاع بأنشطتها الإنسانية في بيئات صعبة للغاية لا تستطيع غيرها من المنظمات العمل فيها. والصليب الأحمر اللبناني خير مثال على ذلك (انظر لبنان: دراسة حالة عن التطبيق العملي لإطار الوصول الآمن)

قد يكون للتمسك أو عدم التمسك بالمبادئ الأساسية أثر مباشر على أمن العاملين في الجمعية الوطنية ووصولهم إلى المحتاجين وقد يؤدي إلى عواقب غير مقصودة تؤثر على الحركة بأكملها، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

قد يكون لعدم التمسك بالمبادئ الأساسية أثر مباشر على أمن العاملين في الجمعية الوطنية ووصولهم إلى المحتاجين وقد يؤدي إلى عواقب غير مقصودة تؤثر على الحركة بأكملها.

أسئلة توجيهية بشأن تطبيق المبادئ الأساسية

- ◀ كيف سينظر كل طرف من الأطراف المعنية إلى هذا البيان أو هذا الإجراء في السياق، وكيف سينعكس على حياد الجمعية الوطنية وعدم تحيزها واستقلالها؟
- ◀ إذا كان إجراء ما سيؤثر سلبيًا على نظرة الأطراف المعنية للجمعية الوطنية من منظور حيادها أو عدم تحيزها أو استقلالها، فما الذي يمكن عمله لتغيير تلك النظرة قبل اتخاذ ذلك الإجراء؟
- ◀ إذا لم يتسن عمل أي شيء لتغيير النظرة السلبية، هل ينبغي مواءمة القرار أو الإجراء بغية تجنب تداعياته السلبية على المحتاجين وعلى الزملاء من الموظفين والمتطوعين؟
- ◀ هل تتمكن الجمعية الوطنية من إجراء تقييم للمناطق المتضررة أو المجتمعات المحلية المتضررة ومن تحديد المكان الذي تعمل فيه ومن تساعد على نحو مستقل استنادًا إلى مستوى الحاجة الإنسانية أساسًا؟
- ◀ هل تمثل الجمعية الوطنية حقًا المجتمعات المحلية التي ترمي إلى خدمتها؟
- ◀ هل تؤثر القضايا الخلافية القائمة في السياق سلبيًا على وحدة الجمعية الوطنية، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتجنب ذلك؟

الاستقلال أمر أساسي. وإن لم تكن مستقلين، فلا يوجد أي فرق بيننا وبين أي منظمة خيرية أخرى أو بيننا وبين الحكومة نفسها. ويمكن السبب وراء تأسيس الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الرغبة في تطبيق أسلوب عمل مستقل وفريد من نوعه خاص بها. وإذا ساومنا على استقلالنا في أفغانستان انتهى دورنا.

فاطمة غيلاني، رئيسة جمعية الهلال الأحمر الأفغاني
أفغانستان: دراسة حالة عن التطبيق العملي لإطار الوصول الأمن

ينبغي للجمعيات الوطنية الاعتماد على موظفيها للعمل بلا تحيز وبلا أحكام مسبقة في جميع الأوقات ولا سيما في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيقات غير الآمنة. وقد يمثل ذلك تحديًا شخصيًا عندما يكون للموظفين والمتطوعين انتماءات جغرافية أو اجتماعية أو ثقافية إلى مجموعة أو أخرى من المجموعات المتنازعة.

ورغم أن الأفراد العاملين في الجمعيات الوطنية يبذلون كل جهد ممكن للحفاظ على قدرتهم على العمل بلا تحيز، قد تعني انتماءاتهم أو هوياتهم الحقيقية أو المتصورة أن الأطراف المعنية لا تصدق أنهم غير متحيزين. ومن المهم أن ترصد القيادات الميدانية للجمعيات الوطنية هذه العوامل باستمرار وأن تكيف أسلوبها في نشر الأفراد العاملين فيها حسبما تقتضي الحاجة، ومن المهم للعاملين أنفسهم أن يقيموا بموضوعية مستويات قبولهم الحقيقية والمتصورة في السياق أو المجتمع المحلي المعني.

ورغم أن الأفراد العاملين في الجمعيات الوطنية يبذلون كل جهد ممكن للحفاظ على عدم تحيزهم، قد لا تنتظر إليهم الأطراف المعنية على أنهم غير متحيزين بسبب انتماءاتهم أو هوياتهم الحقيقية أو المتصورة.

أسئلة توجيهية للأفراد العاملين لتقييم قدرتهم على تطبيق المبادئ الأساسية

- ▶ كيف أشعر حقيقة إزاء تقديم المساعدة لهؤلاء الأشخاص أو لهذا المجتمع المحلي؟
- ▶ هل تؤثر تجاربي الشخصية وما ينتج عنها من شعور في تفكيري أو حكمي أو كلامي أو أنشطتي بطريقة منافية للمبادئ الأساسية؟
- ▶ هل تعني تجربتي الشخصية أنني اكتسبت فهمًا أكبر وأفضل لتجارب مجموعة واحدة أكثر من غيرها؟ وهل أحتاج إلى اتخاذ إجراء لفهم احتياجات المجموعات التي لا أعرفها جيداً؟
- ▶ هل أنا قادر على التحكم في مشاعري وعلى ألا أسمح لها بالتأثير سلبيًا على قدرتي على العمل بعدم تحيز وحياد؟
- ▶ كيف سينظر أولئك الذين أساعدهم إلى مشاركتي؟ وكيف ستكون نظرة الجهات المسلحة والمتحكمين في زمام الأمور إليّ؟ وهل سأعرض للخطر أو أعرض الآخرين للخطر؟
- ▶ هل هناك إجراءات يمكن أن أتخذها أنا أو تتخذها جمعيتي الوطنية من شأنها أن تدعمني حتى أعمل بطريقة محايدة وغير متحيزة بل ولكي يُنظر إليّ أيضًا على أنني أعمل بهذه الطريقة؟

الشكل رقم 7: المبادئ الأساسية الملهمة والموحدة للحركة برمتها



كيف تستخدم أي جمعية وطنية المبادئ الأساسية من الناحية العملية كأداة لتوجيه مسارات التفكير والأنشطة الإعلامية واتخاذ القرارات والإجراءات؟ يقدم السيناريو أدناه بعض المعلومات والمؤشرات في هذا الصدد.

العلاقات الخارجية

قبل أن نقيم أي جمعية وطنية علاقة مع منظمة ما (بغرض التمويل مثلاً أو لأغراض ميدانية أو إعلامية) ينبغي توخي الحرص والاهتمام بمسألة إمكانية الحفاظ على نظرة العموم إليها على أنها محايدة وغير متحيزة ومستقلة. وتظهر تلك المسألة تحديًا إذا قررت الجمعية الوطنية إبراز علامتها المميزة أو أي جوانب أخرى من هويتها المرئية علنًا مع منظمات أخرى. وإن الاتفاق أولاً على إقامة الشراكة ثم على تقاسم هويتها المرئية مع منظمة أخرى من خلال الإبراز المشترك للعلامات المميزة أو اتباع أي نهج آخر لإظهار العلامات المشتركة ينبغي أن يجري فقط في ظروف استثنائية وبتحفظ دائماً. وقد تساق الحجة لصالح هذا الاتفاق بالقول مثلاً أن هذا المنحى سيؤدي إلى تعزيز قدرة الجمعية الوطنية على الوصول بأمان إلى من هم في حاجة للمساعدة.

وقد نحتاج في بداية اندلاع التوترات أو الأعمال القتالية إلى استعراض بعض الأنشطة والعلاقات والشرائط الموجودة بالفعل وإلى اتخاذ إجراءات لضمان عدم تعرض الثقة في حياد الجمعية الوطنية وعدم تحيزها واستقلالها للخطر. والرابط الخاص هنا هو عنصر «قبول الجمعية الوطنية» في إطار الوصول الأمن: انظر المادة المعنية على شبكة الانترنت (www) في «قسم المشورة العملية».

العلاقة مع الدولة

إذا كانت الدولة مشاركة في النزاع المسلح أو في عملية إنفاذ القوانين، يجب على الجمعية الوطنية أن تضمن عدم النظر إليها على أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولة لأن ذلك قد يؤثر شكوك الأطراف المعنية الأخرى حول حيادها أو أن يقوض ثقة المستفيدين المحتملين في عدم تحيزها في تقديم خدماتها الإنسانية (انظر أيضاً الجزء الثاني، القسم الثاني). وقد يعرض ذلك للخطر قدرة الجمعية الوطنية على الوصول إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة وأمن العاملين فيها. وستحتاج الجمعية الوطنية في هذه الحالات إلى تحقيق التوازن بين وضعها كهيئة مساعدة للسلطات العامة وبين الحفاظ على استقلالها وأن ينظر إليها على أنها تحافظ على هذا الاستقلال. والرابط الخاص هنا هو عنصر «السند القانوني والسياسات» و«قبول الجمعية الوطنية»، انظر المادة المعنية على الانترنت (www) في «أقسام المشورة العملية».

تمثيل العاملين في الجمعية الوطنية

وينبغي للجمعية الوطنية أن تضمن مسبقاً وجود شريحة عريضة من السكان بين موظفيها ومتطوعيها. وإذا كان العاملون فيها يأتون أساساً من مجموعة عرقية أو طبقة اجتماعية معينة، أو إذا كان بعض الأفراد العاملين فيها معروفين بنشاطهم السياسي أو بارتباطات حساسة أخرى، فربما يكون لذلك تداعيات على النظرة إليهم أو قبولهم باعتبارهم محايدون وغير متحيزين. ومن ثمّ يكون هناك خطر على أمن جميع العاملين في الجمعية وعلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة. ويجب أن يدرك العاملون أنهم رغم شعورهم بأنهم محايدون وغير متحيزين، قد لا يُنظر إليهم كذلك وينبغي إجراء تقييم مستمر لنظرة المجتمعات المحلية والأطراف المعنية الأخرى. والرابط الخاص هنا هو عنصرين في إطار الوصول الأمن وهما «قبول الجمعية الوطنية» و«قبول الأفراد العاملين في الجمعية الوطنية»، انظر المادة المعنية على شبكة الانترنت في «أقسام المشورة العملية».

رغم أن موظفي ومتطوعي الجمعية الوطنية قد يشعرون أنهم محايدون وغير متحيزين، فقد لا تعتبرهم المجتمعات المحلية والأطراف المعنية الأخرى كذلك. ولا بد من ثمّ من إجراء تقييم لهذه النظرة باستمرار.

«قام المتطوعون بصفة عامة بعمل عظيم وتمسكوا بمبدأي عدم التحيز والحياد. ولكن الثورة كانت ثورة الشباب. وقد سعينا ما استطعنا إلى منحهم أكبر قدر ممكن من التوجيه، وقلنا لهم، 'عليكم أن تفصلوا بين وظيفتكم التطوعية وارتداء بذلة الهلال الأحمر وبين كونكم شباباً متحمسين لهذا التغيير'»

مفتاح الطويلب، مدير العلاقات الخارجية
بالهلال الأحمر الليبي

الحماية المسلحة

إذا نفذت أي جمعية وطنية عملية استجابة للاحتياجات في بيئة ينعهد فيها الأمن بدرجة كبيرة وقبلت الحماية المسلحة من أحد الأطراف، فإن سمعتها كمنظمة محايدة ومستقلة وقادرة على تقديم خدمات غير متحيزة ستعرض لخطر بالغ. وستخاطر أيضاً بأن تكون مرتبطة بأي مجموعة كانت توفر لها الحماية المسلحة وستغامر بأمن المكونات الأخرى للحركة والعاملين الآخرين في الحقل الميداني في السياق نفسه. ومن الضروري التمسك بسياسة الحركة بشأن «الحماية المسلحة للمساعدة الإنسانية».²³ وتمتّع مكونات الحركة كمبدأً أساسياً عن استخدام الحماية المسلحة، رغم أنه مسموح استثناءً باستخدامها لحماية القوافل الإنسانية.

²³ مجلس المندوبين، القرار رقم 9، «الحماية المسلحة للمساعدة الإنسانية»، 1995.

وسيتعين في تلك الحالات اتخاذ قرارات تحيد عن الممارسة المعتادة مع مكونات الحركة الأخرى التي قد تتأثر بمثل هذه القرارات. والرابط الخاص هنا هو عنصر إطار الوصول الآمن «السند القانوني والسياسات» و«إدارة المخاطر الأمنية في الميدان»؛ انظر المادة المعنية على الانترنت (www) في «أقسام المشورة العملية».

تقييم الاحتياجات

إن لم تصل جمعية وطنية ما إلى المناطق المتضررة من الأعمال القتالية أو العنف وما لم تكن قادرة على إجراء تقييم مستقل للاحتياجات بالتنسيق مع الشركاء الميدانيين للحركة وغيرهم أينما كان ذلك ممكناً، فسيصعب عليها أن تضمن منح الأولوية لمن هم في أشد الحاجة إلى المساعدة وتقديم الخدمات على نحو غير متحيز وفعال ومفيد. وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لإجراء تقييمات عالية الجودة ولضمان تنفيذ القرارات الخاصة بمكان العمل والفئات التي تقدم لها المساعدة بطريقة موضوعية ومستقلة بعيداً عن أي تأثير لا داعي له من جهات أخرى ربما لديها دواع خفية أو تحركها أسباب سياسية. ويجب أن تكون احتياجات الناس هي العامل المحدد الأساسي. والرابط الخاص هنا هو عنصر إطار الوصول الآمن «قبول الجمعية الوطنية»؛ انظر المادة المعنية على الانترنت (www) في «قسم المشورة العملية».

منظور الحركة

إن الالتزام المشترك للحركة بالمبادئ الأساسية واعتراف المكونات بما تتسم به مهام وقدرات كل منها من قيمة خاصة وتفرد وتكامل يُعتبر ميزة رائعة ورصيذاً ضخماً عندما تعمل تلك المكونات في أوضاع صعبة حيث يجوز بسهولة المساس بقبولها وتعرض وصولها إلى المحتاجين للخطر أو فرض قيود عليه.

وإذا وجدت جمعية وطنية ما على سبيل المثال أن جهودها في التمسك بشدة بالمبادئ الأساسية معرضة للخطر أو أن أطرافاً معينة مهمة لا تنظر إليها على أنها تعمل بحياد أو بعدم تحيز وأن وصولها إلى المحتاجين أو قبولها قد ضعف نتيجة لذلك، قد تستطيع اللجنة الدولية للصليب الأحمر - بفضل شبكتها الواسعة من الاتصالات مع الدولة والجهات الفاعلة من غير الدولة - أن تقدم دعماً مباشراً للتفاوض بشأن تيسير المرور الآمن لهذه الجمعية الوطنية لمساعدتها على تعزيز وضعها من أجل أن تحظى بمزيد من القبول، أو أن تتدخل وتقوم بالأنشطة بنفسها.

» يمكن في الحالات بالغة الدقة أن تكون سمعة اللجنة الدولية بوصفها منظمة محايدة ومستقلة محل تقدير كبير وذات قيمة في تيسير وصول جمعية وطنية ما إلى المحتاجين من خلال الحصول على ضمانات مسبقة بالمرور الآمن لإجلاء المصابين. «

تجربتنا المختارة: جمعية الصليب الأحمر في كوت ديفوار

وقد يكون العكس صحيحاً: ففي الحالات التي يجوز أن تعاني فيها اللجنة الدولية من قيود على وصولها إلى المحتاجين، قد تتمكن جمعية وطنية ما بفضل وضعها وسمعتها على المستوى المحلي من الوصول إلى الأشخاص المحتاجين وتقديم المساعدة حيث لا تستطيع اللجنة الدولية القيام بذلك. ولا يعني هذا أن اللجنة الدولية والجمعية الوطنية يمثل أحدها الآخر أو أن أيًا منهما يمكن أن يحل محل الآخر في كل حالة من الحالات، بل هذا مجرد مثال على أن مرونة الشراكة الميدانية أو العمليات المشتركة التي لها هدف مشترك هو تقديم المساعدة الإنسانية يمكن أن تساعد في التغلب على المشكلات أو العوائق الأمنية الماثلة أمام الوصول إلى المحتاجين.

عندما يتعرض قبول الجمعية الوطنية ووصولها إلى المحتاجين للخطر، يمكن للالتزام المشترك بالمبادئ الأساسية والاعتراف بالمهام والأدوار المختلفة والمتكاملة في آن واحد أن يسهل كثيراً جهود الحركة الرامية إلى تقديم مساعدة إنسانية فعالة.

» لقد ارتأينا في بعض المناطق بالصومال أنه يفضل من أجل الوصول إلى المستفيدين أن تظل اللجنة الدولية والهلال الأحمر الصومالي على مسافة من بعضهما البعض فليست كل الأطراف المتقاتلة لديها نفس النظرة إزاء المؤسستين. وقررنا أنه يستحسن أحياناً أن نميز أنفسنا عن غيرنا كي نحظى بقدر أكبر من القبول لدى بعض الجماعات. ولكننا نعمل بشكل وثيق معاً وننسق أنشطتنا ويدعم بعضنا البعض.»

عبد القادر إبراهيم حاجي (عافي) (Afi)، مدير الشؤون الإعلامية والتطوير التنظيمي بجمعية الهلال الأحمر الصومالي

ومن الأهمية بمكان إجراء تحليل مستفيض وشامل تمهيداً لفهم مختلف مستويات القبول في حالة معينة بغية تحديد أي مكوّن (أو مكونات) من الحركة سيكون بمثابة «الواجهة الميدانية» لها، وأي واحد منها سيتلقى الدعم. وتكون المساعدة أكثر فعالية في بعض الحالات عندما تعمل المكونات معاً لتقديمها.

وبغض النظر عن أي مكون من المكونات سيكون مقبولاً في الميدان من أي طرف من الأطراف المعنية، تظل ضرورة التنسيق الوثيق داخل الحركة حاضرة بصفة دائمة. وعلاوة على ذلك، يجب تمييز مهام كل من الجمعية الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية في كل الأوقات، ويجب أن تحظى بالاحترام والدعم المتبادلين. وإن الاعتراف بقيمة الجمع بين المهارات والمزايا والاستفادة القصوى من المهام الفريدة والمتكاملة لمكونات الحركة ومن مكانتها من أجل تلبية احتياجات المتضررين في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، سييسر الوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص وتلبية قدر أكبر من الاحتياجات.

» يجب علينا دائماً أن نسعى للعمل كأسرة واحدة وأن نحسن مستوى وصولنا إلى المحتاجين وقبولنا - وهذا أمر مهم. ونحن في فلسطين نعقد اجتماعات تنسيقية شهرية للحركة، نتبادل خلالها المعلومات عن أنشطتنا وبرامجنا. وعندما يستعر الوضع، تتعاون اللجنة الدولية مع الهلال الأحمر الفلسطيني سعياً إلى بلوغ الأماكن التي يصعب الوصول إليها. ونحن بوصفنا من مكونات الحركة نعمل معاً من أجل تعزيز وتنسيق عملنا الإنساني، وتوحيد الدعم والاستجابة الفورية لتخفيف معاناة المحتاجين.»

د. خليل أبو فول، رئيس إدارة الكوارث بجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

الترباط والتداخل المبادئ الأساسية وإطار الوصول الآمن إلى المحتاجين

يعد تطبيق المبادئ الأساسية جزءاً لا يتجزأ من إطار الوصول الآمن. ويتضمن هذا الإطار عدة إشارات مباشرة إلى حتمية تطبيق المبادئ الأساسية وإلى دورها الحاسم في تعزيز قبول الجمعيات الوطنية وأمنها ووصولها إلى المحتاجين.

ويجب على الجمعيات الوطنية أن تكون واعية وهادفة في تطبيقها للمبادئ الأساسية، وأن تتحدى نفسها لكي تضمن تطبيق هذه المبادئ باستمرار في جميع الأوقات.

والعلاقة بين المبادئ الأساسية وإطار الوصول الآمن هي علاقة ترابط وانسجام. وبينما لا يمكن تنفيذ هذا الإطار إلا من خلال تطبيق المبادئ الأساسية – التي تجسد نظام القيم الدائمة للحركة، إلا أن الإجراءات والتدابير المتخذة لتنفيذ إطار الوصول الآمن تعزز إلى حد كبير قيمة المبادئ الأساسية وتعكسها، وبالاقتراح بها فعالية العمل الإنساني للجمعيات الوطنية والحركة.

النقاط الرئيسية

- ◀ يرتكز عمل الحركة على المبادئ الأساسية السبعة - وهي الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والخدمة التطوعية والوحدة والعالمية - التي تلهم أنشطتها وتؤثر فيها.
- ◀ تتجاوز المبادئ الأساسية مجرد كونها مجموعة من المثل العليا والقيم، فهي أداة فعالة للعمل الميداني توجه عند تطبيقها مسارات التفكير والإعلام واتخاذ القرارات والممارسات.
- ◀ يُعَدّ التمسك المستمر بالمبادئ الأساسية عامل أساسي يتحكم في قدرة الجمعيات الوطنية على كسب القبول على نطاق أوسع ومن ثم الوصول بقدر أكبر إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسيئات غير الآمنة.
- ◀ يجب على أي جمعية وطنية، لكي تضمن تحقيق أقصى حد ممكن من التأثير الإنساني ونهج ميداني تكاملي، أن تنسق أنشطتها الخاصة بالتأهب وتنسيقاً وثيقاً مع جميع مكونات الحركة العاملة في السياق نفسه.
- ◀ تطبيق المبادئ الأساسية جزء لا يتجزأ من إطار الوصول الآمن، والعلاقة بينهما تتميز بالترابط والانسجام ويدعم كل منهما الآخر ويعزز من خلالهما.

الجزء الرابع

التطبيق



أولاً - بعض الاعتبارات التمهيدية

يُطبَّق إطار الوصول الآمن على أكمل وجه باستخدام أسلوب منهجي ومنظم. ويناقش هذا القسم بعض الاعتبارات الرئيسية التي ينبغي للجمعية الوطنية أن توليها اهتماماً قبل الشروع في عملية التطبيق والتنفيذ.

يتعين على أي جمعية وطنية قبل البدء رسمياً في عملية تطبيق إطار الوصول الآمن أن تنتظر في بعض الأمور أو تتخذ تدابير من شأنها المساهمة في تحقيق نتائج أكثر نجاحاً.

قيادات الجمعية الوطنية والالتزامات الواقعة على عاتقها

يعتبر الدعم الكامل والدور القيادي لهيئة الحكم في الجمعية الوطنية وإدارتها العليا في تطبيق إطار الوصول الآمن داخل المنظمة أمراً بالغ الأهمية من أجل تحقيق النجاح الشامل للمبادرات المتوسطة والطويلة الأجل الرامية إلى الارتقاء بمستوى القبول والأمن والوصول إلى المحتاجين.

وكثيراً ما يقتصر تنفيذ إطار الوصول الآمن في السابق على برنامج واحد فقط أو تولى مهمة تنفيذه موظفون ومتطوعون في فرع واحد أو عدة فروع، دون مشاركة الجمعية الوطنية بأكملها. وبينما قد يؤدي ذلك إلى تحسُّن على المدى القصير في مستوى الأمن والوصول إلى المحتاجين، تنطوي عملية التطبيق غالباً على تطوير تنظيمي طويلة الأمد يتطلب إشراك قيادات الجمعية الوطنية على مستوى المقر الرئيسي.

» إطار الوصول الآمن إلى المحتاجين ليس إطاراً قائماً بذاته، بل هو جزء لا يتجزأ من المنظمة وجميع برامجها.

ديف راتنا داخوا، الأمين العام
لجمعية الصليب الأحمر النيبالي

ويمكن لأي فرع من فروع الجمعية الوطنية أو لبرنامج من برامجها يواجه تحديات معينة في الأمن الميداني والوصول إلى المحتاجين أن يتولى بنفسه عملية تقييم إطار الوصول الآمن إلى المحتاجين والتخطيط له. ولكن كما ذكر آنفاً يكون التقييم والتخطيط أكثر فعالية واستدامة إذا شاركت هياكل الحكم والإدارة على مستوى المقر الرئيسي في وضع سياسات وبناء نظم وبرامج وممارسات ثابتة ومستقرة بغرض الإدراج الكامل لإطار الوصول الآمن في أسلوب عمل الجمعية الوطنية في جميع البرامج وعلى كافة المستويات. ويمكن أيضاً تحقيق فوائد عديدة من خلال مشاركة مجموعة كبيرة من موظفي الجمعية الوطنية الرئيسيين في هذه العملية.

العلاقة بين إطار الوصول الآمن والتطوير العام للجمعية الوطنية

تقتضي العملية المرتبطة بتنفيذ إطار الوصول الآمن - كما ورد شرحها في القسم الثاني من الجزء الثالث- إشراك عدة مستويات إدارية في الجمعية الوطنية أو جميع هذه المستويات في عملية التنفيذ، فضلاً عن العديد من البرامج وخدمات الدعم. وقد كلفت أقسام إدارة الكوارث أو النشر في السابق بتنفيذ إطار الوصول الآمن بشكل عام، رغم أن العديد من الإجراءات والتدابير المطلوبة هي جزء من مسؤولية قيادة الجمعية الوطنية أو أقسام أخرى بها. ولابد من ثم، بالإضافة إلى إشراك الإدارة العليا، توعية مجموعة مختارة من مديري البرامج وخدمات الدعم وتعبئتهم كي يكرسوا وقتهم وخبرتهم لهذه العملية.

وستستفيد الجمعيات الوطنية من تنفيذ العديد من الإجراءات والتدابير المحددة التي يعززها إطار الوصول الآمن باعتبارها جزءاً من تطويرها التنظيمي العام وبناء قدراتها وتأهبها لمهام الاستجابة في حالات الطوارئ وفقاً لواقع السياق وأولوياته. وينبغي إدراج نتائج هذه الإجراءات لاحقاً في السياسات التنظيمية الأعم لكل جمعية وطنية على حدة وبنياتها وأنظمتها وبرامجها وممارساتها.

ويدعم عدد من الأدوات والعمليات نجاح تطبيق إطار الوصول الآمن، لاسيما عملية تقييم الاتحاد الدولي للقدرات التنظيمية وتصديقها²⁴ والقائمة المرجعية لصفات الجمعية الوطنية حسنة التأهب والقادرة على مواجهة الكوارث وأداة التقييم الذاتي²⁵ وغير ذلك من الأدوات والمواد الخاصة بإدارة الكوارث، فضلاً عن المواد التي تقدم توجيهاً بشأن الجوانب الأوسع نطاقاً لتعزيز التطوير التنظيمي للجمعية الوطنية وتأهبها لحالات الطوارئ.

وإذا كانت الجمعية الوطنية قد انتهت بالفعل من مرحلة التقييم الذاتي المرتبطة بعملية تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها وحددت مواطن الضعف في التصور أو الصورة أو الأمن، فإن تطبيق إطار الوصول الآمن واتخاذ إجراءات لسد الثغرات يساعدها على معالجة تلك المسائل. وإذا لم تضطلع بعملية تقييم للقدرات التنظيمية وتصديقها وكانت بصدد إنجاز عملية تطبيق إطار الوصول الآمن، فقد تفيد النتائج في عملية التقييم والتصديق التي تُجريها لاحقاً.

الجدول رقم 5: أدوات دعم تطوير الجمعيات الوطنية

إطار تطوير الجمعيات الوطنية	يوجه قادة الجمعيات الوطنية في اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات التي تؤثر على تطوير منظماتهم وتُعجل بتنفيذ عمليات حيوية مهمة لازدهار الحركة والحفاظ على صورتها وسمعتها على المدى الطويل وفقاً لمبادئ التطوير. ويدرج في هذا الإطار إشارة مباشرة إلى إطار الوصول الآمن
عملية تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها	هي عملية تطوير للجمعيات الوطنية تتضمن ثلاث مراحل: التقييم الذاتي والاستعراض عبر الأقران والتصديق
إطار الوصول الآمن	يأتي ليكمل التطوير التنظيمي وبناء القدرات من أجل التأهب للاستجابة في حالات الطوارئ مع التركيز بصفة خاصة على تحديد الموضع والتأهب للاستجابة في مناطق محفوفة بالمخاطر وسياقات غير آمنة
القائمة المرجعية لصفات الجمعيات الوطنية حسنة التأهب والقادرة على مواجهة الكوارث والنزاعات	هي أداة من أجل التأهب للاستجابة في حالات الطوارئ تضم بعض الإجراءات والتدابير الواردة في إطار الوصول الآمن

تطبيق فريد حسب السياق

تتمتع كل جمعية وطنية بقدرات خاصة بها وتعمل في سياق معين يفرض تحديات فريدة. ومن الأهمية بمكان أن تراعي عملية تطبيق إطار الوصول الآمن ما يلي:

- ▶ الطابع الخاص للاحتياجات والتحديات والمخاطر المتضمنة في السياق المعني؛
- ▶ القدرات الموجودة بالفعل لدى الجمعية الوطنية وتلك المنشود وجودها؛
- ▶ التجارب السابقة لكل جمعية وطنية في ما يتعلق بالقبول والأمن والوصول إلى المحتاجين.

²⁴ <https://fednet.ifrc.org/en/resources/ns-development/national-society-development/organisational-capacity-assessment--certification1/>

²⁵ صفات الجمعيات الوطنية حسنة التأهب والقادرة على مواجهة حالات الكوارث والنزاعات، 2001، وهي قائمة مرجعية حدثت وكيفت لإدراج إطار الوصول الآمن، <http://www.ifrc.org/Global/WPNS-characteristics-ar.pdf>

إنكاء الوعي داخل الجمعية الوطنية

ينبع أحياناً الحافز على قبول الإجراءات أو التدابير التي يوصي بها إطار الوصول الآمن من وقوع حادث أمني ميداني أو اندلاع مباحث لأعمال العنف، أو استباقاً لحادث مرتقب مثل الانتخابات أو المظاهرات المنظمة سلفاً، حيث يرجح أن يكون مستوى التوتر مرتفعاً. وتكون الفوائد التي تجنيها الجمعية الوطنية من وراء تنفيذ إطار الوصول الآمن جلية في مثل هذه الحالات تماماً مثلما يكون الحافز على تنفيذها قوياً.

ويُحذّر أن تبدأ الجمعية الوطنية في التأهب وفي تحديد موضعها كي تحظى بقبول الأطراف المعنية الرئيسية في وقت مبكر قبل ظهور الحاجة إلى الاستجابة في أي أزمة. وتستطيع أي جمعية وطنية تفكر مسبقاً بهذه الطريقة أن تستبق أو تخفف من وطأة التحديات التي قد تعرقل وصولها إلى المحتاجين في الميدان أو تؤثر سلباً على أمن موظفيها ومتطوعيها، وأن تجري اتصالات وتقيم علاقات مفعمة بالثقة مع الأطراف المعنية الرئيسية. ولكن قد يسود أحياناً لدى الجمعية الوطنية شعور بالرضا عن الوضع أو توجه فكري مفاده أن «هذا لن يحدث هنا»، أو قد ينصرف اهتمام هذه الجمعية الوطنية إلى أولويات أخرى بدلاً من الانخراط في هذا العمل التحضيري المهم.

وقد يكون من الضروري لمعالجة هذا الأمر توعية الأعضاء الرئيسيين في هيئة حكم الجمعية الوطنية وإدارتها من خلال جلسات إحاطة، بغية إقناعهم بفوائد اعتماد إطار الوصول الآمن باعتباره جزءاً من نهج تطوير منظمتهم. وسيساعد هذا الدليل وما يصاحبه من موارد في هذا المسعى.

الجدول رقم 6: الأفكار المسبقة التي قد تثني أي جمعية وطنية عن تطبيق إطار الوصول الآمن

الفكرة المسبقة: يحد اعتماد ممارسات لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان من قدرة الجمعية الوطنية على التلبية الفعالة لاحتياجات الأشخاص والمجتمعات المحلية – أو بعبارة أخرى التضارب بين «الواجب الإنساني» وإدارة المخاطر.

الواقع: وُضعت الممارسات المهنية لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان من أجل تيسير الوصول إلى من يحتاجون للمساعدة وتعزيز الأمن – أي التخفيف من وطأة المخاطر – مما يؤدي إلى توسيع نطاق الوصول.

الفكرة المسبقة: يقتضي التنفيذ الكامل للتدابير والإجراءات المقترحة في إطار الوصول الآمن تكاليف مالية باهظة (للتأمين والتجهيزات والتدريب...وما إلى ذلك)

الواقع: يمكن تنفيذ العديد من الإجراءات والتدابير الواردة في إطار الوصول الآمن بتكاليف منخفضة نسبياً ويمكن دعم البعض الآخر مالياً وتقنياً بواسطة الشراكات أو التبرعات.

الفكرة المسبقة: بعض الجمعيات الوطنية لا تحتاج إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير الواردة في إطار الوصول الآمن لأنها تعمل في أماكن خالية نسبياً من الاضطرابات.

الواقع: اكتسبت الجمعيات الوطنية على مر السنين خبرة مفادها أن البنود الواردة في إطار الوصول الآمن مناسبة لها في كل الأوقات، حتى في عملها اليومي. وعلاوة على ذلك، قد تنشأ حتى في السياقات التي تتمتع بالسلم عوائق أو تفرض قيود و ما من سياق يكون بأمن كامل من إمكانية حدوث اضطرابات أو أعمال عنف أو نشوب نزاع.

تطبيق موجه حسب الأدوار

رغم أن الفهم والوعي المشتركين بمجمل ما يتضمنه إطار الوصول الآمن مسألة مفيدة لجميع فئات العاملين داخل الجمعية الوطنية، عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ تتطلب الفئات المختلفة وجود مستويات متباينة من العمق في الإلمام بمجالات معينة ذات صلة بما يقع على عاتق كل منها من مسؤوليات ومساءلة.

فيمكن لأعضاء هيئة الحكم على سبيل المثال التركيز أكثر على معالجة المسائل القانونية والسياسات التي قد تؤثر على أمن موظفي الجمعية الوطنية ووصولهم إلى المحتاجين، وعلى الامتثال لواجب الرعاية المنوط بها.

وربما يحتاج موظفو الإدارة العليا في الوقت نفسه، بما في ذلك إدارة البرامج وخدمات الدعم وإدارة الفروع، إلى تعزيز معرفتهم بالممارسات المتعلقة بوضع البرامج مع مراعاة السياق وإدارة المخاطر الأمنية في الميدان. وقد يشمل هذا أيضاً كيفية إجراء تحليل

للسياق وتقييمات المخاطر أو كيفية إدارة عملية نشر الموظفين على نحو يعزز ممارساتهم الأمنية، وتوفير آليات الدعم المناسبة للتعامل مع حالات التوتر النفسي.

وربما يحتاج المتطوعون العاملون على خطوط التماس ورؤساء العمليات الميدانية إلى الاطلاع والتدريب على: التأهب الشخصي؛ واستخدام المبادئ الأساسية للحركة باعتبارها أداة ميدانية لتوجيه القرارات والتحركات؛ وإدارة المخاطر الأمنية في الميدان؛ وتقديم الإسعافات الأولية في حالات الطوارئ؛ وإدارة الرفات البشرية؛ وتقديم الدعم النفسي واحتواء التوتر/الضغط؛ والدعم القانوني والإداري الوقائي، متضمناً مدونات قواعد السلوك والغطاء التأميني؛ ونشر المعارف والمهارات على المستوى الميداني؛ واستخدام الشارة أو العلامة المميزة.

ويشير الشكل رقم 8 إلى مجالات إطار الوصول الآمن التي ينبغي التركيز عليه أكثر من غيرها حسب العاملين داخل بنية الجمعية الوطنية والدور الذي يقومون به. وكما هو مبين في الشكل البياني، فإن إدارة المخاطر الأمنية في الميدان وتدابير التمرکز أو القبول الفعلي تقع ضمن مسؤولية جميع القطاعات على كافة المستويات.

الشكل 8: التطبيق الموجه حسب المسؤوليات والمساءلة

الجمعية الوطنية				
المستوى الاستراتيجي		مستوى الإدارة		المستوى الميداني
الحكم		مديرو / رؤساء البرامج مديرو / رؤساء الفروع		الموظفون والمتطوعون
التشريع، والنظم الداخلية	الاستراتيجية والهيكل والأنظمة	إدارة البرامج	إجراءات التشغيل	الممارسات الجيدة
	وضع السياسات	تنفيذ السياسات	المبادئ التوجيهية والمعايير	الأدوات والتدريب
إدارة المخاطر الأمنية في الميدان				
تدابير تحديد الموضع أو تدابير القبول الفعلي				

النقاط الرئيسية

- يعتمد تطبيق إطار الوصول الآمن على التطوير التنظيمي السديد للجمعية الوطنية والتأهب لحالات الطوارئ من خلال إرساء أسس الاستجابة لها.
- يُحذّر أن تبدأ أي جمعية وطنية في التأهب وتحديد موضعها كي تحظى بالقبول لدى الأطراف المعنية الرئيسية قبل فترة كافية من الاحتياج إلى الاستجابة في الأزمات.
- لا بد قبل الشروع في عملية تطبيق إطار الوصول الآمن من إمعان النظر في الطابع الخاص للاحتياجات والتحديات والمخاطر الناشئة عن السياق ومراعاة القدرات الفعلية والمنشودة للجمعية الوطنية.
- يقتضي اختلاف الفئات داخل الجمعية الوطنية اختلافاً في درجة وعمق الإلمام بالجوانب المتنوعة لإطار الوصول الآمن، وفقاً للمسؤوليات والمساءلة الواقعة على عاتق كل فئة منها.

ثانيًا - عملية تطبيق إطار الوصول الآمن

يتناول هذا القسم الطريقة المثلى للشروع في عملية تطبيق إطار الوصول الآمن مع مراعاة السمات الخاصة بالجمعية الوطنية وسياقها الميداني.

العملية

إطار الوصول الآمن...

- ▶ يمكن أن تستخدمه كل الجمعيات الوطنية في وقت مبكر قبل الاستجابة الميدانية لمساعدتها على التأهب وتحديد موضعها من أجل الارتقاء بمستوى القبول؛
- ▶ يمكن أن يُستخدم أثناء عملية استجابة ميدانية أو في أعقابها لتقديم التوجيه بخصوص النهوض بمستوى أمن الجمعيات الوطنية ووصولها إلى الأشخاص ذوي الاحتياجات الإنسانية؛
- ▶ يمكن لكافة الجمعيات الوطنية استخدامه حتى عندما تعمل في سياق سلمي نسبيًا. وخصوصًا إذا كان السياق ينطوي على جوانب ميدانية بالغة الدقة.

- الغرض من تطبيق إطار الوصول الآمن والأدوات المستخدمة في هذا التطبيق هو إكمال التطوير التنظيمي للجمعية الوطنية وأن يشكل هذا الإطار جزءًا من عملية التطوير. ويدعم الإطار وأدواته عملية تقييم وتخطيط منظمة داخل الجمعية الوطنية ترمي إلى ما يلي:
- ▶ تحديد الثغرات والعقبات والمخاطر والتحديات الماثلة أمام قبول الجمعية الوطنية وأمنها ووصولها إلى المحتاجين؛
- ▶ تحديد الإجراءات الضرورية على المدى القصير والمتوسط والطويل والمطلوبة لسد الثغرات وتذليل العقبات والتصدي للمخاطر والتحديات؛
- ▶ تعزيز ودعم الصبغة المهنية لنهج إدارة المخاطر الأمنية في الميدان الذي تضعه الجمعية الوطنية؛
- ▶ تعزيز تطبيق المبادئ الأساسية.

ويوصى بإجراء عملية التقييم والتخطيط في كافة الجمعيات الوطنية. وهذا التقييم مناسب بوجه خاص للجمعيات التي اضطرت بالفعل للاستجابة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الآمنة أو التي من المرجح أن تجد نفسها في حاجة إلى القيام بذلك في المستقبل القريب. ويستغرق تنفيذ العديد من الإجراءات والتدابير وقتًا طويلاً، لذلك يستحسن اتخاذها في وقت مبكر قبل الاستجابة. ولكن حالما تشرع الجمعية الوطنية في تنفيذها ينبغي أن تشكل جزءًا من عملية دائمة داخلها لكي تستمر في الاستجابة للسياق المتغير والتصدي للتحديات الناشئة.

تحت المجهر: استخدام إطار الوصول الآمن بوصفه مرجعًا سريعًا

يمكن لأي جمعية وطنية أن تستخدم إطار الوصول الآمن والأدوات التي يوفرها أثناء أي استجابة فعلية عندما يُحتمل ألا يُتاح لها الوقت الكافي لبذل جهد جماعي يتضمن عملية تقييم وتخطيط كاملة. ويشكل الجدول المرجعي المختصر لإطار الوصول الآمن الوارد في الملحق رقم 2 أداة مفيدة في هذه الحالة. ويمكن أيضًا استخدام أداة التقييم والتخطيط الخاصة بإطار الوصول الآمن لدعم التفكير السريع عبر توفير صيغة لتحديد الثغرات والإجراءات والأولويات التي ينبغي معالجتها.

ورغم أنه قد لا يتسنى تطبيق هذا النهج فورًا على الإجراءات طويلة الأجل، يمكن مع ذلك تدوين المعلومات للرجوع إليها مستقبلاً. ويمكن في الوقت نفسه اتخاذ إجراءات تلقائية لتسوية المسائل الميدانية الملحة والمهمة التي تستفيد من وجود حل سريع.

الشكل رقم 9: عملية تطبيق الوصول الآمن



وفي ما يلي العملية كما هي مبينة في الشكل رقم 9:

الإدارة: اتباع الممارسة الجيدة المستقاة من الجمعيات الوطنية والتي توصي بإنشاء فريق توجيهي معني بالوصول الآمن (مكون من 5-8 أشخاص) لدعم عملية التقييم والتخطيط واتخاذ الإجراءات التي ستجري بصورة دائمة، وإدماج الإجراءات والتدابير التي ستساهم في النهوض بمستوى أمن الموظفين والمتطوعين ووصولهم إلى المحتاجين. وإن كانت هذه الآلية أو هذا الفريق موجودين بالفعل داخل الجمعية الوطنية، فقد يكون من المفيد ببساطة تمديد ولايتهما تفادياً لتشكيل فريق آخر. وتوجد ميزة إضافية لهذا التمديد وهي إدراج إطار الوصول الآمن في بنى مؤسسية قائمة بالفعل.

ويمكن أن يضم هذا الفريق أشخاصاً في مناصب قيادية وإدارية مختلفة بالمقر الرئيسي وعلى الصعيد الإقليمي وبالفرع، بمن فيهم الأمين العام وأعضاء هيئة الحكم ومديرو عمليات الاستجابة الميدانية ورؤساء فرق العمل ورؤساء البرامج وخدمات الدعم ورؤساء فرق الاستجابة.

ويكون من المفيد في أغلب الأحيان خلال أي استجابة فعلية تشكيل فريق عمل ميداني مشترك مع اللجنة الدولية ومكونات الحركة الأخرى العاملة في السياق نفسه وإشراك جهات الاتصال المحددة لتولي مسؤولية إدارة المخاطر الأمنية التي قد تتعرض لها الجمعية الوطنية فضلاً عن رؤساء العمليات.

ويمكن إضافة قيمة كبيرة بفضل الجمع بين طائفة واسعة من وجهات النظر والمعارف والخبرات لمجموعة متنوعة في إطار عملية جماعية ومتكاملة. ويمكن أن يفضي ذلك أيضاً إلى فهم أدق للسياق وإلى شمولية أكبر في تحديد الثغرات والعقبات والمخاطر والتحديات الميدانية فضلاً عن الإجراءات والتدابير التي ينبغي اتخاذها لاحقاً.

التقييم: تحديد الثغرات والعقبات والمخاطر والتحديات الحالية أو المحتملة التي تحول دون قبول الجمعيات الوطنية وتعوق أمنها ووصولها إلى المحتاجين، من خلال إمعان النظر في السياق القائم وأحدث التجارب والسيناريوهات المحتملة في المستقبل؛ واستكشاف الأسباب الأصلية من أجل زيادة احتمال تسوية الإجراءات المقررة للمشكلات المحددة استناداً إلى هذه الأسباب؛ وتسجيل الثغرات والعقبات والمخاطر والتحديات في أداة التقييم والتخطيط الخاصة بإطار الوصول الآمن (انظر الشكل 10).

الشكل رقم 10: أداة التقييم والتخطيط الخاصة بإطار الوصول الآمن

يكمّن الغرض من كل عنصر في زيادة القبول وتعزيز الأمن من أجل الارتقاء بمستوى الوصول إلى المحتاجين للمساعدة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، بما في ذلك النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية. وهذه الأداة متاحة على الإنترنت www.icrc.org/saferaccess من خلال الرابط التالي:

عناصر الوصول الآمن	الإجراءات والتدابير	الثغرات والعقبات والمخاطر المحددة	الأولوية 1 - 3	المعايير المرجعية الحالية (ألف-هـ)	المعايير المرجعية المنشودة (ألف-هـ)	الإجراءات المطلوبة	الجهة المسؤولة/الشخص المسؤول	الإطار الزمني
أولاً- تقييم السياق والمخاطر	1-1 فهم أوجه التشابه والاختلاف في التأهب والاستجابة بين المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة وحالات الكوارث							
	2-1 استكشاف وتحليل الاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الناشئة التي قد تؤثر على العمل الإنساني، واستخدام المعرفة بهذه الأمور في إرشاد عمليات التأهب والاستجابة.							

التخطيط: وضع خطة عمل باستخدام أداة التقييم والتخطيط الخاصة بإطار الوصول الآمن للوقوف على المبادرات التي من شأنها سد الثغرات وتذليل العقبات والتصدي للمخاطر والتحديات على النحو المحدد في عملية التقييم؛ واستخدام أداة وضع المؤشرات المرجعية والرصد الخاصة بإطار الوصول الآمن (انظر الشكل 12) كمرجع للاستدلال بها أثناء هذه العملية، حيث أن ذلك سيساعد على تسليط الضوء على وضع الجمعية الوطنية الحالي وسيوفر التوجيه اللازم بشأن الخطوات المقبلة التي ينبغي النظر فيها.

وتتضمن المرحلة التالية اتخاذ هذه الخطوات الثلاث:

الخطوة 1: تسجيل الإجراءات المحددة في أداة التقييم والتخطيط لإطار الوصول الآمن تحت بند «الإجراءات المطلوبة».

الخطوة 2: ترتيب كل إجراء محدد حسب أولويته كما يلي:

- 1- مُلح ومهم - يتطلب إجراءً فورياً
- 2- مهم ولكنه ليس ملحاً بالقدر نفسه - يتطلب إجراءً على المدى المتوسط
- 3- مهم ولكنه ليس عاجلاً - يتطلب إجراءً على المدى الطويل

الخطوة 3: إسناد المسؤولية لشخص معين أو لأشخاص معينين أو لقسم معين، وتحديد إطار زمني لكل إجراء.

عقب تحديد أولوية كل إجراء، سيكون من المفيد الإشارة مرة أخرى إلى أداة وضع المؤشرات المرجعية والرصد الخاصة بإطار الوصول الآمن (انظر الشكل 12) لاستكشاف مجالات أخرى في إطار الوصول الآمن ربما قد تكون أغفلت في العملية الأولى. ويعد هذا النهج في محله لأن عناصر إطار الوصول الآمن مترابطة والإجراءات المتخذة في مجال معين يمكن أن تخلق حاجة إلى اتخاذ إجراءات في مجال آخر ربما لم يثر الانتباه في الوهلة الأولى. وينبغي إلحاق إجراءات إضافية وفقاً لذلك واتباع الخطوات الثلاث المشار إليها أعلاه لتحديد الأولويات.

اتخاذ الإجراءات: من الأهمية بمكان إدراك ضرورة اتخاذ إجراءات محددة إن أردنا النهوض بمستوى الأمن والوصول إلى من يحتاجون للمساعدات الإنسانية. وستؤدي هذه الإجراءات إلى نتائج متنوعة أو يكون لها مردود مختلف (انظر جدول إطار الوصول الآمن، الجزء الثالث، القسم الثاني، للتعرف على أمثلة عن الإجراءات المختلفة التي قد تكون مطلوبة). وقد تؤدي الإجراءات إلى نتائج متنوعة أو يكون لها مردود مختلف، من قبيل وضع مبادئ توجيهية أمنية أو شن حملة لحماية الشارة من أجل تعزيز هوية الجمعية الوطنية، أو تنظيم حملة إعلامية ميدانية موجهة بهدف توعية عموم الناس ببرامج الجمعية الوطنية وأنشطتها وأسلوب عملها وفقاً للمبادئ الأساسية. وتشمل الإجراءات في الغالب عدة برامج ومجالات للخدمات داخل الجمعيات الوطنية، وتنفيذ من التنسيق الذي يجري بينها بواسطة جهة اتصال و/أو فريق توجيهي.

الشكل 11: مجالات من الممكن إدراج النتائج فيها



الإدراج: تبرز من ثم الحاجة إلى إدراج الإجراءات ونتائجها في سياسات الجمعية الوطنية وهياكلها وأنظمتها وبرامجها وممارساتها ومنح موظفيها ومتطوعيها التوجيه والتدريب المناسبين.

الرصد: يكون من المفيد للغاية تحديد مؤشرات مرجعية لوضع الجمعية الوطنية الحالي مقارنة بالإجراءات والتدابير المقترحة في إطار الوصول الآمن، وتقرير الخطوات المقبلة المطلوبة لطرح هذه المؤشرات المرجعية ورصد التقدم المحرز. وترمي أداة وضع المؤشرات المرجعية والرصد الخاصة بإطار الوصول الآمن إلى الوفاء بهذا الغرض. وستساعد هذه العملية أيضاً الجمعية الوطنية على مواكبة التغيرات التي تطرأ على السياق والمخاطر، وتمكنها من موازنة الإجراءات على النحو المطلوب. ويوصى بإجراء استعراض كامل مرة واحدة كل سنة.

الشكل رقم 12: أداة وضع المؤشرات المرجعية والرصد الخاصة بإطار الوصول الآمن

يُمكن الغرض من كل عنصر في زيادة القبول وتعزيز الأمن من أجل الارتقاء بمستوى الوصول إلى المحتاجين للمساعدة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الآمنة، بما في ذلك النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية. وهذه الأداة متاحة على الإنترنت www.icrc.org/saferaccess من خلال الرابط التالي:

أ-هـ	الأساس المرجعي					مجلات التركيز (السمات)	المرجع في بند «الإجراءات والتدابير» في الجدول الخاص بإطار الوصول الآمن	عناصر الوصول الآمن
	هـ	د	ج	ب	أ			
	يجري القائمون على العمليات في المقر الرئيسي والفروع تقييمًا للسياق والمخاطر بصفة منتظمة بواسطة نسق موحد. وتُرفع تقارير إلى المقر الرئيسي بالتغيرات التي تطرأ على السياق والمخاطر ويجري إعداد نظام للدعم. وتستخدم التقارير لتعزيز التحليل الشامل الذي تجريه الجمعية الوطنية للسياق والمخاطر	تدريب كافة صانعي القرار على مستوى المقر الرئيسي والفروع على إجراء تقييم للسياق والمخاطر. وضع نسق موحد لعملية تقييم السياق والمخاطر واستخدامها من قِبَل جميع القائمين على العمليات في المقر الرئيسي والفروع على حدٍ سواء	توفر الجمعية الوطنية التدريب اللازم حول كيفية إجراء تقييم للسياق والمخاطر ورؤساء العمليات في الفروع التي هي بصدد تجربة الاستجابة في مناطق محفوفة بالمخاطر أو سياقات غير آمنة، بما فيها النزاعات المسلحة، أو تلك التي اكتسبت بالفعل تلك الخبرة.	يعي الأفراد في المقر الرئيسي للجمعية الوطنية كيفية إجراء تقييم للسياق والمخاطر بالنسبة لجميع العمليات الرئيسية		أ- القدرات الخاصة بتقييم السياق والمخاطر	1-1 4-1 5-1	تقييم السياق والمخاطر تكتسب الجمعيات الوطنية فهمًا واضحًا للجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المترابطة للسياق الميداني المتغير والمخاطر الكامنة فيه، ويشكل هذا الفهم الأساس الذي تستند إليه للوقاية من تلك المخاطر وإدارتها.

ملاحظة: محتويات بنود المؤشرات المرجعية هي قيد التجربة حاليًا وسيجري تعديلها وفقًا لمحصلة التجربة.

قياس النتائج والأثر

يرمي إطار الوصول الآمن إلى النهوض بمستوى أمن الجمعيات الوطنية ووصولها إلى المحتاجين وبلوغ أقصى مستوى في تقديم الخدمات الإنسانية مع تقليل المخاطر إلى أدنى حد. ولكن قد تتخذ جمعية وطنية ما إجراءات تحددها باعتبارها أولويات في عملية التقييم والتخطيط دون بلوغ الأثر المنشود إلى حدٍ كبير.

وينبغي من الناحية المنطقية من أجل قياس آثار تطبيق الإجراءات والتدابير ذات الأولوية المحددة في عملية التقييم والتخطيط، تسجيل مؤشر أساسي أو قياسي لأمن الجمعية الوطنية المعنية وقدرتها على الوصول إلى المحتاجين والوقوف على مستوى التقدم المحرز.

وينبغي العمل أكثر على تحديد الأثر. ولكن الأسئلة التالية قد تساعد الجمعيات الوطنية بداية في تطوير قدرتها على قياس الأثر.

أسئلة توجيهية لقياس القبول والوصول إلى المحتاجين

- هل زادت الاتصالات مع الأطراف المعنية كَمَا وكَيْفًا؟
- هل استطاعت الجمعية الوطنية خلال العام الماضي الوصول إلى المحتاجين في المناطق التي توجد بها احتياجات إنسانية نسبيًا دون عوائق؟
- حيثما لم تتمكن الجمعية الوطنية من الوصول إلى المحتاجين، هل كان من الممكن تيسير عملية الوصول وتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن إذا وُضعت نظم وإجراءات ونهج أفضل؟

سؤالان توجيهيان لقياس المخاطر والأمن

- ◀ خلال العام الماضي كم كان عدد الأحداث التي وقعت وهددت أمن الموظفين والمتطوعين، وما هي تلك الأحداث؟ وكيف يمكن مقارنتها بسياقات مشابهة في الأعوام السابقة؟
- ◀ هل طُبِّقَت السياسات والإجراءات القائمة تطبيقًا مناسبًا في تلك الحالات؟

الأدوات

يعد جدول إطار الوصول الآمن الأداة المرجعية الرئيسية التي تبرز الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها للارتقاء بمستوى القبول والأمن والوصول في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الآمنة.

وتدعم أداتان إضافيتان عملية التطبيق الموصى بها، وهما: أداة التقييم والتخطيط وأداة وضع المؤشرات المرجعية والرصد وهما يشكلان جزءًا من إطار الوصول الآمن.

وسيدعم الدليل الإضافي الموجه للميسرين عملية التقييم والتخطيط. ورغم أن بعض هذه الأدوات ورد في هذا الدليل، يمكن الاطلاع عليها جميعها على شبكة الإنترنت www.

الجدول رقم 7: أدوات تطبيق إطار الوصول الآمن	
الوصف	الأداة
أداة ضرورية تصف الإجراءات والتدابير المتعلقة بكل عنصر من "العناصر" الثمانية لإطار الوصول الآمن. ويرد جدول مرجعي مختصر لإطار الوصول الآمن في الملحق رقم 2	جدول إطار الوصول الآمن
أداة بسيطة وشاملة لدعم عملية التقييم والتخطيط؛ وهي مفيدة كنموذج لتسجيل نتائج عملية تطبيق إطار الوصول الآمن	أداة التقييم والتخطيط لإطار الوصول الآمن
أداة تمكن الجمعيات الوطنية من رصد وضعها وقياس التقدم المحرز في ما يتعلق بكل إجراء وتدبير من الإجراءات والتدابير التي يتضمنها إطار الوصول الآمن؛ وهي توفر مؤشرًا للاستدلال به في تحديد الخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها لتحقيق تقدم أكبر.	أداة وضع المؤشرات المرجعية والرصد الخاصة بإطار الوصول الآمن
يقدم دعمًا وإرشادًا إضافيين لعملية تطبيق إطار الوصول الآمن، ويتضمن خيارات منهجية تتسم بالمرونة.	دليل إطار الوصول الآمن الموجه للميسرين
أداة لإنشاء وعي الأفراد الرئيسيين في قيادة الجمعية الوطنية وكسب قبولهم لإطار الوصول الآمن والتزامهم بتنفيذه على نحو منهجي ومنظم.	عرض PowerPoint

الدعم المقدم من اللجنة الدولية للجمعيات الوطنية في عملية التطبيق

عندما تخطط أي جمعية وطنية للشروع في تطبيق إطار الوصول الآمن أو توسيع نطاق هذا التطبيق، يستحسن أن تستفيد من الدعم المقدم من اللجنة الدولية التي تظل الجهة المرجعية للتشاور، حيث تجسد خبرة الحركة الدولية في هذا المجال.

وتبقى اللجنة الدولية ملتزمة ومستعدة لدعم الجمعيات الوطنية في تعزيز فهمها وتطبيقها لإطار الوصول الآمن. وستقدم اللجنة الدولية الدعم اللازم للجمعيات الوطنية حسب مواردها المتاحة من أجل تنفيذ إطار الوصول الآمن، من خلال تقديم المشورة والمشاركة في تيسير عملية التطبيق حيثما يُطلب منها.

وحيثما يعمل كلٌّ من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية القرينة، يمكن لموظفيهم تقديم الخبرة التقنية في ما يتعلق بالإجراءات والتدابير المشار إليها في جدول إطار الوصول الآمن وفقاً لقدرات كل منها وللأولويات التي تحددها الجمعية الوطنية التي تباشر العملية. وسيُقدّم هذا الدعم التقني بالطبع إلى جانب دعم البرامج، وسيشمل المجالات المتعارف عليها لدعم بناء القدرات بالنسبة لبرامج اللجنة الدولية مثل إعادة الروابط العائلية والتوعية بالتلوث الناجم عن الأسلحة ومساعدة الضحايا والأمن الاقتصادي والمياه والسكن والصحة والإسعافات الأولية وإدارة الرفات البشرية.

ومن المزمع توفير دعم لبناء القدرات من خلال نهج الشراكة.

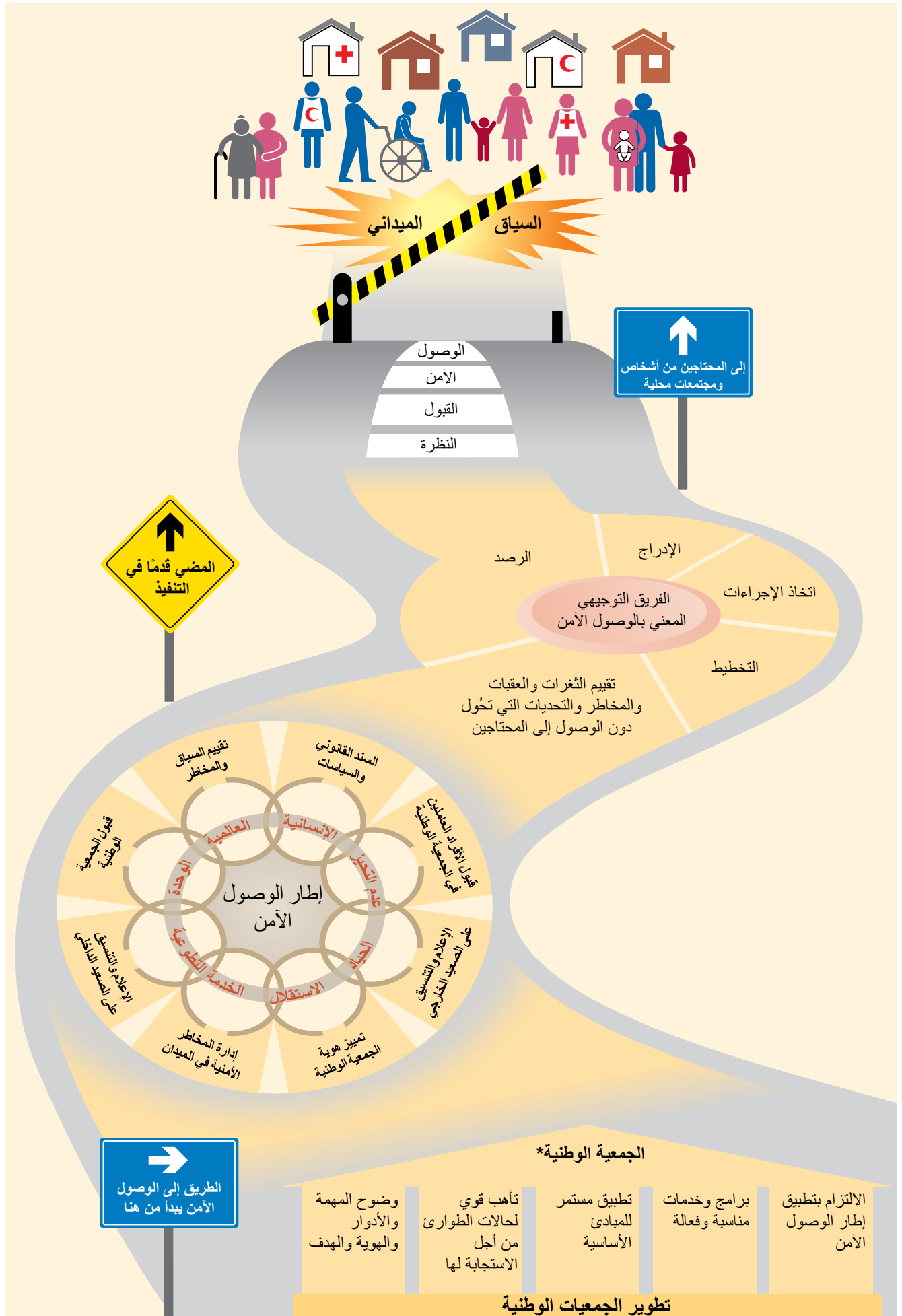
كلمة ختامية

لا يتوقف تحقيق الوصول الآمن عند هذا الحد. إذ يوجد كنز من المعلومات الإضافية والتوجيه يمكن اكتشافه في المكونات الأخرى لمجموعة الموارد العملية وأقسام المشورة العملية المتاحة على شبكة الإنترنت. وهناك مواد أخرى قيد الإعداد. والجمعيات الوطنية مدعوة أيضاً إلى الاستمرار في المساهمة بتجاربها المختارة في تطبيق إطار الوصول الآمن كي يتسنى لأطراف أخرى الاستلham منها في جهودها الرامية إلى الارتقاء بمستوى قبولها وأمنها ووصولها إلى المحتاجين من أشخاص ومجتمعات محلية.

نقاط رئيسية

- ◀ يكمن أسلوب التطبيق المثالي في عملية تقييم وتخطيط جماعية تقوم على تحليل سديد للسياق (بما في ذلك المخاطر) وتدبير للدروس المستخلصة وتوقع للأحداث المستقبلية.
- ◀ وينبغي أن تفضي عملية تطبيق إطار الوصول الآمن إلى إجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لسد الثغرات وتذليل العقبات والتصدي للمخاطر والتحديات الماثلة أمام الوصول الآمن التي حددها الإطار بدعم من أداة التقييم والتخطيط.
- ◀ ويُنظر إلى هذه العملية باعتبارها مستمرة وفي تحرك دائم وتستجيب للسياق ودلالاته بالنسبة لأمن الجمعية الوطنية ووصولها إلى المحتاجين.
- ◀ وتقيد عملية وضع المؤشرات المرجعية والرصد والأداة المرتبطة بها في تحديد الوضع الحالي للجمعية الوطنية ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات والتدابير المذكورة إجمالاً في إطار الوصول الآمن.
- ◀ وتظل اللجنة الدولية على أتم الاستعداد لتزويد الجمعيات الوطنية بالمشورة والدعم التقني اللازمين لتنفيذ الإجراءات والتدابير الموصى بها في إطار الوصول الآمن، والأمر كذلك بالنسبة للاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية، خصوصاً تلك التي لديها تجربة ميدانية مماثلة أو تمتلك خبرة تقنية معينة.

الطريق إلى الوصول الآمن



*ملاحظة: السمات المميزة للجمعية الوطنية الواردة هنا هي الأكثر صلة بتطبيق إطار الوصول الآمن ولا تستبعد أي خصائص أخرى قد تكون مطلوبة من الجمعية الوطنية بصفة أعم.

الملحقات

الملحق رقم 1: مسرد بالمصطلحات

تدابير القبول الفعلي

انظر التدابير المتخذة لتحديد الموضع أو تدابير ضمان القبول الفعلي

النزاع المسلح

ينشأ نزاع مسلح عندما تلجأ الدول إلى استخدام القوة المسلحة في ما بينها، أو عندما تنشأ مواجهة مسلحة طويلة الأمد بين قوات مسلحة حكومية وجماعات مسلحة منظمة أو في ما بين هذه الجماعات على أراضي دولة ما (تكون طرفاً في اتفاقيات جنيف). ويميز **القانون الدولي الإنساني** بين نوعين من النزاعات المسلحة هما:

- ◀ نزاعات مسلحة دولية تشارك فيها دولتان متحاربتان أو عدة دول؛
- ◀ نزاعات مسلحة غير دولية بين قوات حكومية وجماعات مسلحة غير حكومية أو في ما بين هذه الجماعات فقط.²⁶

المتحكمون في زمام الأمور

المتحكمون في زمام الأمور هم جميع من يتبوؤون مراكز تمكنهم من التحكم في عملية الوصول إلى الأشخاص المتضررين من الأحداث أو من فرض قيود على هذا الوصول أو ضمانه. وقد تشمل هذه الفئة السلطات الوطنية والمحلية وقوات الأمن والجهات الفاعلة المسلحة والجهات الفاعلة من غير الدول ورجال الدين وزعماء المجتمعات المحلية وأفراد المجتمعات المحلية والأشخاص المحتاجين للمساعدة. ويندرج المتحكمون في زمام الأمور ضمن مجموعة أوسع من **الأطراف المعنية** التي لا بد لأي جمعية من الجمعيات الوطنية أن تضعها في اعتبارها عند الاضطلاع بعملياتها.

الاضطرابات والتوترات الداخلية

تنص المادة 1 الفقرة 2 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949 على ما يلي: «لا يسري هذا «البروتوكول» على حالات الاضطرابات والتوترات الداخلية مثل الشغب وأعمال العنف العرضية والنادرة وغيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة التي لا تعد منازعات مسلحة». وقد ورد في تعليق اللجنة الدولية على البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 تعريف «للاضطرابات الداخلية» و«التوترات الداخلية».

الاضطرابات الداخلية

«تشمل الاضطرابات الداخلية حالات (...) [تتسم] (...) بدرجة من الجسامة أو تستمر خلال فترة زمنية معينة وتتطوي على أعمال عنف. وقد تتخذ أعمال العنف أشكالاً مختلفة تتراوح بين اندلاع أعمال تمرد عفوية وصولاً إلى الصراع بين جماعات منظمة إلى حد ما وبين السلطات الحاكمة. وتستتفر السلطات الحاكمة في الحالات التي لا تستفحل بالضرورة لتصل إلى مستوى الصراع المفتوح قوات غفيرة من الشرطة أو حتى من القوات المسلحة لاستعادة النظام الداخلي. وقد دفع ارتفاع عدد الضحايا بالضرورة إلى تطبيق حد أدنى من القواعد الإنسانية».²⁷

²⁶ How is the term 'Armed Conflict' defined in International Humanitarian Law?, ICRC Opinion Paper, ICRC, Geneva, March 2008

²⁷ في التعليق على البروتوكولات الإضافية المعتمدة في 8 يونيو/حزيران 1977 لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، يرد وصف الاضطرابات الداخلية الذي ساهمت به اللجنة الدولية خلال الدورة الأولى لمؤتمر الخبراء الحكوميين المنعقد في عام 1971.

Y.Sandoz, C. Swinarski and B. Zimmermann (eds), *Commentary on the Additional Protocols of 8 June 1977 to the Geneva Conventions of 12 August 1949*, ICRC/Martinus Nijhoff, Geneva, 1987, p.1355

وقد بات من الواضح على مر السنين أن التعريف المذكور أعلاه لا يشير على سبيل الحصر إلى الحالات التي تنطوي على مشاركة سلطات الدولة، بل يشمل أيضًا المواجهات بين جماعات مختلفة تضم أفرادًا ليسوا في سدة الحكم.

التوترات الداخلية

«يمكن القول أن التوترات الداخلية تشمل على نحو خاص حالات التوتر الخطير (السياسي أو الديني أو العرقي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وغير ذلك)، ولكنها تشمل أيضًا عواقب النزاع المسلح أو الاضطرابات الداخلية. وتتميز هذه الحالات بخاصية أو أكثر من الخصائص التالية، إن لم تكن كلها مجتمعة:

- ◀ توقيفات على نطاق واسع؛
- ◀ عدد كبير من السجناء «لأسباب سياسية»؛
- ◀ احتمال وجود معاملة سيئة أو ظروف غير إنسانية في أماكن الاحتجاز؛
- ◀ تعليق الضمانات القضائية الأساسية إما كجزء من إعلان حالة الطوارئ أو كمجرد أمر واقع؛
- ◀ ادعاءات بوقوع «حالات اختفاء».²⁸

القانون الدولي الإنساني

القانون الدولي الإنساني هو فرع من فروع القانون الدولي العام. وهو يتضمن قواعد ترمي في زمن النزاعات المسلحة ولدواع إنسانية إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو كفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية وإلى وضع قيود على وسائل وأساليب القتال. ويشير القانون الدولي الإنساني بصفة أدق إلى معاهدات دولية أو قواعد عرفية وضعت خصيصًا لتسوية القضايا الإنسانية الناشئة مباشرة عن النزاعات المسلحة سواء كانت ذات طابع دولي أو غير دولي.

الجهات الفاعلة من غير الدول

قد تشمل الجهات الفاعلة من غير الدول جماعات المعارضة أو الجماعات الموالية للحكومة أو المتظاهرين أو المتمردين أو العصابات المحلية أو الجماعات الطائفية أو المجموعات الإجرامية أو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وقد تكون هذه الجهات مسلحة أو غير مسلحة.

إدارة المخاطر الأمنية

تتمثل إدارة المخاطر الأمنية في الميدان في تقييم السياق الميداني وتحديد المخاطر المحدقة بالموظفين والمتطوعين والممتلكات والعمليات وتحليل هذه المخاطر وتنفيذ استراتيجيات وتدابير للتخفيف من وطأة المخاطر والحد من احتمال وقوع أي حدث غير مرغوب فيه ومن عواقبه.

العاملون

العاملون هم جميع الموظفين والمتطوعين في أي جمعية وطنية، بمن فيهم أعضاء هيئة الحكم.

²⁸ في التعليق على البروتوكولات الإضافية المعتمدة في 8 يونيو/حزيران 1977 لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، يرد وصف الاضطرابات الداخلية الذي ساهمت به اللجنة الدولية خلال الدورة الأولى لمؤتمر الخبراء الحكوميين المنعقدة في Y.Sandoz, C. Swinarski. 1971.

تدابير تحديد الموضع وتدابير القبول الفعلي

تشمل تدابير تحديد الموضع أو تدابير القبول الفعلي إقامة علاقات جيدة مع المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المسلحة وغيرها من الأطراف المعنية ذات الصلة والحفاظ على هذه العلاقات باعتبارها جزءاً من استراتيجية إدارة المخاطر الأمنية في الميدان، وضمان قبول تلك الأطراف المعنية بوجود الجمعية الوطنية وعملها ورضائها عن هذا الوجود والعمل.

تقييم المخاطر

تقييم المخاطر هو عملية شاملة لتحديد المخاطر وتحليلها وتقدير عواقبها.

الأمن

يقصد بالأمن عدم وجود مخاطر أو ضرر من تلك الأعمال المتعمدة التي يمكن أن تحدث في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة، بما فيها النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية.

المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة

تشمل عبارة المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياقات غير الآمنة - كما وردت في هذا الدليل - مجموعة واسعة من الحالات تتراوح بين تلك الحالات التي لا تشتمل على أي عنف ولكنها مع ذلك تعرّض الجمعيات الوطنية لمشكلات تتعلق بالنظرة إليها أو قبولها، وصولاً إلى الحالات التي تشهد مظاهرات عنيفة وأعمال شغب وأحداث تمرد عفوية (المشار إليها أيضاً **بالاضطرابات والتوترات الداخلية والنزاع المسلح** (الصرف)، فضلاً عن حالات عديدة تجمع بين خصائص عدة سياقات مختلفة. وقد نشأت أيضاً مشكلات ذات صلة بالأمن والوصول إلى المحتاجين في أعقاب كارثة طبيعية أو في حالات تنتشر فيها اللصوصية وأعمال العنف على يد العصابات أو غير ذلك من أشكال الجريمة.

الأطراف المعنية

تستخدم هذه العبارة للإشارة إلى أي أشخاص أو جهات معنية بالإجراءات التي تتخذها الجمعية الوطنية أو تشارك فيها أو تتأثر بها، مثل الأشخاص الذين ترمي تلك الإجراءات إلى مساعدتهم أو تقديم خدمات إليهم، وممثلي المجتمعات المحلية والسلطات العامة ومكونات الحركة الدولية والمانحين والجهات الفاعلة من غير الدول والجهات الفاعلة المسلحة والجهات المانحة ووسائل الإعلام والمنظمات والشركات التجارية الأخرى. ويعد **المتحكمون في زمام الأمور** مجموعة فرعية من الأطراف المعنية.

إجراءات التأهب الإضافية

إجراءات التأهب الإضافية هي تلك الإجراءات التي تُتخذ بالإضافة إلى التأهب الاعتيادي للجمعية الوطنية لمواجهة حالات الطوارئ من أجل الاضطلاع بأنشطة الاستجابة، وتهدف إلى زيادة أمن الجمعية الوطنية في حالة معينة.

الملحق رقم 2

الجدول المرجعي الموجز لإطار الوصول الآمن

عناصر الوصول الآمن	الإجراءات والتدابير
يكن الغرض من كل عنصر في الارتقاء بمستوى القبول والأمن من أجل تعزيز الوصول إلى المحتاجين للمساعدة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الآمنة، بما في ذلك في النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية.	حددت لكل عنصر من عناصر الوصول الآمن مجالات قد تقتضي اتخاذ إجراءات لسد الثغرات وتذليل العقبات والتصدي للمخاطر والتحديات الماثلة أمام القبول والأمن والوصول إلى المحتاجين. وإذا كانت مكونات أخرى من الحركة الدولية موجودة في سياق معين، تتولى الجمعية الوطنية تنسيق أنشطتها الخاصة بالتأهب والاستجابة عن كُتب مع تلك المكونات وفقاً لسياسات التنسيق والآليات الأخرى للحركة بغية تعزيز الأثر الإنساني إلى أقصى مستوى ممكن وضمان التكامل في العمل.
أولاً - تقييم السياق والمخاطر	<p>1-1 فهم أوجه الشبه والاختلاف في التأهب والاستجابة بين المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الآمنة وحالات الكوارث</p> <p>2-1 استكشاف وتحليل الاتجاهات والتحديات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المستجدة التي قد تؤثر على العمل الإنساني واستخدام المعرفة بهذه الأمور لتوجيه عمليتي التأهب والاستجابة.</p> <p>3-1 إعداد تقييم للسياق المتطور باستمرار ومواصلة هذا التقييم لضمان فهم أفضل للسياق والاحتياجات</p> <p>4-1 إجراء تقييم مستمر للمخاطر</p> <p>5-1 تقييم كفاءات الجمعية الوطنية وقدرتها على إدارة المخاطر الأمنية المحددة، وتطوير تلك الكفاءات والقدرات</p> <p>6-1 وضع وتنقيح خطة للطوارئ تقوم على تأهب المجتمعات المحلية وتراعي سيناريوهات استباقية محددة</p>
ثانياً - السند القانوني والسياسات	<p>1-2 الإلمام بالأحكام ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني والتشريعات الوطنية لتحديد الطريقة المثلى لأداء مهمة الجمعية الوطنية</p> <p>2-2 تطوير وتعزيز التشريعات والأنظمة الأساسية والسياسات والاتفاقات والخطط على الصعيد الوطني لتعزيز مهمة الجمعية الوطنية المتمثلة في الاستجابة في المناطق المحفوفة بالمخاطر والسياسات غير الآمنة</p> <p>3-2 تعزيز الفهم المشترك بين الجهات المعنية الداخلية والخارجية لمهمة الجمعية الوطنية ووضعها داخل الحركة ودورها المساعد والتزامها بالعمل وفقاً للمبادئ الأساسية</p> <p>4-2 الإلمام بالأسس القانونية التي تعمل مكونات الحركة الأخرى بموجبها والمهام الموكلة إليها واحترام تلك الأسس والمهام، ووضع إطار متين للتنسيق داخل الحركة</p> <p>5-2 ضمان وجود تشريع وطني ينظم استخدام الشارة والعلامة المميزة للجمعية الوطنية ومساها والإلمام بهذا التشريع واحترامه وإنفاذه</p> <p>6-2 معرفة السياسات المهمة للحركة وإدراجها في سياسات الجمعية الوطنية واستراتيجياتها وبرامجها وعملياتها وفي الأنظمة والأدوات وبرامج التدريب والممارسات الخاصة بإدارة المخاطر الأمنية.</p>
ثالثاً - قبول الجمعية الوطنية	<p>1-3 إعداد وتقديم برامج وأنشطة إنسانية ملائمة، من خلال العمل عن كثب مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد.</p> <p>2-3 تأسيس وتنفيذ ممارسات قوية لإدارة الموارد البشرية من أجل تعزيز القبول والأمن والوصول إلى المحتاجين</p> <p>3-3 دخول الجمعية الوطنية في حوار مستمر مع الهيئات المعنية في الدولة كي تضمن فهم هذه الهيئات لأهمية وقيمة الجمعية الوطنية باعتبارها مؤسسة إنسانية محايدة وغير متحيزة ومستقلة</p> <p>4-3 إعداد واستخدام نهج ملائمة تراعي السياق (أي لا تتسبب في أذى) وتستند إلى تقييم السياق والمخاطر</p> <p>5-3 الإلمام بالمبادئ الأساسية وتطبيقها لتوجيه مسارات التفكير والأنشطة الإعلامية واتخاذ القرارات والممارسات.</p> <p>6-3 تحديد جميع الأطراف المعنية ومواقعها ووضع استراتيجيات للمشاركة من أجل زيادة القبول لديها.</p> <p>7-3 تعزيز الثقة والاحترام والمساءلة لدى جميع الأطراف المعنية من خلال استراتيجيات القبول الفعلي وتحديد الموضع</p> <p>8-3 ترسيخ آليات يُسترشد بها في تكوين الشراكات وضمان استاقها مع سياسة الحركة ومن ثم الحفاظ على الحياد وعدم التحيز والاستقلال</p> <p>9-3 وضع وتنفيذ نظام لإدارة المخاطر المحدقة بالسمعة</p> <p>10-3 وضع وتنفيذ نظام لإدارة السلامة</p> <p>11-3 وضع وتنفيذ نظام مميز ومعترف به للهوية المرئية</p>

الإجراءات والتدابير

عناصر الوصول الآمن

رابعاً- قبول الأفراد العاملين في الجمعية الوطنية



يحظى الموظفون والمتطوعون بدرجة عالية من القبول لدى الأطراف المعنية الرئيسية من خلال عملهم على نحو يتسق مع المبادئ الأساسية وسياسات الحركة الأخرى.

- 1-4 إجراء اختبار أولي لفرز واختيار طاقم العاملين لزيادة مستوى قبولهم وأمنهم وكذلك قبول الجمعية الوطنية وأمنها
- 2-4 يتصرف الموظفون والمتطوعون وفقاً لمدونة قواعد السلوك والمبادئ الأساسية، ومن ثم يحافظون على السمعة الطيبة لأنفسهم وللجمعية الوطنية
- 3-4 توفير ما يناسب من تدريب تحضيرى وإرشاد وتوجيه وحماية
- 4-4 يعي الموظفون والمتطوعون مسؤوليتهم الشخصية إزاء الحفاظ على أمنهم ووصولهم إلى المحتاجين وينفذون أو يقترحون الإجراءات المناسبة
- 4-5 وضع شروط وأحكام للعمل وأنظمتهم وإجراءاته من أجل ضمان الدعم المناسب
- 4-6 إرساء أنظمة للامتثال تكون وثيقة الصلة بالسياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية الموحدة والممارسات.
- 4-7 وضع نظام للتعامل مع الضغوط (النفسية والاجتماعية) من أجل الموظفين والمتطوعين
- 4-8 يكتسب الموظفون والمتطوعون معرفة بكيفية رصد مستوى توترهم ويطبقون هذه المعرفة عملياً، ويتعرفون أيضاً على كيفية الاستفادة من نظام الدعم للتعامل مع الضغوط الذي توفره الجمعية الوطنية.

خامساً- تمييز هوية الجمعية الوطنية



تتخذ الجمعيات الوطنية جميع التدابير اللازمة لحماية وتعزيز هويتها المرئية وهوية موظفيها ومتطوعيها.

- 1-5 معرفة مدى سوء استخدام الشارة وكيفية التصدي له والدعم الذي يمكن تقديمه للسلطات في هذا الصدد
- 2-5 تعزيز إلمام الأطراف المعنية الرئيسية بوظيفة الشارات
- 3-5 اتخاذ تدابير لضمان تمييز الهوية المرئية للجمعية الوطنية عن هوية الجهات الفاعلة المسلحة والخدمات الطبية الخاصة بها.
- 4-5 وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية وأنظمة داخلية من أجل دعم الاستخدام السليم للشارات أو العلامات المميزة وحماية الهوية المرئية
- 5-5 ضمان أن أي إظهار مشترك للهوية مع شركاء مختارين يبقى أمراً استثنائياً وأن يُتوخى فيه الحظر وعدم التسبب في أي لبس

سادساً- الإعلام والتنسيق على الصعيد الداخلي



تتخذ الجمعيات الوطنية استراتيجيات وآليات للإعلام والتنسيق معاً بإحكام لتعزيز التنسيق مع المكونات الأخرى للحركة.

- 1-6 وضع استراتيجية وخطة عمل للإعلام الداخلي وتنفيذهما، ودعمهما بمواد نموذجية وأدوات ومعدات وبرامج للتدريب.
- 2-6 إعداد أنظمة ومعدات وتقنيات للإعلام الداخلي من أجل تعزيز أمن الفرق الميدانية
- 3-6 وضع وتنفيذ نظام لإدارة المعلومات يلتقط المعلومات الرئيسية عن السياق والمخاطر الكامنة فيه
- 4-6 إنشاء وإنجاز بنية ونظام وإجراءات داخلية للإدارة والتنسيق الميدانيين (وحدة لإدارة الأزمات)
- 5-6 وضع إطار متين للإعلام الاستراتيجي والميداني للحركة

سابعاً- الإعلام والتنسيق على الصعيد الخارجي



تتخذ الجمعيات الوطنية استراتيجيات وآليات للإعلام والتنسيق معاً بإحكام لتعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة الخارجية.

- 1-7 إعداد استراتيجية وخطة عمل للإعلام الخارجي وتنفيذهما، ودعمهما بمواد نموذجية وأدوات ومعدات وبرامج تدريبية.
- 2-7 تشجيع الأطراف المعنية الرئيسية على معرفة وقبول التشريعات والأنظمة الأساسية والسياسات والاتفاقات والخطط على الصعيد الوطني
- 3-7 تعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني ودعم السلطات العامة في نشر هذا القانون لفائدة الأطراف المعنية الرئيسية
- 4-7 تشجيع الأطراف المعنية الرئيسية على الامتثال للقانون الدولي الإنساني والدعوة إلى احترام وحماية الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة.
- 5-7 وضع سياسة ومبادئ توجيهية بشأن استخدام الموظفين والمتطوعين لمواقع التواصل الاجتماعي وتعميم تلك السياسة والمبادئ التوجيهية الملحق بها وإنفاذها
- 6-7 تولي الاتصال المنتظم والهادف في الميدان مع الأطراف المعنية الرئيسية
- 7-7 استخدام وسائل إعلامية شبيهة وإلكترونية من أجل الحفاظ على كرامة الأشخاص والمجتمعات المحلية وتوفير الحماية لهم؛ والتنسيق مع شركاء الحركة.
- 8-7 المشاركة في آليات التنسيق الميداني الخارجي بطريقة تحافظ على الاستقلال وسرية المعلومات على النحو المطلوب
- 9-7 إرساء آليات للتواصل المتبادل مع الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة.

ثامناً- إدارة المخاطر الأمنية في الميدان



تتحمل الجمعيات الوطنية المسؤولية وتخضع للمساءلة عن سلامة موظفيها ومتطوعيها وأمنهم من خلال وضع وتنفيذ نظام وبنية لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان.

- 1-8 وضع وتنفيذ سياسة للسلامة والأمن.
- 2-8 تعزيز الممارسات التي تنتهجها المجتمعات المحلية لحماية نفسها والتي تساهم في ضمان استجابة آمنة للفرق والمجتمعات المحلية
- 3-8 إرساء أسس نظام وبنية متكاملين لإدارة المخاطر الأمنية في الميدان وفقاً للأحكام المتعلقة بواجب الرعاية، وتطبيق المبادئ الأساسية والسياسات الأخرى للحركة.
- 4-8 توفير تدريب منتظم على إدارة المخاطر الأمنية في الميدان
- 5-8 تعزيز ثقافة الأمن بين كل الموظفين والمتطوعين على جميع المستويات
- 6-8 توفير تغطية تأمينية ملائمة للموظفين والمتطوعين

الملحق رقم 3: محتويات مجموعة الموارد العملية الخاصة بإطار الوصول الآمن

تشمل مجموعة الموارد العملية الخاصة بإطار الوصول الآمن عددًا من المواد المطبوعة والإلكترونية والسمعية البصرية، ومن بينها هذا الدليل الذي يعد مكونًا أساسيًا. وتدعم كل هذه المواد وتواكب الجمعيات الوطنية في سعيها إلى الارتقاء بمستوى قبولها وأمنها ووصولها إلى الأشخاص المحتاجين والمجتمعات المحلية المحتاجة إلى المساعدة.

وتشمل عناصر مجموعة لموارد العملية ما يلي:

1. **الوصول الآمن: دليل لكافة الجمعيات الوطنية** - متاح في صيغة مطبوعة وعلى قرص رقمي متعدد الاستعمالات (DVD) وعلى شبكة الإنترنت (www) على موقع www.icrc.org/saferaccess في نسخة بنسق PDF معدة للطباعة وتفاعلية. والأدوات المرجعية والتطبيقية التالية متاحة على الشبكة على العنوان الإلكتروني الوارد أعلاه:

- ◀ جدول إطار الوصول الآمن (يُرد أيضًا في هذا الدليل)
- ◀ الجدول المرجعي الموجز لإطار الوصول الآمن (الملحق رقم 2 لهذا الدليل)
- ◀ أداة التقييم والتخطيط الخاصة بإطار الوصول الآمن
- ◀ أداة وضع المؤشرات المرجعية والرصد الخاصة بإطار الوصول الآمن (قيد التجربة وستكون متاحة في عام 2014)
- ◀ دليل للميسرين (قيد الإعداد وسيكون متاحًا في عام 2014)
- ◀ عرض PowerPoint عن إطار الوصول الآمن

2. **المشورة العملية:** وتشمل المعلومات والمشورة العملية حول كل عنصر من العناصر الثمانية لإطار الوصول الآمن، بما في ذلك لمحة عامة عن كل عنصر، وأدوات نموذجية ووثائق مرجعية وروابط. ويمكن الاطلاع على كل هذا على العنوان الإلكتروني (www) التالي: www.icrc.org/saferaccess.

3. التطبيق العملي لإطار الوصول الآمن

- ◀ دراسات حالة لجمعيات وطنية – تتضمن وصفًا مستفيضًا لتجارب الجمعيات الوطنية التي طبقت إطار الوصول الآمن، وهي متاحة كمطبوعة باعتبارها جزءًا من مجموعة الموارد وكذلك على قرص DVD وعلى شبكة الإنترنت (www) على العنوان التالي: www.icrc.org/saferaccess في نسخة بنسق PDF معدة للطباعة.
- ◀ تجارب مختارة: وهي عبارة عن سرد موجز - برواية الجمعيات الوطنية - لمشكلات محددة متعلقة بالوصول إلى المحتاجين والأمن صادقتها تلك الجمعيات وكيفية تغلبها عليها؛ وترد هذه الروايات على الإنترنت (www) على العنوان التالي: www.icrc.org/saferaccess، وسيضاف إليها تدريجيًا حاليًا توثق، وستصبح في متناول الجميع.
- ◀ فيديو: وهو متاح لمكونات الحركة الدولية بأربع لغات فقط (هي الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية). ويرجى الاتصال بأقرب بعثة للجنة الدولية للحصول على نسخة من هذا الفيديو.

4. **كتاب: البقاء على قيد الحياة** - متاح بنسق PDF أو يمكن طلب مطبوعة منه على العنوان التالي: www.icrc.org/eng/resources/documents/publication/p0717.htm وهو موجود أيضًا على قرص DVD.

ويمكن أيضًا شراء بعض مكونات مجموعة الموارد العملية من المتجر الإلكتروني: shop.icrc.org.

ملاحظة: يوجد لدى الاتحاد الدولي أيضًا عدد من الموارد المفيدة ووثيقة الصلة بهذا الموضوع على موقعه الشبكي: <https://www.ifrc.org> وعلى موقعه التعليمي والتثقيفي <https://ifrc.csod.com> وعلى شبكة الاتحاد الخارجية <https://fednet.ifrc.org>، بما في ذلك العديد من المواد عن حماية المتطوعين ومجموعة مواد «البقاء بأمان» المتعلقة بإدارة المسائل الأمنية تحديدًا.

المهمة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة لها مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية حياة وكرامة ضحايا النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى وتقديم المساعدة لهم. وتسعى اللجنة الدولية جاهدة أيضاً إلى تفادي المعاناة بنشر أحكام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها. وأنشئت اللجنة الدولية عام 1863 وقد انبثقت عنها اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي توجه وتنسق الأنشطة الدولية التي تنفذها الحركة أثناء النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى.

